الأردن « ما بعد كورونا »

التحدّيات والخيارات

تحرير

أ.د زيد عيادات

د. محمد أبورمّان

آيار ٢٠٢٠

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

الفهرست

		الصفحة
المقدّمة		4
الملخّص التنفيذي		11
تمهيد: قصة كورونا والأردن		48
1. وباء فيروس كورونا – 19 إلى أين؟	د. عزمي محافظه	49
2. الأردن في ظلال كورونا.. المهمات الصعبة	فهد الخيطان	60
الفصل الأول: السياسة الخارجية الأردنية في عُهدة كورونا وتداعياتها		67
1. عصر «ما بعد كورونا»: ملامح دولية وإقليمية ووطنية	عدنان أبو عودة	68
2. «مرحلة كورونا» والمصالح الاردنية	مروان المعشر	74
3. آثار وباء كورونا على منطقة الشرق الاوسط	جعفر حسان	82
4. هل سيتغير المشهد الإقليمي في مرحلة «ما بعد كورونا»، وكيف؟	عريب الرنتاوي	95
5. الأردن في سياق عالمي وإقليمي	د. محمد خير عيادات	104
6. البيئة السياسة، التحديات الداخلية والسياسة الخارجية.	د. عامر السبايلة	109
الفصل الثاني: السيناريوهات الدستورية والسياسات الداخلية		116
1. جائحة كورونا والانتخابات النيابية لعام 2020: الخيارات الدستورية والمقترحات	أ.د ليث كمال نصراوين	117
2. السياسة الأردنية في حقبة «ما بعد كورونا»	جميل النمري	125

		الصفحة
3. العلاج بالصدمة: كيف نستعيد ثقة الأردنيين بمجلسهم النيابي؟	النائب نبيل الغيشان	136
الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية في مرحلة كورونا وما بعدها		145
1. المفاضلة بين الخيارات الصعبة	د. إبراهيم سيف	146
2. نحو خطة اقتصادية وطنية في مواجهة آثار وباء كورونا	د. تيسير الصمادي	152
3. التداعيات المتوقعة لكورونا على الموازنة العامة لعام 2020 وتدابير مواجهتها	د. حمد الكساسبه	157
4. تداعيات أزمة كورونا على المالية العامة	مخلّد العمري	168
5. سياسات العمل ما بعد كورونا	أحمد عوض	179
الفصل الرابع: السياسات الصحية والإعلامية والتحولات المجتمعية		188
1. النظام الصحي فيما بعد كورونا؟	أ.د رائدة القطب، د. موسى العجلوني، د. محمد أبو فرج	189
2. «البيئة الإعلامية» في ظل جائحة كورونا	جمانة غنيمات	200
3. «كورونا» وتأثيرها على المجتمع الاردني – رؤية سسيوثقافية	أ.د حسين طه محادين	205
الخاتمة والنتائج		214
تعريف بالمشاركين في الكتاب		222

المقدّمة
الأردن «ما بعد كورونا»
السناريوهات المحتملة والخيارات المتاحة

يجتاح العالم اليوم (بالإضافة الى جائحة كورونا) مجموعة من المقاربات والأفهام و الطروحات الفلسفية في دوائر صنع القرار والسّياسات ومراكز البحث والتفكير، والتي تتنافس في تقديم تحليلات لفهم وتفسير الفيروس وكيفية انتشاره وآليات احتوائه، والتنبؤ بتأثيرات هذا الوباء– الازمةعلى المستويات الإستراتيجية / الأمنية والإقتصادية والسّياسية والصّحية و على المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

يرى البعض أن تبعات وآثار هذا الوباء ستطال قواعد اللّعبة الدولية، وتغير من موازين القوى وتَرَكُّزِهَا واتجاهاتها، وتبشر بعالم مختلف تماماً عن الذي نعرفه ونعيشه؛ حيثينتقل مركز الفعلَ الدولي الىاسيا و تلعبالصّين دور القيادة والرّيادة وذلك من خلال محاولاتها لبناء منظومة تقنية اتصالات بديلة عن منظومة الذكاء الاصطناعي المرتبطة بالولايات المتحدة ، بناء منظومة إقتصادية تجارية تربطها بأوروبا وأفريقيا عن طريق آسيا الوسطى وتأهيل عُملتها (اليوان)، وتوطيد دورها من منطلق برغماتي غير سياسي في المنظومة الدولية بدلاً من فرض القوة العسكرية.

بالمقابل ، يرى الكثير من علماء وخبراء السّياسة والعلاقات الدّولية رؤية مناقضة تماماً تكاد تجزم بأن العالم سيعود إلى سابق عهده ومن دون سيطرة الصين على قيادة العالم، بعد فترة ليست طويلة (باستثناء منبعض التحويرات والتغيرات غير الجذرية؛ التي سوف تؤدي إلى تغيير بعض أنماط الممارسات الإقتصادية)، من خلال هيمنة التكنولوجيا وأدواتها على الإقتصاد والأمن وبروز التهديدات الأمنية غير التقليدية المرتبطة بالتغييرات البيئية والمناخية والصحة العامة، إلى جانب التّهديدات التقليدية من تنافس القوى الكبرى والتهديدات السّبريانية وحروب التكنولوجيا والإرهاب.

ويرى بعضٌ آخر أن أزمة الكورونا، مهما طالت، لن تكون منحنىً لتغيير

مجرى التاريخ المعاصر، بل ستكون مجرّد محطة لتسريع عمليّة الوصول إلى عالم ما بعد كورونا:عالم مألوف، تواصل فيه العولمة مسيرتها و تعمق من اوجة السيطرة الجديدة، وتتنافس وتتعاون فيهالقوى الكبرى ، كما كان الحال قبل ظهور فيروس كوفيد19–. ومن المحتمل في هذا السيناريو أن تجلب الأزمة تعاوناً دوليّاًفي مجالات المواجهة الجماعية للاوبئة و كيفية احتوائها حماية للاقصاد الدولي ، ومعالجة بعض المشاكل الدولية العالقة مثل التصدّي للتغيّرات المناخية، تقديم بعض الحلول لأزمة اللاجئين، ووضع قواعد للفضاء الإلكتروني (الفضاء السيبراني) يلتزم به الجميع وبالأخصّ الدول الكبرى. وبالنسبة لبعض المحللين السّياسيين، فالكورونا ستعزّز السّلام وتبطئ المسيرة نحو اندلاع حرب عالمية تنشأ بين الصين وأمريكا؛ بسبب إضعاف الفيروس جميع القوى الكبرى والمتوسطة بدرجات متقاربة، ممّا سيضعف قدراتهم العسكرية واستعدادهم الشامل لشنّ الحرب لسنوات عديدة حتى بعد احتواء الفيروس.

وكما تباينت المقاربات الفكرية والسياسية في فهم تأثير كورونا على مستقبل النظام الدولي والعلاقات الدولية، والسياسات المحلية للدول المختلفة بما في ذلكالبيروقراطية المركزية، وحركية التبادل الاقتصادي الحر، والحقوق المدنية الأساسية،تباينت كذلك كيفيات فهم هذا الوباء من الناحية العلميّة والطّبية وآليات التعامل معه واحتواء انتشاره بين دعاة الإغلاق الكامل والشامل للحياة الإجتماعية والإقتصادية، ومتبني نظرية «مناعة القطيع»، وما بينهما من إغلاق جزئي مع الإبقاء على الحد الأدنى من النشاطات الإقتصادية لإدامة الإقتصاد والنظام العام.

فمواجهة وباء كورونا، العدو البيولوجي الفتّاك الخفي، أشبه بحرب عالمية تخوضها الشعوب المتقدّمة والنّامية معاً، للحفاظ على حياة المواطنين والانظمة الصحية ، استدعت قرارات إعلان حالات الطوارئ، وإخلاء الشوارع وإغلاق مدن وحدود ومعابر بأكملها. و في الوقت الذي يتوقع فيه صندوق النقد الدولي تاثيرات سلبة للوباء على الاقصاد العالمي منحيثزيادة في معدلات البطالة بنسبة 3.8% – 5.9%، و ركود في التجارة العالمية بنسبة 12.9% – 31.9%، وخسارة تراكمية للناتج الإجمالي العالمي تصل حوالي 9 تريليون دولار أمريكي (خلال العامين الحالي والقادم) ، تتمركز في القطاعات الحيوية – مثل الطيران والطاقة والسياحة

والخدمات والنشاط المصرفي، فأن كلفة بشرية و انسانية عالية كبدها هذا الوباء للعالم: لقد أصيب بهذا الفيروس حتى نهاية شهر نيساناكثر منثلاثة ملايين شخصاً في 210 دولة ، وأدى هذا الفيروسإلىوفاة اكثر من200 ألف شخص منذ بداية الجائحة .

و تتنافس كبريات شركات الادوية لانتاج دواء و لقاحدونما جدوى حتى اللحظة (من المتوقع وفي ظل اكثر السناريوهات تفاؤلا ان يتم التوصل لعلاج قبل نهاية هذا العام ، و انتاج لقاح خلال الاشهر الاولى من العام القادم 2021). من الجدير بالذكر في هذا السياق ايضاملاحظة انتعاش سوق نظريات المؤامرة سواء فيما يتعلق بمنشأ و مصدر هذا الفيروس (دول و شركات و اجهزة امنية)،و ملاحظة تعاظم الحاجة الى توظيف حسابات الاقتصاد السياسي الدولي و المحلي من جهة : الرابحين و الخاسرين و اعادة توزيع دوائر النفوذ و الموارد على المستويات الدولية و الاقليمية و المحلية .

لقد ابانت الازمة الصحية العالمية الراهنة تباينا واختلافا في سياسات الإستجابة للأزمة وإدارتهاو ارتباط ذلك بتباينالرؤى و الثقافات الحاكمة للسياسات و مصالح النخب الحاكمة من جهة، ومدى جهوزية البنية التحتية الصحية من جهة أخرى، ناهيك بالطبع عن تأثير غياب الحسم العلمي/ الطّبي في توفير أفضل وأنجع السّياسات للتعامل مع هذا الوباء.

فبينما تتمثل أولية الإدارات الصّحية والطّبية بتجنب إنهيار النّظام الصّحي و قدرته على التعامل مع حالات الإصابات المؤكدة المتزايدة بأي ثمن و ذلك من خلال» تجميد» الحياة الإجتماعية بشكل تام وبالتالي تجميد دورانعجلة الاقتصاد، يرى دعاة الإبقاء الكلي أو الجزئيلدورة الحياة الاجتماعية و الاقتصاديةأنّ الأولية هي إدامة فاعلية النظاميين الإجتماعي والإقتصادي تجنّباً للإشكالات الإقتصادية/ الإجتماعية والصّحية والنّفسية وإن رافق ذلك ارتفاع في عدد الإصابات.

وبينما يرى الكثير من علماء الإقتصاد والجيوستراتجيا أن العالم مقبل على «كارثة إقتصادية» تتجاوز في تأثيراتها السّلبية أزمات 2008، 2002، و أزمات الثمانينات، و الثلاثينيات ،يعتقد فريق آخر من أن تأثير هذه الأزمة على الإقتصاد العالمي لن

يطال» الإقتصاد الحقيقي المنتج» ولن تمتدّ آثاره لفترة طويلة ولن يكون عميقاً، إنّما سيستقرعند نموذج (V) وليس (U) أو (L) .

الأمر الثّابت في كل هذه التّباينات هو أن تأثير الأزمة على الدّول والشّعوب والفئات الإجتماعية لن يكون عادلاً ولا متساوياً؛ فالدّول الغنيّة والقويّة ستتأثر على نحو أقل من الدول الفقيرة والضعيفة، بينما يدفع الفقراء والمتعطلون والمهمشون الثمن الأكبر و قد تنهار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتتضرر الكبيرة منها في كل دولة ومجتمع.

بالضّرورة، هنالك أبعاد وتداعيات أخرى للوباءوعلى أكثر من صعيد ومستوى، منها الثّقافي والإجتماعي والدّيني، كما انهناك العديد من الطروحات المرتبطة بالآثار العالمية والمحلية لكورونا التي تتبلور على الصعيد العالمي. على سبيل المثال، هنالك فرضية تنصّ على أنّ انتشار الفيروس وما نجم عنه من سياسات إنكماشية وحمائية لأغلب دول العالم سيعزّز الهويّة الوطنيّة في مواجهة العولمة، وأخرى تستنتج أن الكورونا شكّلت أزمة نظام حضاري ومجتمعي تستدعي تحولات أنتروبولوجية عميقة ورؤية مستجدّة، وليست مجرّد أزمة صحيّة.

أمّا على الصّعيد الوطني، فمن الواضح أنّ كل دولةتتولّى إعادة ترتيب أوراقها للتعامل مع الأبعاد والتداعيات المفروضة ولتتكيف مع الديناميكيات الجديدة، سواء على صعيد علاقاتها الخارجية وأنماط التعاون والصراع والتنافس الدولي، أو الجانب الأمني في مستوياته المختلفة، والإستحقاقات السياسية الداخلية، والتي تأتي في مقدمة أولوياتها الإعتبارات الإقتصادية التي تضغط بدورها على البنى الإجتماعية والسياسية والثقافية.

كما وكشفت الأزمة عن هشاشة منظومات الحماية الإجتماعية ، و عن الحاجة الماسّة لتبنّي نهج إجتماعي جديد من قِبَل الحكومات ومؤسسات المجتمع الدولي والمدنيلحماية الفئات المستضعفة، من فقراء وأطفال ونساء وذوي إعاقة و لاجئين، وتوفير شتى خدمات الحماية لهم من مبدأ «العدالة الإجتماعية» ومنظور حقوق الإنسان والتمكين الإقتصادي والإجتماعي، على المستوى الدولي والإقليمي

والمحلي. فبحسب منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية «أرض»،فان الأمن الغذائي لنحو 55 مليون شخص في المنطقة العربية مهدّد (منهم 26 مليون لاجيء قسري و16 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي)، خصوصاً في حال تسجيل المنطقة العربية لنقص في المواد الغذائية يؤدّي إلى ارتفاع هائل في أسعار السلع والمؤن الغذائية.

اما في الاردن وبحسب دراسة أجراها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية لسلسلة استطلاعات الرأي العام وقياس نبض الشارع الأردني ، يرى 86% من الأردنيين أن الإجراءات الحكومية التي جاءت بهدف احتواء الفيروس داخل المملكة وإغلاق المنشآت في القطاعات الصناعية والتجارية والإنشائية ستؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني وخصوصاًعلى عمال المياومة وذوي الدخل المحدود، ويرى74%ايضا أن الأزمة ستؤثر سلباً وبشكل كبير على الإقتصاد الأردني بشكل عام. وابدى غالبية الاردنيين عدم رضاهم عن ادارة الحكومة للملف الاقتصادي و الاجتماعيوعن قرارات و اجراءات الحكومة في هذا السياق. أمابخصوص القلق والتوتر النفسي فقد عانى و يعاني منه اكثر من66% من الأردنيين بسببمن اجراءات الحكومةفي التعامل مع هذه الأزمة.وهو الامر الذي يتطلب التعاونو التشارك بين القطاعات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والأفراد ذوي الخبرة والإمكانيات لدعم الإقتصادات المحلّية والعاملين فيها؛ وتبادل الخبرات والمعرفةبما يتصل بحيثيات سير الإجراءات الإحترازية والعلاجية وأدق تفاصيل المنهجيات المتبعة للحفاظ على السلامة الصحية والإقتصادية والإجتماعية والإنسانية والأمنية؛ والتفكير بحلول ريادية غير مسبوقة قائمة على المشاركة المجتمعية .

ضمن هذا السياق، بادرمركز الدراسات الاستراتيجية الى إعداد تقرير علمي تحليلي لتأثير هذه الأزمة وتبعاتها على الأردن من حيث السناريوهات المحتملة لتداعياتهذة الازمة :الأمنية والسياسية، الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على الدولة الأردنية، ومن حيث الخيارات والبدائل المتاحة للدّولة والمجتمع في التعامل مع هذه التّداعيات على المديين القصير والمتوسط، وللإجابة على تساؤلات تتمحور حول البيئة الأمنية والإستراتيجية الإقليميةو السياسة الخارجية المطلوبة، والسياسة الداخلية، والسياسات المالية و النقدية ، والسياسة الإقتصاديةوسياسات

العملوالتحولات الإجتماعية والدّينية والثّقافية، والسياسات الإعلامية والصحية.

لتحقيق هذة الغاية، و بهدف رسم ملامح عالم ما بعد كورونا و من اجل تقديم مجموعة من التوصيات العملية و العلمية لصانعي القرار و مخططي السياسات العامة في الاردن ، اثارمركز الدراسات الاستراتيجيةجملة من الاسئلة و التساؤلات التي تشكل اجاباتها تفكيكل لمفاصل الازمة و تداعياتهت و سبل التعامل مع اثارها . من هذة الاتساؤلات مثلا:

هل هنالك تغيّرات جوهرية أو ثانوية يمكن أن تحدث بفعل تاثر ازمةكورونا على البيئة الإستراتيجية والأمنية الدولية والإقليمية و كيف يؤثر ذلك على الاردن و سياساته الاقليمية و الدولية؟هل سيشهد زمن ما بعد كورونا تحولات جيوستراتيجية و صعودا للصين و تراجعا للولايات المتحدة و تلاشيا للاتحاد الاروبي و موتا للعولمة وانهيارا للمؤسسات الدولية وأنتهاء للنظام الليبرالي المهيمن على العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ،و تصاعداللنزعة القومية الشعبوية ؟ام ان القرن الواحد و العشرين هو قرن امريكي بامتياز كما كان القرن العشرون و ان الولايات المتحدة سوف تطبق سيطرتها على النظام الساسي و الاقتصادي الدولي؟ ما هي قواعد اللعبة الدولية الجديدة و ما هي قواعدها و من يكتب هذة القواعد؟ من هم اللاعبون و ما هي ادواتهم و شبكة تحالفاتهم و منظومة مصالحهم؟

وفي الشان المحلي الاردني هل ما زالت الإنتخابات النيابية على موعدها المفترض، ام ان هناك ترتيبات و قرارات جديدة لسؤال الانتخاباتالنيابية؟ ما هي ملامح علاقة الدولة بالمجتمع و تحورات العقد الاجتماعي ومساحة الحريات و المجال العام و النقاش العام للقضايا العامة؟ ما هي تاثيرات الازمة و اداراتها على معضلة « فجوة الثقة» : بين المواطن و الحكومات المتعاقبة؟ ما هو نمط و نموذج ادارة الدولة و المجتمع الذي سينضج بسبب من الازمة و نتيجة لها؟ ما هي تأثيرات الازمة و أداراتها و تداعيات الازمة و أدارتها علىالتفاعلات و التلونات المحتملة للهوية الوطنية الاردنية ؟ما هي السّياسات العاجلة والمتوسطة المطلوبة لاحتواء الأزمة المتوقعة، قبل أن تتحول إلى كارثة إقتصادية لا يمكن التعافي منها بيُسرٍ وسهولة؟ ما هي المسارات المتوقعة على صعيد نمط التدين وحجمه، وعلى صعيدٍ

القيم الإجتماعية والثقافية، والأزمات المجتمعية الداخلية، والهوية الوطنية وما إلى ذلك؟ ثم ماهي المقترحات و التوصيات التي يمكن تقديمها لصانعي القرارات من اجل تقليل الخسائرو التعامل مع التحديات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية المحتملة؟

للاجابة عن هذه التساؤلات و لتقديم تلك التوصيات دعا مركز الدراسات الاستراتيجية نخبة من العلماء والمفكرين الأردنيين للتفاكر و النقاشبمهنية و موضوعية و على اسس علمية رزينة، لتحليل كل من السيناريوهات المتوقعةوالخيارات المتاحةبشكل مفصّل وموسّع؛ كلٌّ حسب مجال اختصاصه و خبراته. و انني اذ اغتنم هذه الفرصة لاعبرعن امتناني و امتنان و شكر مركز الدراسات الاستراتيجية لكل من ساهم في اعداد هذا الكتاب / «الملف « من خلال النقاشات و الطروحات و الاوراق المقدمة ، لامل ان يساهم هذا الجهد بترشيد و عقلنة الية اتخاذ القرارات و صناعة السياسات العامة و لاجدد الدعوة الى ضرورة تغعيل دور مراكز الفكر و البحث في الاردن و اشراكها في النقشات العامة للقضاي التي تهم الوطن و المواطن وضرورة التنسيق بين جهود هذه المراكز تعظيما للفائدة و تجنباللتكرار و الازدحام وهدر الوقت و الموارد خدمة للصالح العام. حمى الله الاردن و دمتم بخير و عافية.

أ.د. زيد عيادات
مدير مركز الدراسات الإستراتيجية
أستاذ السياسيةوالعلاقات دولية– الجامعة الأردنية

الملخّص التنفيذي

بات واضحاً، مع ازدياد انتشار فيروس كورونا جغرافيا وديموغرافياً، أنّ نتائج هذه الجائحة الدولية لن تقف عند حدود ما تخلّفه من كوارث إنسانية، ملايين المصابين ومئات الآلاف من الوفيات، ولا حتى ستقف النتائج عند حدود الاقتصاد العالمي، مع تزايد القراءات والتقارير المسنودة بالواقع، التي تتحدث عن ركود اقتصادي شديد، وأزمة عاصفة ستصيب اقتصاد العالم والدول. بالإضافة إلى كل ذلك ثمّة نتائج وأبعاد وتداعيات ملموسة ستترتب على اجتياح فيروس كورونا للبشرية، على صعيد النظام الدولي، والأنظمة الإقليمية، والعلاقات الدولية، والسياسات الداخلية في كل دولة من دول العالم.

بل ثمّة من يرى بأنّ هذه الجائحة ستدخل ضمن تحقيب التاريخ البشري، أي الحديث عن «عصر ما بعد كورونا»، لحجم وعمق التأثيرات التي أحدثها هذا الفيروس، التي تبدّت في بعضها، وما تزال تتكشّف، ضمن هذا السياق من إدراك حجم التحولات والتغيرات الاستراتيجية الدولية، الإقليمية والوطنية، يأتي هذا الكتاب – المشمول على جهد بحثي ومعرفي– قام به نخبة مميزة من عشرون خبيراً أردنيّاً، في مجال السياسات الخارجية والداخلية والاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى جهود الإعداد والتحليل والبحث الاستباقي، الذي وفّره خبراء مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

يهدف إذاً، هذا الكتاب، إلى دراسة وتحليل السياسات الوطنية الأردنية في ضوء التحولات والتغيرات التي حدثت مع الفيروس، كيف كانت السياسات والتوجهات تسير في هذه المجالات، ثم كيف أثّر عليها الوباء والمقاربة الأردنية في التعامل معها، ما هي السيناريوهات أو الخيارات القادمة، ثم التوصيات التي يقدّمها

الخبراء ومركز الدراسات للوصول إلى خطة استراتيجية وطنية لمواجهة هذا التحدي وآثاره وتداعياته.

وقد قسّمنا المتغيرات والتحديات إلى أكثر من مستوى؛ ما يرتبط بالمتغيرات الخارجية (دولياً وإقليمياً) وانعكاساتها على السياسة الخارجية الأردنية، وعلى السياسات الداخلية أيضاً، ثم السياسة الداخلية الأردنية المرتبطة بالاستحقاقات الدستورية والانتخابات النيابية القادمة وإدارة الحياة السياسية الأردنية، والسياسات الاقتصادية والمالية، والسياسات العامة، في مجال الصحة والإعلام، والتداعيات الاجتماعية والثقافية أردنياً.

يبدأ الكتاب بتمهيد؛ من مقالتين؛ الأولى تتحدث عن قصة فيروس كورونا، والثانية ترسم صورة إخبارية– تحليلية لتعامل الأردن مع المرض منذ البدايات حتى الآن. يحتوي الفصل الأول على ستة مقالات تحلل المتغيرات الدولية والإقليمية والسياسات الأردنية، فيما يتناول الفصل الثاني الاستحقاقات الدستورية والخيارات السياسية عبر ثلاث مقالات، وفي الفصل الثالث عن السياسات الاقتصادية والمالية هنالك أربع مقالات، أمّا الفصل الرابع عن السياسات العامة والتداعيات الاجتماعية، فيتضمن ثلاث مقالات، وأخيراً ينتهي الكتاب بخاتمة تتضمن ملاحظات ونتائج مبنية على المقالات التي يتوافر عليها هذا الكتاب.

يقدّم د. عزمي محافظة، وزير التربية والتعليم والتعليم العالي ورئيس الجامعة الأردنية سابقاً، وأستاذ الطب، ورقة بعنوان « وباء فيروس كورونا – 19 إلى أين؟» يتناول فيها تاريخ فيروس كورونا (التاجي) وسماته وطبيعة الإصابات والأوبئة وخصائصها والاستراتيجيات العالمية المعتمدة لمواجهة هذا المرض، والمقاربة الأردنية خلال المرحلة الحالية، ثم التوصيات والاقتراحات التي يقدّمها الباحث.

في هذا السياق يشير د. محافظة إلى أنّ فيروسات كورونا تتميّز بقدرتها الفائقة على تغيير تركيبها الجيني وبالتالي قدرتها على إحداث المرض. ومن خصائصه أنّه التهاب تنفسي حاد ينتقل بشكل أساسي نتيجة مخالطة شخص مصاب عن قرب من خلال الرذاذ المتولد عن السعال والعطاس والكلام أو بواسطة الأيدي الملوثة

بالفيروس نتيجة للتماس مع سطوح أو أدوات أو مواد ملوثة بالفيروس. تمتد فترة الحضانة من 2 – 14 يوم، وتظهر الأعراض في 90% من الحالات خلال خمسة أيام عند الأشخاص الذين يبدو عليهم المرض. يقدر أن 30% أو أكثر من حالات العدوى لا تبدي أعراضا، وإذا ما ظهرت تكون الأعراض خفيفة، ولا تستدعي أي علاج لدى 80% من المصابين، وتكون الأعراض متوسطة إلى شديدة لدى حوالي 15% من الحالات، وتكون حوالي 5% من الحالات حرجة وتستدعي رعاية حثيثة.

ويرى محافظة أنّ اهم ما يميز هذا الوباء هو انتشار الفيروس قبل ظهور الأعراض على المصابين أو عدم ظهورها عليهم على الإطـلاق، ففي تقارير مؤكدة من الصين أن 86%، من الحالات في مدينة يوهان لم تكن مشخصة قبل حظر السفر يوم 2020/1/23، وأن هذه الحالات كانت مصدر العدوى لـ 79% من الحالات التي شخصت فيما بعد. كما أنّه يقدر بأن 40–50% من الذين عادوا من الصين إلى بلادهم كانوا يحملون الفيروس دون علامات المرض، وكذلك الحال بالنسبة لركاب السفينة دايامونـد فقد كان نصفهم يحمل الفيروس من دون أعراض.

وبعد أن يشرّح الطبيب محافظة الأسباب والعوامل التي أدّت إلى انتشار الوباء بهذه السرعة، سواء ما يتعلق بالحالة الصينية أو الدولية، أو تباطؤ منظمة الصحة الدولية في إعلانه كجائحة، فإنّه – أي محافظة– ينتقل بعد ذلك لاستعراض الاستراتيجيات الثلاثة المطبقة عالمياً في مواجهة المرض، وهي:

احتواء الوباء (Containment): تهدف هذه الاستراتيجية إلى السيطرة على الوباء واستئصاله. وتقوم على تشخيص الحالات وعزلها وتحديد المخالطين والحجر عليهم بالسرعة الممكنة، من خلال الرصد الوبائي الفاعل وإجراء أكبر عدد ممكن من الفحوصات المخبرية.

التخفيف من آثار الوباء (Mitigation): وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التقليل من الأثر الصحي للوباء من خلال استخدام الإجراءات غير الدوائية، ولا تهدف إلى كسر حلقة انتقال العدوى بشكل كامل، وتقوم هذه الاستراتيجية على عزل الحالات، والحجر المنزلي، والتباعد الاجتماعي لكبار السن. يسمح هذا السيناريو

ببناء مناعة لدى افراد المجتمع (مناعة القطيع) خلال انتشار الوباء مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض اعداد المصابين إلى مستويات متدنية وانحسار الوباء، ولكن عدد الحالات التي تستدعي الدخول إلى المستشفى وبالتالي عدد الوفيات في مثل هذا السيناريو قد يكون كبيرا وفوق قدرة الأنظمة الصحية على التعامل معها.

كبح الوباء (Suppression): تهدف هذه الاستراتيجية إلى عكس نمو الوباء بتقليل عدد الحالات من خلال خفض معامل تكاثر الوباء، أي عدد الأشخاص الذين تنتقل إليهم العدوى من شخص واحد مصاب، إلى اقل من واحد، والابقاء على هذا الوضع بشكل دائم إلى أن يتوفر مطعوم فعال. وتقوم هذه الاستراتيجية على كسر حلقة انتشار الفيروس بين الناس بتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي بين السكان وعزل الحالات والحجر على المخالطين وإغلاق المدارس والجامعات ودور العبادة ومنع التجمعات الكبيرة من ثقافية ورياضية وغيرها.

وفقاً لمحافظة فإنّ معظم دول العالم حاليا تتبنى استراتيجية كبح الوباء، وهي استراتيجية متقدمة على استراتيجية التخفيف من آثار الوباء، لكن التحدي الأكبر لهذه الاستراتيجية هو أن حزمة الإجراءات المطبقة يجب أن تستمر إلى حين توفر مطعوم فعال بكميات كافية، ما قد يتطلب من سنة إلى سنة ونصف؛ هذا إذا لم يغير الفيروس من تركيبته بشكل كبير ويجعل من جهود اكتشاف وإنتاج المطعوم هباء منثورا.

يستعرض المقال بعضاً من الدراسات العلمية العالمية المهمة عن كورونا ومقاربة مواجهته، ويخلص إلى القول: قد تتم السيطرة على الوباء لفترة بالإجراءات المتشددة. لكن التحدي هو استمرار السيطرة وعدم عودة الوباء إن لم يتم استئصاله من دول العالم دون استثناء. لكن، هل يمكن الإبقاء على إغلاق المؤسسات العامة والمرافق الاقتصادية والجامعات والمدارس ودور العبادة ومراكز التسوق إلى الأبد. على دول العالم أن تدرك وتواجه حقيقة أن احتواء جميع الحالات غير ممكن على المدى الطويل، وقد تنشأ الحاجة إلى الانتقال من استراتيجية الاحتواء إلى التخفيف، وذلك من خلال موازنة كلف وفوائد إجراءات الصحة العامة. وحتى لو لم تتمكن إجراءات الصحة العامة من الاحتواء الكامل لانتشار الفيروس بسبب خصائصه،

فإنها ستبقى فعالة في تأخير انتشار مجتمعي واسع له مما يقلل من نسبة الحدوث الكلية ويخفض ذروة منحنى الوباء والذي سيخفض عدد الوفيات ويوفر للأنظمة الصحية الفرصة لزيادة قدرتها وابطاء الانتشار العالمي لحين توفر مطعوم.

أمّا المحلل السياسي والكاتب في صحيفة الغد اليومية، فهد الخيطان، فيقدّم صورة بانورامية عن تعامل الأردن مع كورونا، في مقالته «الأردن في ظلال كورونا.. المهمات الصعبة»، يبدأ بتقديم صورة إخبارية وتحليلية عن المراحل الأولى من تعامل الأردن مع الفيروس والاشتباك الأولي كان من خلال إعادة مائة طالب أردني أو يزيد من مدينة ووهان الصينية، وفي الاثناء برز تحدي جديد أمام العائدين من دول اخرى انتشر فيه الوباء، بعد قرار السلطات الأردنية إمهال الأردنيين في الخارج ثلاثة أيام للعودة قبل إغلاق المطار توافد نحو خمسة ألاف أردني دفعة واحدة.

كان هذا هو الحدث الثاني بعد طائرة ووهان الأكثر أهمية في إدارة الدولة للأزمة المستفحلة. حدثان مفصليان ساهما إلى حد كبير بقلب التوقعات الشعبية حيال الحكومة ومؤسسات الدولة، التي كانت تعاني من أزمة ثقة واسعة مع الرأي.

يقول الخيطان « صورة الدولة التي تقدم أفضل رعاية لمواطنيها في فنادق من فئة خمسة نجوم، أبهرت الكثيرين حول العالم، وعلى المستوى الداخلي، أحيت اللفتة الحكومية مشاعر الولاء الوطني الدفين، ومن جديد بدأ أن العلاقة شبه المنهارة بين المؤسسات والمواطنين تستعيد زخمها بعواطف جارفة تعيد إلى الأذهان أياما حافلة كانت فيها الدولة الأب الراعي والحنون لشعبها».

تجلت شخصية الدولة القوية في عيون مواطنيها، كما يرسم الخيطان في توصيفه للمشهد الأردني، بصدور الإرادة الملكية بالموافقة على تفعيل نصوص قانون الدفاع بهدف تحقيق الضمانات الكافية لحماية صحة المواطنين ومكافحة انتشار الوباء، وما رافق ذلك من قرارات بتعطيل المؤسسات الرسمية والتعلمية وفرض حظر التجول ليلا. أمّا التطور الثالث الذي أكسب إدارة الأزمة زخما شعبيا وحصنا وطنيا كان بتكليف الجيش الإشراف ميدانيا على تنفيذ أوامر الدفاع وانتشاره في الشوارع إلى جانب قوات الشرطة.

الثقة العالية التي منحها الرأي العام لمؤسسات الدولة وتحديدا الجيش والحكومة، كانت كفيلة بتوفير الغطاء اللازم لتنفيذ التعليمات دون نقاش عام. حتى في الحالات التي ظهرت فيها شقوق في الرواية والسلوك الرسميين، وجد الكثيرون لهم الأعذار لتخطيها، والتمسك بحالة الاجماع الوطني التي تشكلت على وقع الجائحة العالمية.

«لكن، كما هي كل علاقة أساسها عاطفي، كان لابد مع مرور الوقت أن تفتر المشاعر وتتبدى المصالح، وتعود حقائق الحياة بمتطلباتها المعيشية والاقتصادية تطغى على العلاقة من جديد».

ثم ينتقل الخيطان للحديث عن المهمة الصعبة أمام الدولة لعبور هذه المرحلة الخطيرة، والمهمة لها جانبان أساسيان، الأول، الكيفية التي ستدير فيها الاقتصاد المنهك أصلا بالديون والعجز في الميزانية والبطالة، وشح الموارد. والجانب الثاني الإجراءات الكفيلة بالحد من انتشار الفيروس بعد فتح الاقتصاد وعودة الحياة إلى طبيعتها.

يتناول المقال الخيارات الأردنية في التعامل مع الشق الأول من المهمة، أي الاقتصادي، كما يتحدث عن بعض السياسات والإجراءات المطلوبة للتعامل مع الشق الثاني أي الحد من انتشار الفيروس بعد عودة الحياة إلى طبيعتها، ويتحدث عن بعض الثغرات التي ظهرت خلال هذه الفترة، مثل: سوء إدارة المعلومات وحاجة نظام الرعاية الاجتماعية إلى الإصلاح، كما يدعو الخيطان إلى الاستفادة من تجارب دول نجحت في احتواء الفيروس واستخدمت تطبيقات حديثة، مثل التعقب الالكتروني للإصابة بالمرض.

ينهي الخيطان مقاله بالقول « السياسة في المرحلة المقبلة ستقودها المصالح المباشرة للمواطنين، فمع تعمق الأزمة الاقتصادية ومعاناة قطاعات اجتماعية واسعة، وارتفاع المديونية وتنامي العجز، لن يكون أمام مؤسسات الدولة من خيار سوى إدارة الأزمة بما هو متاح من موارد، والاهتمام بمهمة عاجلة مستمرة لسنتين على الأقل عنوانها الأبرز إنقاذ الاقتصاد من التدهور، وتطوير قدرات المجتمع على الانتاج والابتكار والعمل، مع ما يتطلبه من تغييرات جذرية في طبيعة المؤسسات، وثقافة

المجتمعات المحلية، ودور الدولة في الحياة العامة.كانت هذه مهمتنا قبل كورونا، وجرى التحايل والتباطؤ في تنفيذها، لكنها اليوم تبدو قضية حياة أو موت».

أولاً: التحولات الدولية والإقليمية والمصالح الأردنية

يتحدث الأستاذ عدنان أبو عوده، وهو وزير الإعلام السابق، ورئيس الديوان الملكي ومندوب الأردن في الأمم المتحدة، وأحد أبرز المفكرين السياسيين الأردنيين، في ورقته بعنوان «عصر ما بعد كورونا: ملامح دولية وإقليمية ووطنية» عن البيئة الدولية والإقليمية والوطنية التي أحاطت في ظروف انتشار جائحة كورونا. فيبدأ بتعريف التراجع الشديد في العمل العالمي المشترك، الذي بدأ منذ عقود منذ تخلي الأمم المتحدة عن دورها في تطبيق قرارات الشرعية الدولية تجاه السلطة الفلسطينية، وتكرس لاحقاً مع انسحاب إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، من معاهدة المناخ، ثم مجموعة الـ5+1، في مواجهة خطري تغير المناخ وانتشار السلاح النووي الذي يهدد البشرية، ما يفسّر وجود نزاعات مسلحة في الشرق الأوسط في الوقت الذي يجتاح فيروس كورونا العالم، ويهدد شعوب المنطقة.

ويشير أبو عودة إلى أنّ النظام الدولي – منذ ثلاثة عقود– يتنازعه اتجاهان، الأول أحادي القطبية (محاولة الولايات المتحدة إدارته منفردة)، والثاني التعددية القطبية (محاولة دول بناء حالة من التوازن في مواجهة التفرد الأميركي، كالاتحاد السوفيتي سابقاً، وروسيا والصين حالياً).

تراجع التعاون لم يصب فقط النظام الدولي بل المنظمات والأنظمة الإقليمية، ودلالة ذلك ما نشهده حالياً من أزمة داخل دول الاتحاد الأوروبي بعد تأخرها عن دعم إيطاليا وإسبانيا الدعم اللازم. أمّا على صعيد المنطقة العربية فالجامعة العربية تراجعت كثيراً، في الأعوام الماضية، و لم تقم بدورها المطلوب، فضلاً أنّها لغاية الآن لم تقدّم أي بيان أو موقف استراتيجي عربي للتعاون في مواجهة جائحة كورونا.

ينتقل أبو عودة من الدولي والإقليمي إلى الوطني، إذ كشف الوباء وجود اختلالات وعيوب داخل الدول نفسها، وأردنياً تبين لنا حجم الفجوة التي حدثت نتيجة ضعف الاقتصاد الإنتاجي الوطني، بالرغم من ذلك فإنّ هنالك مؤشرات

مشجّعة في إدارة الحالة الوطنية في مواجهة كورونا ظهرت خلال الفترة الماضية القصيرة، وهي الحالة الجديدة التي تطرح بدورها أسئلة مهمة؛ فالوحدة الوطنية والهوية الوطنية التي تغلّبت على الهويات الفرعية تتطلب تعزيزاً وتجذيراً خلال الفترة المقبلة، ما يقود إلى تساؤل فيما إذا كنا سنجعل الهوية الوطنية الجامعة هي البنية الرائدة للدولة؟

كما يشير أبو عودة إلى دور الجيش والأمن في فرض النظام والقانون، بصورة فاعلة خلال هذه الفترة، فهل سنستثمر ذلك لاحقاً للتأكيد على سيادة حكم القانون وهل سيستعيد هيبته في مواجهة الفساد والمحسوبية؟ كما أنّ جلالة الملك قال «الالتزام يعيدنا لحياتنا الطبيعية» ويعني الالتزام هو الهدف المشترك والعمل المشترك والإدارة السليمة. ترى هل سينعكس قول جلالته على السلطتين التنفيذية والتشريعية؟

يمضي أبو عودة في ورقته للقول بأنّ الأردن عبر الربيع العربي من دون خسائر سياسية، لكننا فشلنا في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وزادت مشكلات البطالة والمديونية، ما يدفع إلى البحث عن أسباب ذلك وتشريحها، والانتقال نحو عهد جديد للنمو الاقتصادي، والخروج من دائرة «الدولة الريعية» إلى دولة الإنتاج الوطني، ما يتطلب رؤية جديدة للمستقبل.

ينهي مقالته بالدعوة إلى عنونة المرحلة القادمة بـ»ما بعد كورونا»، فقد كانت الحقب التاريخية مرتبطة بحروب عسكرية وانتصار أمم وهزيمة أخرى، أو باكتشافات غيرت مجرى التاريخ، والآن نحن في مسار الثورة الصناعية الرابعة، فلماذا لا يتم تخليد انتصار الإنسان على كورونا بالبدء بحقبة بشرية جديدة!

أمّا د. مروان المعشّر، وزير الخارجية الأسبق، والباحث السياسي، فيقدّم في ورقته «كورونا والمصالح الأردنية»، فيحدّد أهم التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الاردن اليوم حتى قبل ازمة «كورونا» تتمثل بالوضع الاقتصادي الحرج وتداعيات أزمة القرن وما يصاحبهما من تهديدات أمنية واجتماعية وبيئية تتجلّى في اتساع دائرة الفقر والبطالة والتزايد الديمغرافي، الذي لا يتوافق مع نسبة النمو

الاقتصادي، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، إضافةً إلى احتمالية عودة الحركات الأصولية المتطرفة، ويرى بأنّ أثار أزمة «كورونا» ستنعكس هي الأخرى على هذين التحديين الرئيسيين.

ويحلل المعشّر الأوضاع الاقتصادية في الخليج العربي ليصل إلى نتيجة أنّ عهد المساعدات الخليجية المباشرة للأردن قد انتهى، ربما الى غير رجعة. ويعرّف عنوان المرحلة القادمة بأنّه الاعتماد الاقتصادي على الذات. لكن مثل هذا الاعتماد لا يمكن له أن يتحقق بهذه السهولة.

ويرى أنّ التحدي الاكبر لا يكمن في وضع الخطط الاقتصادية للمستقبل فحسب، بل في تجسير هوة الثقة بين المواطن والدولة. ولعل ازمة «كورونا» تشكل فرصة ذهبية للدولة لتشكيل نظم حوكمة سياسية واقتصادية جديدة تعتمد على حلول تشاركية غير تقليدية لإعادة الرشاقة للأنظمة الحكومية.

ثم يقدّم المعشّر تصوره لمعالم الخطة الوطنية المطلوبة للمرحلة المقبلة، على المدى القريب والمتوسط، فعلى المدى القريب يطلب حماية الطبقة العاملة ومصادر دخلها، والعودة التدريجية لعجلة السوق مع معايير صحية صارمة، وعدم الالتفات لموضوع الديون خلال هذه المرحلة بل وضع حزم تحفيزية، والعمل مع القطاع الخاص على إيجاد موارد مالية للأكثر تضرراً.

أما على المدى المتوسط فيطلب المعشّر إعادة جدولة الديون وشطب بعضها إن أمكن، وإعادة النظر في بعض التزامات الدولة المالية التعاقدية بسبب كورونا، وإعادة النظر في النظام الضريبي وتشجيع الاستثمار، وتطوير المنظومة التعليمية والشراكة مع القطاع الخاص في بناء السياسات الاقتصادية وتوافر إرادة سياسية بتجسير فجوة الثقة بين الناس للمضي قدماً في المشروع الاقتصادي.

يعبر المعشّر من التحدي الاقتصادي وأبعاده الخارجية والداخلية إلى الجانب السياسي، بخاصة ما يتعلق بصفقة القرن، ويرصد هنا ديناميكيات الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية، لأنهما الطرفان اللذان رسما مشروع «صفقة القرن». فعلى صعيد الوضع الإسرائيلي يرى المعشّر أنّ نتنياهو استثمر كورونا ليفوز بالانتخابات

الأخيرة، ويسعى حالياً لصفقة مع منافسه بني غانتس، وعلى كل الأحوال وأيّاً كانت النتائج فإنّ الحكومة الإسرائيلية ستعمل على الاستفادة من عامل الوقت لتطبيق صفقة القرن على أرض الواقع بضم مزيد من الأراضي، وبناء المستوطنات، قبيل الانتخابات الأمريكية المقبلة.

أما على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية، فيرى المعشّر أنه بالرغم من أنّ شعبية الرئيس ترامب ما تزال مرتفعة، فإنّه من المبكّر قياس تداعيات كورونا على الانتخابات المقبلة. لكن في حال فوز الرئيس الحالي فإنّ على الأردن تحضير نفسه للتعامل مع إدارتين أمريكية وإسرائيلية لا تأبهان لأضرار الصفقة على المصالح الوطنية الأردنية، فعلينا التوجه إلى التأثير على المؤسسات الأمريكية، بخاصة الكونغرس، والعمل على التقليل من أضرارها وتبيان خطرها على المصالح الأمريكية.

كما يدعو المعشّر إلى تبني مقاربة جديدة تجاه إسرائيل تبتعد عن أي تقارب سياسي واقتصادي، فالسياسات الإسرائيلية اليوم لا تشكّل تهديداً فقط للهوية الفلسطينية، بل الهوية الوطنية الأردنية.

يختم المعشّر مقالته بالدعوة إلى نظام حوكمة فاعل وإلى تقوية التشاركية في عملية صنع القرار وفي تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة.

يقدّم د. جعفر حسان، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط سابقاً، ورقة بعنوان «آثار وباء كورونا على منطقة الشرق الأوسط» يستعرض فيها التداعيات الكبيرة لجائحة كورونا على منطقة الشرق الأوسط، والأردن بصورة خاصة، من النواحي الاقتصادية إذ سيلقي الركود العالمي ظلاله على اقتصاديات المنطقة، ولن يكون التعافي من هذه الأزمة الكبيرة قبل العام 2020، ومن الناحية الاستراتيجية والسياسية كذلك.

يبدأ حسّان برصد الأرقام المعلنة عن الإصابات في الفيروس ومستوياته في العالم العربي، ويرصد مفارقة أنّ أقل الدول إصابة به هي سوريا وليبيا واليمن والسودان والصومال ما يطرح شكوكاً جدية على مصداقية هذه الأرقام ودقتها، ما يعني أنّ انتشار الفيروس لم يظهر بعد بصورته وأثاره الحقيقية.

ينبّه حسن إلى خطورة الأوضاع في العالم العربي، إذ فيه أغلب الصراعات المسلّحة في العالم، وأكبر حجم من النازحين واللاجئين، وضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، ما يجعل من أثار الفيروس أكثر تأثيراً وخطورة في المرحلة القادمة، وما يزيد الضغوط على هذه الدول، بخاصة في حجم التحدي الذي يشكله لمنظوماتها الصحية والاقتصادية، ويخلص إلى أنّ ذلك سيؤدي إلى اضطرابات داخلية كبيرة.

على صعيد اقتصادي، ونظراً لتأثير ما يحدث في الاقتصاد العالمي، فإنّ الاقتصاديات العربية ستتأثر بشدّة، ولن تسلم من ذلك حتى دول الخليج، نتيجة أسعار النفط، ما يعني – أردنيّاً– ألا ننتظر مساعدات مالية، والأخطر من ذلك أيضاً احتمالية عودة نسبة من العمالة الأردنية هناك، نتيجة هذه الظروف. وفي الوقت نفسه فإنّ الاتحاد الأوربي سيكون مشغولاً بأوضاعه الاقتصادية، وليس من المتوقع أن تأتي المساعدات الإضافية من الولايات المتحدة، لأنّها تعاني أيضاً، لذلك يوصي حسّان بضرورة طلب الدعم والمساعدة من المؤسسات الدولية المالية.

يحذّر المقال من أنّ هذه الظروف الاقتصادية ستؤثر أيضاً على حجم المساعدات الدولية للمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال دعم اللاجئين، ما يعني أنّ توقعاتنا في الدعم المالي الدولي لخطة الاستجابة الوطنية في هذا الموضوع لا بد أن تأخذ ذلك بالاعتبار.

ينتقل حسّان من التحليل الاقتصادي إلى السياسي الدولي والإقليمي، ويبدأ مآلات صفقة القرن، وهي كما يعرّفها صفقة ترامب– نتنياهو. ويرى بأنّ ترامب يواجه مشكلة حقيقية في إدارة التعامل مع كورونا، ما قد يؤثر على فرصه في الانتخابات المقبلة، بعد أن كانت المؤشرات سابقاً تقول أنّها وشيكة له، في حين يتوقع – حسّان– أن إدارة الديمقراطي جوزيف بيدين ستكون مغايرة في تعاملها مع الصفقة عن الإدارة الحالية، ولن تصطدم بالأردن والفلسطينيين والدول العربية.

أمّا بالنسبة للانتخابات الإسرائيلية، فإنّ الأمور ليست محسومة تماماً، وإن كانت الحكومة الإسرائيلية ستعمل على استغلال الظروف الحالية وتجيير الصراع الداخلي

لصالح ضم أراضي الضفة الغربية وتحقيق مزيد من المكاسب، في الوقت الذي ستعاني فيه السلطة الفلسطينية اقتصادياً من آثار كورونا.

في الأثناء تستمر حركة التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية تحت طائلة الحديث عن خطر مشترك يهدد مصالح الطرفين.

أمّا عن السياسة الخارجية الإيرانية، فيرى حسّان أنّ طهران تمرّ بأوقات صعبة، في التعاطي مع تداعيات كورونا، ومع تراجع أسعار النفط، وبسبب فشلها في التعاطي مع الأزمة مع الإدارة الأمريكية، فضلاً عن تصاعد وتيرة الاحتجاجات الشعبية في العراق ضدها. مع ذلك فلا يتوقع (حسّان) أن تغير إيران من سياساتها، بل ستسعى إلى تصدير هذه الأزمات عبر تعزيز دورها الإقليمي في المنطقة، في كل من العراق ولبنان، ومن خلال المنظمات التابعة لها.

تركيا ليست أفضل حالاً من إيران، كما يرى المقال، فهي من أشدّ الدول تأثراً بالوباء، إذ تعتمد بدرجة كبيرة على السياحة، التي تشهد هبوطاً شديداً، كما أنّ قيمة الليرة التركية هبطت، فضلاً عن المشكلات الداخلية الكبيرة بسبب الخلاف حول الدور التركي، بخاصة التمدد العسكري في سوريا، والتدخل في ليبيا، فليس من المستبعد أن تؤدي احتياجات تركيا للدعم الأميركي والدولي إلى تحول تكتيكي في دورها النشط.

بالرغم من أنّ اغلب ساحات القتال في العالم العربي تدار من عواصم أجنبية، وبالرغم من ضعف فرص إيجاد حلول سياسية لهذه النزاعات المسلّحة، إلاّ أنّ حسان يرى إمكانية لإيجاد حلول داخلية مع انشغال القوى الإقليمية بمواجهة الفيروس وتداعياته.

يحذّر المقال من انتشار الوباء الداعشي بسبب انشغال المجتمع الدولي وحكومات المنطقة بمواجهة كورونا، ومع الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة، إذ تشير التقارير إلى نشاط تنظيم داعش وخلاياه وانتقالها إلى ساحات جديدة، ويقول حسّان « وقد أصبح معروفاً أنّ تعمّق الأزمات في مناطق النزاعات، وداخل الفئات المهمشة من السكان، في ظل الأزمة الوبائية الحالية، يزيد من حالة التطرف

واليأس التي تراهن عليها مثل هذه الجماعات وتنمو فيها.

وبالرغم من بروز مؤشرات على انكماش الدول نحو الشأن الوطني والحمائية الاقتصادية، والصراع الصيني– الأميركي وتضعضع منظومات التعاون الدولية، فإنّ حسّان لا يؤيد الاتجاهات التي ترجّح تفكك المنظومات الدولية والإقليمية أو قلب موازين القوى، فهو يرى بأنّ المجتمع الدولي والقوى الكبرى سترى مصلحتها في التعاون لمواجهة تداعيات الوباء، أو أوبئة قادمة، وأنّها لا تملك إلاّ الاعتمادية المتبادلة، في ظل عصر العولمة، فالكل سيكون خاسراً في حال استفحال الصراع والتنافس بدلاً من التعاون والحوار.

هنا، يدعو حسّان إلى استثمار فرص جديدة أردنيّاً، لتوافر ميزات أردنية مهمة، مثل المصداقية الدولية والقدرات الاقتصادية، لكن ذلك يتطلب تطوير قدرة الأردن على التكيّف مع المرحلة القادمة. يشير المقال هنا إلى أنّ أزمة كورونا سرّعت من التطبيقات التكنولوجيا والدخول في الثورة الصناعية الرابعة، التعليم، العمل، التفاوض عن بعد، والذكاء الاصطناعي، وهي أمور لن تغني عن الطرق التقليدية لكنها ستتوسع في المرحلة القادمة، وسيكون على الأردن التوسع في تطبيقها والاعتماد على «انترنت الأشياء» والخدمات الالكترونية لتقديم خدمات بديلة عن الخدمات الحكومية التقليدية.

ويرى المقال أنّ الأزمة أثبتت أهمية القطاع العام والحاجة إليه، مع ضرورة تطوير قدرات الحكومة الالكترونية، وترشيقه.

يصل الكاتب إلى القول بأنّ ما نمر به يمثل تحدياً حقيقياً للأردن، الذي بني اقتصاده تاريخياً على المخاطر، ولن تكون الحال مختلفة في المرحلة المقبلة، لكنها أيضاً محمّلة بالفرص التي يمكن أن نستغلها، مع ضرورة الانتباه إلى أهمية الثقة بين المواطن والحكومة والتشاركية وبرنامج الإصلاح السياسي.

لا يبتعد عريب الرنتاوي، مدير مركز القدس للدراسات السياسية، عن توقعات الخبراء الآخرين، إذ يرى في مقالته «هل سيتغير المشهد الإقليمي في مرحلة ما بعد كورونا وكيف؟» بأنّ جائحة كورونا ستكون بمثابة عامل تغيير في أوضاع منطقة

الشرق الأوسط، وستؤدي إلى تداعيات استراتيجية.

على صعيد صفقة القرن يحلل الرنتاوي المشهد السياسي الإسرائيلي، ويرى بأنّ الأيام القادمة ستوضّح ما ستسفر عنه مفاوضات نتنياهو وغانيتس، لكن إسرائيل – في كل الأحوال– ستمضي قدماً في تنفيذ صفقة القرن من جانب واحد، وستسارع إلى ضم الأغوار والشاطئ الشمالي للبحر الميت ومزيد من الأراضي، وستستغل ما قدمته إدارة ترامب لها.

يحذّر الرنتاوي من وجود تحولات جوهرية في رؤية الأميركيين والإسرائيليين إلى الأردن، وإلى تأثير صفقة القرن على أمنه الوطني ومصالحه الاستراتيجية.

ينتقل الكاتب إلى خطر الإرهـاب، ويرى بأنّ انشغال دول المنطقة والعالم بمعالجة آثـار فيروس كورونا سيعطي هذه الخلايا الفاعلة في مناطق صحراوية شاسعة من سوريا والعراق فرصة ذهبية لإعادة البناء وترميم قدراتها، بخاصة أنّ شروط وجودها ما تزال قائمة حتى لو دمّرت الخلافة المزعومة، ويشير إلى أنّ هذه الجماعات المتطرفة أصبحت فاعلة أيضاً في سيناء وليبيا وأفريقيا، ما يزيد من حجم تهديدها للأمن الدولي والإقليمي على السواء.

يمثل ما يسميه الرنتاوي بـ «قطار الربيع العربي» تحدياً أساسياً في مرحلة كورونا، إذ أنّ الموجة الثانية من الاحتجاجات الشعبية تجددت في كل من العراق والسودان ولبنان والجزائر، وتحت طائلة تداعيات فيروس كورونا، الاقتصادية والاجتماعية، وضعف إمكانيات الدول العربية على التعامل معها، فإنّ قطار الربيع العربي من المتوقع أن يصل إلى دول عربية أخرى، بخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ دول الخليج ستعاني اقتصادياً، ما يعني أنّها ستنشغل بأوضاعها الاقتصادية، ما يجعل منها غير قادرة على دعم ومساندة دول عربية تواجه أوضاعاً اقتصادية صعبة، وتقع تحت ضغوط كبيرة.

من هذا الباب يلج الباحث إلى تحدي «الدولة الفاشلة» عربياً، ويرجّح أنّه « في مرحلة ما بعد كورونا، أن يتعمق فشل هذه الدول، وأن تحتاج إلى فترات أطول وأصعب للتعافي، بل ومن المرجح أن تنضاف إليها دول أخرى، سيما تلك

التي أخفقت أو ستخفق في مجابهة الكارثة الصحية واحتواء المرض، وانهيار نظمها الصحية، وبما قد يفضي – ربما – إلى انهيارات متلاحقة في نظمها الأمنية والعسكرية والسياسية».

في هذا المجال يبرز فاعل آخر مهم وهو الفاعل اللا دولاتي Non State Actor، ففشل الدول العربية وانزلاق أخرى نحو هذا المستنقع سيترك فراغاً يعطي مجالاً واسعاً للمنظمات المحلية لملئه، ودوراً للقوى الخارجية للتدخل، وتبدو هنا جماعات الإسلام السياسي المختلفة، بالرغم من الخسائر التي منيت بها مؤخراً، لاعباً قادراً على الاستفادة من هذه الفرصة، لأسبابٍ عديدة.

يبحث الرنتاوي بعد ذلك في حالة دول الجوار؛ تركيا وإيران واثيوبيا. ويتفق مع جعفر حسّان في أنّ حالة إيران السيئة، بسبب إدارة كورونا وتراجع أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية، لكنّه – بخلاف حسّان– يتوقع أن يؤثر ذلك على استدامة دورها الإقليمي وتمويله.

أمّا بالنسبة لتركيا، فهي – وفقاً لرنتاوي– أفضل حالاً من إيران،مع ذلك فتعاني هي الأخرى صعوبات اقتصادية كبيرة وأزمة داخلية متنامية بسبب الخلاف حول دورها العسكري المتضخم، وستواجه صعوبات في تمويل نفوذها الإقليمي، بالرغم من أنّها تمتلك قدرة في التكيف مع تحديات مرحلة كورونا وما بعدها.

فيما يخص أثيوبيا، فيرى الرنتاوي أنّها تمثل قوة صاعدة في المنطقة، وبالرغم أنّ تأثير الفيروس ما يزال محدوداً في أبعاده الاقتصادية والسياسية، لكن ذلك لا ينفي أنّها في مرحلة لاحقة قد تضطر من أن تحدّ من طموحها الإقليمي مع تداعيات محتملة قادمة لما بعد كورونا.

بالرغم من تأثر دول الجوار بصورة كبيرة بالفيروس وتداعياته، فإنّ الكاتب يرى بأنّ هذا الدور والنفوذ لن يتأكل في المنطقة العربية، لأنّ حجم الانهيار في الدول العربية أكبر مما يحدث في هذه الدول، ما يترك الباب لها مفتوحاً في التأثير على المنطقة وسياساتها.

من جهته يرصد د. محمد خير عيادات، أستاذ النظرية السياسية في الجامعة الأردنية، تطور النزعة القومية في العلاقات الدولية، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وصولاً إلى وباء كورونا، إذ أصبحت تحكم اليوم العلاقات بين الدول، وفي مقدمتها الدول الكبرى في العالم، ليس فقط الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بل قبله روسيا والصين وأوروبا، فالكل اليوم محكوم بهذه الاعتبارات؛ النزعة القومية والمصالح الوطنية على حساب أي اعتبارات للتعاون الدولي والإقليمي.

يترجم عيادات هذه القراءة في تحليله لعلاقات الأردن الدولية والإقليمية، وبصورة مغايرة تماماً لما قدّمه المعشّر والرنتاوي يطالب أستاذ النظرية السياسية بتقوية وتصليب علاقات الأردن بالولايات المتحدة، عبر ردّ الاعتبار للقيمة الاستراتيجية الأردنية مع الولايات المتحدة، من خلال الاندماج في استراتيجية احتواء نفوذ إيران الإقليمي، بداية في العراق وصولاً إلى سوريا.

أمّا على صعيد العلاقات الإقليمية للأردن، فيدعو د. عيادات إلى استثمار الموقع الجيو– استراتيجي، عبر تقوية العلاقة مع دول الجوار، العراق وسوريا وإسرائيل والسعودية، ويرى بأنّ مصالح الأردن الاستراتيجية تقتضي ذلك.

الباحث والمحلل السياسي، د. عامر سبايلة، يرصد في مقالته «البيئة السياسية: التحديات الداخلية والسياسة الخارجية»،أثار صدمة كورونا على المجتمعات والإنسان المعاصر، بخاصة الأثر السيكولوجي للحظر وتقييد الحركة، وهو أمر ليس من السهل تقبله، فالإنسان المعاصر اليوم هو ضحية أنماط متراكمة من الاستهلاك وغياب الإنتاجية، لكن ما قد تؤدي إليه تداعيات كورونا هو عودة الحمائية الوطنية في الاقتصاد، والتحول إلى الشأن الداخلي، وبالتالي أصبح الهمّ المحلي الاقتصادي هو أولوية دول العالم اليوم.

ينتقل السبايلة إلى الحالة الأردنية فيرى أنّ الخطر الأكبر اليوم هو وصول الغليان المجتمعي الناجم عن الغلق لمعظم مجالات الحياة والعمل، نقطة يساوي فيها الفرد بين خطر إصابته بالفيروس وخطر الموت جوعاً بسبب الانقطاع الكلي لمصادر الدخل، ويحذّر السبايلة من خطورة الصدام بين قوات الأمن ومواطنين يخرقون الحظر في

المرحلة الراهنة، وما قد يخلقه ذلك في ظل الظروف الاقتصادية من بؤر ساخنة.

يقدّم المقال إطاراً لإدارة أزمة كورونا؛ فعلى الصعيد الاقتصادي يدعو إلى تقوية دعائم الإنتاج الوطني صناعياً وزراعياً، والعمل على فتح قنوات التعاون الإقليمي مع كل من العراق وسورية. أمّا على الصعيد الإعلامي فيدعو المقال إلى تبني استراتيجية إعلامية توازن بين توعية المواطنين بالمخاطر والبعد عن التهويل، الذي يترك آثاراً سيكولوجية خطيرة، كما يدعو إلى المرونة في تطبيق حظر التجول، والانتقال التدريجي نحو الانفتاح الشامل ضمن المعايير الصحية المعروفة.

أمّا على صعيد السياسة الخارجية فيرى السبايلة أنّ هنالك بيئات سياسية دولية وإقليمية يعاد تشكيلها، وعليه من الضروري أن يتم التمييز في إعادة تعريف الأولويات الأردنية والمصالح الاستراتيجية بين ثلاثة مستويات زمنية، قريب ومتوسط وبعيد المدى، وفيما يتعلق بالجوار الجغرافي فهو يميز أيضاً بين المستويات الثلاثة (القريب والمتوسط والبعيد)، ويدعو – في الخلاصة– إلى التغيير في نهج السياسة الخارجية فقد « أصبح مطلباً اساسياً لا يمكن إغفاله لهذا الانتقال من مرحلة الحدود الجغرافية المعطلة أو غير الفعالة سياسية مع المحيط، لا بد أن تتحول بصورة سريعة لتخدم الواقع الأردني وديمومة الحركة الداخلية».

ثانياً– السياسات الداخلية: الخيارات الدستورية والمقاربات البديلة

في باب السياسة الداخلية والسيناريوهات المتوقعة، يقدّم أ.د ليث نصراوين، أستاذ القانون الدستوري، في مقالته عن «الخيارات الدستورية» تحليلاً للسيناريوهات الدستورية المترتبة على جائحة كورونا وتأثيراتها المتوقعة على موعد الانتخابات النيابية المقبلة، التي كان قد أعلن الملك أنّها ستجري في الصيف، نظراً لأنّ نهاية المدة الدستورية للمجلس الحالي في أيلول القادم، لذلك كان السيناريو المتوقع (قبل كورونا) هو صدور الإرادة الملكية في حل مجلس النواب، وإجراء الانتخابات خلال 4 أشهر في صيف هذا العام، لكن تطورات كورونا تفتح على أكثر من سيناريو.

يحدّد نصراوين العوامل المؤثرة على رسم السيناريوهات للاستحقاق الدستوري بأمرين؛ الأول تطورات الحالة الصحية المحلية والدولية المتعلقة بكورونا، والثاني

عودة الحياة لطبيعتها في الأردن.

السيناريو الأول يتمثل بالتمديد لمجلس النواب الحالي، في حال بقيت الحالة الصحية على ما هي عليه، ما يتعذّر معه إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، وهنا فإنّ الدستور يعطي الملك الحق في التمديد لمجلس النواب الحالي لمدة لا تقل عن عام ولا تزيد عن عامين.

ويشير نصراوين هنا إلى عامل آخر مهم وهو أنّ النظام الانتخابي الحالي قائم على أساس اعتماد مبدأ التمثيل النسبي للقوائم الانتخابية المفتوحة على مستوى المحافظة – باستثناء محافظات عمان وإربد والزرقاء. بالتالي، فإن هذا النظام الانتخابي لا يمكن له أن ينجح في ظل بقاء القيود الحالية على الحق في حرية عقد الاجتماعات واللقاءات العامة بين المترشحين والأحزاب السياسية، لغايات تشكيل القوائم المترشحة التي ستخوض الانتخابات النيابية القادمة.

أمّا السيناريو الثاني فيتمثل فهو «مجلس يسلّم مجلساً»، تنص المادة (2/68) من الدستور على ضرورة إجراء الانتخاب العام خلال الشهور الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس، إلا أنها تقضي أيضا بالقول إنه «إذا لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأسباب يبقى المجلس قائما حتى يتم انتخاب المجلس الجديد». فهذا الحكم الدستوري يفسره البعض بأنه يمكن لمجلس النواب الحالي أن يستمر حتى انتهاء ولايته الدستورية في 27 أيلول القادم ما لم يتم حله قبل ذلك، بحيث يكون هذا التاريخ هو نفسه الموعد الدستوري لبدء عمر مجلس النواب التاسع عشر، وذلك على قاعدة أن مجلس النواب الحالي سيسلم مجلس النواب القادم.

لكن الخبير الدستوري يحذّر من اعتماد هذا الخيار ويرى أنّه يخل بقاعدة التوازن بين السلطات، فالعرف الدستوري أعطى السلطة التنفيذية حق حل مجلس النواب، كما أنّ في تطبيق قاعدة تسليم مجلس لمجلس إخلال بمساواة المواطنين أمام القانون، فالمرشّح النائب فرصه أفضل من غيره.

أمّا السيناريو الثالث، وهو الأساسي، وغيره الاستثناء، فيتمثل بإقامة الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري، وضمن هذا الخيار، ستصدر إرادة ملكية سامية

بحل مجلس النواب الحالي تمهيدا لإجراء الانتخابات النيابية القادمة، وهذا الإجراء سيستتبعه بالضرورة استحقاقا دستوريا يتمثل باستقالة الحكومة الحالية خلال أسبوع من تاريخ الحل، مع عدم جواز تكليف رئيس الوزراء الحالي بتشكيل الحكومة التي تليها، وذلك عملا بأحكام المادة (2/74) من الدستور.

يقول نصراوين « فبعد أن يصدر القرار بحل مجلس النواب الحالي مع انتهاء الدورة العادية الرابعة في شهر أيار القادم، ومع مراعاة المدد الزمنية التي يفرضها قانون الانتخاب على الهيئة المستقلة لاستكمال كافة مراحل العملية الانتخابية، يمكن إجراء الانتخابات النيابية في الصيف القادم».

يحدد نصراوين جملة من الإجراءات المطلوبة من الهيئة المستقلة للانتخاب من أجل سلامة العملية الانتخابية مع مراعاة الشروط الصحيّة المطلوبة، وما يستدعيه ذلك من معايير وتدريب وتأهيل، لكنّه – أي الخبير الدستوري– يقرّ بأنّ التحدي الأكبر في هذه الحالة سيتمثل بمرحلة الدعاية الانتخابية وما يرافقها من لقاءات واجتماعات ومهرجانات خطابية.

من جهته يقدّم النائب السابق والكاتب والسياسي، جميل النمري، قراءة في الواقع السياسي الراهن المرتبط بتداعيات كورونا، في مقالته «السياسة الأردنية في حقبة ما بعد كورونا»، إذ يرى أنّ الأزمة أعادت مكانة الدولة المركزية وقرارات المجتمع فوق الأفراد والمصالح الخاصّة لدرجة أنّ الحديث عاد عن تأميم الخدمات العامة بل وشركات كبرى.

ينتقل النمري من رصد التداعيات العالمية إلى ضرورة بناء مقاربة وطنية أردنية وهي مقاربةتبدأ من الاقتصاد، «وأول ما ينبغي وضعه على الطاولة هي الآثار الاقتصادية شديدة القسوة للمرحلة القادمة. الثروات والأصول الكبيرة ستنخفض قليلا، لكن بقية فئات المجتمع من المصالح المتوسطة والصغيرة إلى جانب أصحاب الدخل المحدود سيتأثرون بقسوة».

وبالرغم من أولوية الاقتصاد إلى أن النمري يدعو لأن تكون المقاربة ليست فنية أو تقنية بل «رؤيويه»، « يجب أن نفكر في المفهوم السائد للنمو والثقافة الحالية لمفهوم الرفاه والاستهلاك. يجب أن نذهب لمفهوم القبول بأن نكون أفقر ولكن

أسعد.. نعمل أكثر ونعيش بكلفة اقل. والتكيف وفق هذه القيم والمفاهيم. والخطة هي تعويض الاستحواذ على المال الضروري للأساسيات والكماليات بضمان الدولة للأساسيات ونبذ الكماليات واستبدالها بالرفاه المعنوي غير المكلف، وهو ما تتيحه التكنولوجيا والعلم والحرية بكلفة متواضعة.

وفي الوقت الذي يدعو فيه الخبير إلى تجاوز اللغة التقليدية في خطاب الدولة، ويدفع نحو خطة استجابة لكورونا بأبعاد شمولية، فإنّه يرى بأنّ المواجهة على المدى القصير تقتضي «الاستدانة من المستقبل»، لتمويل الحاضر، أيّاً كان المبلغ، فالمطلوب أن تدعم الدولة المشروعات المتعثرة وتنقذ الاقتصاد الوطني، وتنشئ مشروعات إنتاجية، وتشتري شركات كبيرة، كما تفعل الدول الكبرى خلال الأزمات المالية والعالمية. أمّا على الصعيد السياسي فيدعو الكاتب إلى صياغة «رؤية سياسية» تتجاوز الإطار التقليدي لأفكار الإصلاح السياسي تتماشى مع الضرورات المقبلة، وهي تبدو للوهلة الأولى متناقضة، ونعني تقوية وتوسيع وتعزيز الدولة المركزية من جهة، وتقوية وتوسيع المشاركة في القرار من جهة أخرى.

ينتقل النمري إلى الأسس التي تترجم الرؤية السابقة، وفي مقدمتها دولة قوية ومتسعة للجميع، ما يعني استعادة دور الدولة الاجتماعي وإشراك المجتمع في عملية القرار، ودائرة قرار بدلاً من دوائر، فلا يجوز أن يكون هنالك غموض في صناعة القرار واستقراره، ويدعو إلى الاستفادة من تجربة إدارة الأزمة حالية لعبور المرحلة المقبلة، كما يرى الخبير أنّ عملية اتخاذ القرار وإنفاذه تتطلب الابتعاد عن العقلية البيروقراطية نحو نموذج يرى في الوزراء والمسؤولين «قيادات قطاعات حرب»، يفهمون الميدان ويتعاملون مع تفاصيله، كما يرى بأنّه من الضروري إشراك النخب في كل قطاع من القطاعات في عملية صنع القرار عبر ما يسميه «الكرسي الدوّار»، أي تدوير تمثيلهم في هذه القطاعات، للابتعاد عن إيجاد أطر قانونية جديدة لهم.

أمّا على صعيد الإصلاح السياسي، فيرى النمري أنّ البنى السياسية التمثيلية الحالية (بخاصة مجلس النواب) بدت مغيبة عن المشهد خلال أزمة كورونا، ما يعكس تراجع قوتها وأهميتها في النظام السياسي، ما يعني أنّها أصبحت عبئاً، أكثر مما هي مفيدة، ويرى أنّ ذلك يقتضي المصارحة في إيجاد خيارات وبدائل لمشاركة مجتمعية

سياسية فاعلة، وهو الأمر الذي – كما يرى النمري– لن يتم عبر تقوية الأحزاب السياسية، لأنّها غير قادرة حتى الآن عن مجاراة التطورات، بل عبر ائتلافات عابرة للمحافظات والشرائح الاجتماعية «تفرز – وفق آلية موجهة – كفاءات قيادية لمجلس النواب؛ مجلس نواب، مختصر العدد، يعمل بنظام داخلي مختلف أكثر عملية، يخدم الدور المناط به بفعالية». والحال نفسها تنطبق على مجلس الأعيان، الذي يجب أن يكون مجمعا للخبرات والكفاءات، ولتكن الخبرات العتيقة، لكن ليس المتقاعدين المتعبين.

ما انتهت إليه مقالة النمري عن تراجع قوة مجلس النواب وغيابه عن المشهد ينقلنا إلى ورقة النائب نبيل غيشان بعنوان «العلاج بالصدمة: كيف نستعيد ثقة الأردنيين بمجلسهم النيابي؟». التي يرى فيها أنّ الدولة العميقة (الجيش والأمن) والبيروقراطية الأردنية (التي أوسعناها شتماً في العقود الماضية) هما اللذان أنقذا البلاد والعباد خلال المرحلة الماضية.

وفي الوقت الذي يرى فيه الغيشان أنّ الفيروس زعزع الاقتصاديات الدولية، وأنّ البنى السياسية الداخلية ستكون تحت الضغط في المرحلة القادمة يتساءل فيما إذا كان الأردن مستعداً لخوض الاختبار الصعب، وعبور المرحلة القادمة، ما يستدعي حوكمة قوية وتوسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار.

من هذه الملاحظة يلج النائب إلى موضوع مجلس النواب، الذي بدا خاسراً رئيساً في أزمة كورونا، ما يحجّم من أهمية صناديق الاقتراع لدى المواطن الأردني، ويهدر من قيمة مجلس النواب في النظام السياسي، الذي يمتلك دستورياً أهمية عليا، لكن استطلاعات الرأي تشير (بخاصة الأخير لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية إلى أنّ مستوى الثقة الشعبية انخفض إلى درجة غير مسبوقة نهائياً.

يستعرض الغيشان سيناريوهات مصير مجلس النواب الحالي وموعد الانتخابات القادمة، ويرجح خيار إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري، على قاعدة مجلس يسلّم مجلساً، وهو يرى أنّ هنالك – في الأثناء– ضرورة لعقد جلسة لمجلس النواب الحالي، ودعوته للانعقاد لإجراء تعديلات وترتيبات مالية جديدة مرتبطة بملحق

الموازنة العامة نتيجة فيروس كورونا.

أمّا عن معالم «العلاج بالصدمة» الذي يدعو إليه النائب لاستعاد ثقة المواطنين بمجلس النواب؛ فيتمثل بنقاط رئيسة في مقدمتها رسالة سياسية قوية من الدولة بأهمية مجلس النواب ودورية الجلسات والحفاظ على مواعيد الانتخابات، وحتى يكون التمثيل حقيقياً ويؤدي زيادة في نسبة الاقتراع فمن الضروري إعادة النظر في النظام الانتخابي لتوسيع المشاركة السياسية، وإن لم يكن الأمر كذلك فمن الضروري إرسال رسالة قوية بنزاهة الانتخابات، وبمواجهة ظواهر شراء الأصوات والتزوير، كما يدعو إلى التخلص من نواب حاليين أساءوا لمجلس النواب وسمعته في الأوساط الشعبية، وأخيراً يرى بأنّنا على مفترق طرق؛ إما المضي بالمسار الحالي (الدور الهزيل والصوري لمجلس النواب) ما يشكل خطراً على النظام السياسي، أو إحداث تحول كبير وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتجديد النخب النيابية وتجسير العلاقة مع الشارع.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية والمالية

في هذا الباب يقدّم د. إبراهيم سيف، المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الأردني– وزير التخطيط والطاقة الأسبق، في ورقته «المفاضلة بين الخيارات الصعبة» تعريفاً بالمقاربات الدولية الحالية في التعامل مع أزمة كورونا اقتصادياً، ويشير إلى أنّ الفلسفة المتّبعة هي» الدخول فيما وصف بتجميد الاقتصاد Freeze the Econ-omy، أي إبقاء الوضع على ما هو عليه لفترة معينة. وذهبت حُزم الإنقاذ في تلك الدول إلى حد المساهمة في دفع أجور عاملين في القطاع الخاص للإبقاء عليهم في أماكن عملهم. وهذه الحزم كبدت خزينة تلك الدول مبالغ طائلة لا قبل للأردن بها، أو حتى بجزء منها، لكنها تعكس مساهمة المال العام في تبسيط منحنى الأزمة، وإدراكا من حكومات تلك الدول، التي تمتلك خيار التدخل الإيجابي، لتجنب السيناريوهات الأسوأ في الاقتصاد.

ويحلل سيف بعض السمات والخصائص الفردية لأزمة كورونا، اقتصادياً، على المستوى العالمي، ومنها سرعة انتشار أعراض الأزمة الاقتصادية، خلال فترة وجيزة،

على خلاف أزمة 2008، على سبيل المثال، كما أنّها ليست أزمة مالية أو سيولة، ولا ترتبط بالعرض والطلب وقوانين السوق، بل هي قرار ذاتي من الدول بتعطيل أو تجميد اقتصاداتها، تفادياً لخسائر أكبر إنسانياً وصحياً وكلف كبيرة.

ينتقل سيف – بعد ذلك– إلى الإدارة الأردنية لأزمة كورونا اقتصادياً، ويشير إلى عودة الدولة بدرجة كبيرة إلى التحكم في المجال الاقتصادي، على الأقل خلال المرحلة الراهنة، لتنظيم الأمور، لكن في المقابل كشفت الإدارة الحكومية عن فجوات كبيرة في مقدمتها أننا « أهملنا وضع آليات واضحة لاتخاذ قرارات اقتصادية مدروسة مبينة على معلومات تفصيلية، فالسنوات التي انقضت، كانت القرارات في الصميم تخلو من الصبغةالاستراتيجية، وجاءت أقرب إلى كونهاتكتيكية تعالج إشكالات آنية، وعنوانها مقايضات ما بين الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص»!

في المقابل، كما يرى سيف، فإنّ أزمة كورونا في جانب منها، فرضت ايقاعا مختلفا يتطلب تنسيقا وسرعة في اتخاذ القرارات، مع غياب عنصر التخوف من تداعيات تلك القرارات، لا بل أن تفعيل قانون الدفاع منح الحكومة مساحة واسعة لاتخاذ بعض التدابير والاجراءات والمخاطرة والإقرار بأن القرارات التي تتخذ اليوم يمكن العودة عنها سريعا، ما أضفي أيضا مرونة نحتاجها، ومكّن على نحو ما صناع القرار من التحرك بهوامش.

لكن الاعتماد على دور الدولة والإدارة الحكومية إلى الآن أظهر (كما يرصد سيف) «لدينا هياكل مكتملة، وليس مؤسسات فاعلة، مما رتب أعباء إضافية على كاهل الدولة التي بدورها لا تستطيع اتخاذ كافة القرارات، وأظهر هذا الخلل الضعف الذي رافق بعض القرارات من جهة، والتشتت المؤسسي إن جاز التعبير والمعارك الصغيرة التي بات تخوضها هياكل تلك المؤسسات لإثبات الحضور».

يقدّم سيف تعريفاً وتحليلاً للخيارات الرئيسية المتاحة أمام الحكومة في المرحلة المقبلة؛ الأول هو الإبقاء على حالة الإغلاق للأعمال والسوق، وهو خيار يؤدي إلى نتائج اقتصادية قد تكون خطيرة، وتداعيات اجتماعية على الدرجة نفسها من الخطورة، والخيار الثاني هو فتح بعض القطاعات وإبقاء بعضها، بحسب الأهمية،

وهنا أيضاً ثمة مشكلة متعلقة في تحديد هذه القطاعات، والخدمات اللوجستية المرتبطة بها، أما الخيار الثالث فهو عودة الحياة الاقتصادية والسوق، في الحدّ الأدنى من كل الأعمال، مع الالتزام بالشروط والمعايير الصحية.

يدعو سيف في ختام ورقته إلى إعادة ترتيب الأولويات في المرحلة القادمة،وضرورة تعزيز بنود الاستثمار في القطاع الصحي والتعليمي والثقافي وتعزيز الاعتماد على الذات، وترشيد النفقات لأنها أيضا من عناصر المنعة الاقتصادية، كذلك برزت خلال فترات الإغلاق الأهمية الكبيرة لقطاع الزراعة الواهن، الذي بالرغم من ضعف أطره تمكّن من الوفاء بالاحتياجات الداخلية، مما يؤكد على ضرورة التركيز أكثر على هذا القطاع.

بشكل عام فإن موضوع الانكفاء إلى الداخل، والحد من الاعتماد على الخارج على الأرجح سيميز السياسات الاقتصادية. ومن الواضح أن التركيز على القطاعات الإنتاجية سيكون عنونا عمليا للمرحلة الجديدة.

أمّا الوزير السابق، والخبير الاقتصادي، د. تيسير الصمادي ورقة بعنوان « نحو خطة اقتصادية وطنية لمواجهة آثار وباء كورونا» يرصد فيها أبرز الأثار والتداعيات الاقتصادية المتوقعة لهذه الأزمة على الاقتصاد الأردني، من حيث: الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية، وميزان المدفوعات، والعجز المالي، وحجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفقر والبطالة.

ويرى الصمادي أنّ توقيت الأزمة الراهنة يأتي في وضع صعب للاقتصاد الوطني الأردني، إذ يعاني فيها من تحديات كبيرة تمثلت بتعمق حالة تباطؤ النمو الاقتصادي وتوسع عجز الموازنة العامة وتضخم حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات الفقر البطالة، إلى جانب العديد من المؤشرات القطاعية المتباينة في أدائها. وبهذا تأتي الأزمة الناجمة عن انتشار الوباء بمثابة أزمة جديدة فوق أزمة قائمة؛ أي أزمة مزدوجة، الأمر الذي يمكن اعتباره منطلقا لتوقعات شديدة القتامة للعام الحالي، على أقل تقدير!

ولتخفيف أعباء هذه الأزمة يدعو الخبير إلى جملة من الإجراءات، فعلى الصعيد المالي؛ فإن الحكومة أضحت مطالبة بإعادة النظر في أولويات الإنفاق واتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها تحفيز جانبي العرض والطلب؛ وهذا يشمل حزمة إضافية من الحوافز والإعفاءات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتها القطاعات التي باتت مشلولة بسبب انتشار الوباء.

كما يحثّ الصمادي الحكومة على الاتصال مع الجهات الدولية لتأجيل سداد القروض، والنظر في «تجميد تسديد التزامات سابقة» وتعزيز الدعم لشبكة الأمان الاجتماعي، لحماية الفئات المتضررة والمهمشة.

ويدفع الصمادي إلى إعادة النظر بالاتفاقيات التي أبرمت مع شركات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بحيث يتم تعديل تعرفة شراء الطاقة المولدة من تلك الشركات بأسعار أقل.

والأمر نفسه ينطبق على شركات التمويل المايكرو، فمن الضروري تشديد الرقابة عليها لمنعها من تقديم قروض استهلاكية وكذلك لتخفيض معدل الفائدة لديها.

ومن السياسات الاقتصادية التي يدعو لها الخبير: توجيه الدعم للإقراض الزراعي، استغلال انخفاض أسعار النفط لشراء كميات بعقود آجلة، تحسباً لارتفاعها مستقبلاً، ودراسة الأوضاع الاقتصادية في الدول التي فيها عمالة أردنية، التي من الممكن أن يتم الاستغناء عنها بسبب الظروف الجديدة، ما يؤثر على معدل البطالة وقيمة الحوالات الخارجية.

وعلى المدى المتوسط فيدعو الصمادي إلى بناء قاعدة بيانات شاملة لعمال المياومة بغرض تحفيزهم للانضمام للضمان الاجتماعي أو سهولة الوصول إليهم، كما يطالب بتصميم نظام إنذار مبكر للأزمات الاقتصادية والمالية.

على صعيد الموازنة العامة لعام 2020، فيرصد د. حمد الكساسبة، وزير المالية الأسبق أبرز النتائج والمتغيرات التي ستطاول الفرضيات الرئيسة التي بنيت عليها

الموازنة، سواء على صعيد الإيرادات أو النفقات، وما يتبع ذلك من تغير على أرقام النمو الاقتصادي والمديونية والعجز.

يرى الكساسبة أنّ هنالك نتائج سلبية على الموازنة أبرزها:

في ظل تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي وارتباط الايرادات المحلية بهذا النمو، فإن اي تراجع في وتيرة النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى انخفاض حصيلة الايرادات المحلية عن مستواها المقدر في موازنة عام 2020 مما يشكل تحدياً كبيراً لهذه الموازنة.

كما أن تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصادات الدول المانحة للمملكة قد يُفضي إلى تقليص حجم هذه المساعدات عن المستوى المستهدف في الموازنة.

ستؤدي الاجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية التي اتخذتها الحكومة لمكافحة هذا الفايروس في جميع أنحاء المملكة إلى زيادة النفقات الطارئة والاضافية. وهذا بالطبع سيؤدي إلى زيادة الانفاق العام عن مستواه المقدر في موازنة عام 2020 مما يشكل ايضاً تحدياً اضافياً للموازنة العامة.

بناءً على التغيرات المتوقعة يقدّم وزير المالية الأسبق سيناريوهين، الأول في حال تعطل النشاط الاقتصادي شهر، وما يرتبه ذلك على بنود الموازنة العامة الرئيسية، وسيرتفع (وفقاً للجدول الذي يقدمه في مقالته) عجز الموازنة العامة سيرتفع إلى نحو 2094 مليون دينار أو ما نسبته 7.1% من الناتج مقابل 3.9% مقدر في الموازنة العامة لعام 2020.

أمّا السيناريو الثاني في حال تعطل النشاط الاقتصادي شهراً ونصف، فإنّ الزيادة في عجز الموازنة عن المقدر في هذا السيناريو ستبلغ نحو 1170 مليون دينار، وفقاً للأرقام المقدّرة بجدول ثانٍ يقدّمه الخبير المالي.

بناءً على ما سبق يقدّم الكساسبة سيناريوهين لملامح الموازنة العامة وفقاً للتدابير

والإجراءات المقترحة. الأول يتطلب القيام بخطوات رئيسة في إعادة ترتيب بعض بنود الموازنة، التي لا تترك اثراً سلبياً على النشاط الاقتصادي، ومن أبرزها ما يلي:

1. تأجيل دفع مساهمات الضمان الاجتماعي المرصودة في الموازنة العامة بواقع 290 مليون دينار إلى عام 2021.

2. تأجيل تسديد بند الالتزامات السابقة في الموازنة والبالغة قيمتها 70 مليون دينار لعام 2021.

3. تأجيل دفع نحو 200 مليون دينار من بند مخصصات فوائد الدين العام الداخلي في الموازنة إلى عام 2021.

4. أمّا السيناريو الثاني، فيقترح إجراءات أخرى، بالإضافة إلى الأول على النحو التالي:

5. نقل 350 مليون دينار من بند فوائد الدين العام الداخلي في الموازنة إلى بند حزمة الامان الاجتماعي المرصودة في موازنة عام 2020.

6. عدم صرف النفقات الرأسمالية المخصصة في الموازنة لغايات المشاريع الجديدة والمقدر قيمتها نحو 202 مليون دينار

7. تخفيض النفقات الرأسمالية المخصصة للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ في الموازنة العامة بنحو 20%، وذلك باعتبار أن نسبة الاستخدام لهذه المشاريع سوف لن تتعدى 80% في أحسن الظروف، في ضوء الاجراءات الحكومية الموجهة للتغلب على فايروس كورونا وما رافقها من توقف في النشاط الاقتصادي، وهذا الأجراء يوفر نحو 245 مليون دينار.

8. تخفيض النفقات التشغيلية بنحو 50 مليون دينار وذلك نظراً لانخفاض اسعار النفط من جهة وفي ضوء الاجراءات الحكومية الموجهة للتغلب على وباء كورونا وما رافقه من تعطيل الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية لمدة لا تقل عن شهر ونصف.

في خلاصة ورقته يوصي الكساسبة بتبني السيناريو الثاني، ويقدّم جملة من التوصيات والمقترحات لمواجهة الآثار المتوقعة، وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج سلبية على الموازنة العامة.

من جهته يتناول د. مخلّد العمري، الباحث الاقتصادي، في ورقته «تداعيات أزمة كورونا على المالية العامة» موضوع الأزمة المالية المترتبة على التعامل مع كورونا، ويميز بين ثلاثة مستويات منها؛ قصير، متوسط وبعيد المدى، ولكل مدى خصائصه وسماته على الوضع الاقتصادي وتأثر القطاعات المختلفة بها.

ثم يراجع العمري أرقام الميزانية العامة هذا العام مقارنة بأرقام العام الماضي من الفترة نفسها، على صعيد المساعدات الخارجية، والإيرادات والنفقات العامة والرأسمالية، ويشير إلى أنّ الحكومة اتخذت جملة من الخطوات لتخفيف حدة تأثير الأزمة على المالية العامة، لكن هنالك أيضاً إجراءات من المطلوب اتخاذها، كإعادة ترتيب أولويات الموازنة العامة. وبالنظر الى مستوى تأثير الأزمة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي انخفاض الإيرادات الضريبية المتأتية منها بسبب تراجع الطلب فإنّ الأثر على الموازنة العامة للدولة يتلخص في تأثر حصيلة الإيرادات المحلية بسبب توقع تراجع معدل النمو الاسمي، فلن يصل إلى المعدل المرسوم له في موازنة 2020 عند 4%، وبالتالي ستتأثر حصيلة الإيرادات من ضريبة المبيعات، وكذلك الضرائب الجمركية بسبب تباطؤ معدلات النشاط التجاري.

أمّا على صعيد إيراد ضريبة الدخل؛ فيرى العمري أنّه سيتأثر بدرجة أقل، بينما الإنفاق العام فمن الصعب التكهن به « لأنّ هنالك نفقات طارئة لا بد من تخصيصها، حيث يعتمد تقدير حجم هذه النفقات على حالة عدم اليقين، التي ترافق الأزمة من ناحية مدتها وشدة تعقيدها، إذ من المتوقع أن تصل إلى 500 مليون دينار، إلا أنّ هنالك في المقابل مجال لتخفيض بعض أنواع الانفاق بهدف تخصيص المزيد من النفقات الطارئة بحسب الحاجة وبهدف تخفيف حجم العجز في الموازنة في ظل تراجع حجم الإيرادات».

وبالنظر إلى الممارسات الفضلى لبعض دول العالم، وبقياس الاقتصاد الأردني

من حيث تركيبته وطبيعته مع بعض الاقتصادات المتشابهة، فإن الباحث يؤكد على ضرورة توفير مبالغ مالية تصل قيمتها بين (2.5 الى 3) مليار دينار، أي ما نسبته (8 الى 10%) من الناتج المحلي الإجمالي من مصادر مختلفة، ومن خلال الإجراءات التالية:

- توفير مبلغ 550 مليون دينار سيولة إضافية للبنوك بسبب تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي للبنوك من (7 الى 5%).
- توفير 500 مليون دينار من السيولة للبنوك من خلال قيام البنك المركزي بإصدار سندات بهذه القيمة.
- مليار دينار من خلال تأجيل فوائد الدين العام المستحقة والعمل على التفاوض مع الجهات المانحة لإعادة جدولة الديون والاتفاق على الترتيبات اللازمة لهذا الغرض وضمن البرنامج المتوافق عليه مع صندوق النقد الدولي.
- 120 مليون دينار من خلال ارجاء الزيادات المقرة على رواتب العاملين في الجهاز المدني ووقف التعيينات للعام 2020.
- 200 مليون دينار من خلال تأجيل دفع جزء من مساهمات الضمان الاجتماعي للأشهر المتبقية من العام الحالي.
- 15 مليون اقتطاعات من مخصصات مجلس الاعيان والنواب والوزراء وكبار موظفي الدولة والرواتب العالية في المؤسسات المستقلة.
- 50 مليون دينار من خفض النفقات التشغيلية للوزارات والدوائر الحكومية وضبط بعض أوجه الانفاق فيها خصوصا ان هنالك فترة تعطل قد مرت خلال فترة الأزمة.
- 50 مليون من خلال تخفيض اعانات المؤسسات العامة غير المالية والتي لا ترد موازناتها ضمن الموازنة العامة بما فيها دعم الجامعات نظرا لتعرضها لمدة من التعطل.

- 60 مليون من خلال تخفيض بنود النفقات الجارية الأخرى غير اللازمة.

- 200 مليون من النفقات الرأسمالية والمخصصة للمشاريع الجديدة بما فيها مشاريع الشراكة لصعوبة تنفيذها وتسويقها وربما عدم جاهزيتها من حيث الطرح.

- 100 مليون من النفقات الرأسمالية المخصصة للمشاريع قيد التنفيذ والبالغة (800) مليون والتي يمكن تأجيلها بما فيها تخفيض مخصصات دعم البلديات.

إلاّ أنّ الخبير المالي يرى ضرورة أن يتم توجيه «الحيز المالي»الذي سينشأ من الإجراءات السابقة في مسارات فاعلة مفيدة، من خلال إعادة ترتيب الأولويات في القطاعات المختلفة، وفي تغطية النفقات الطارئة المرتبط بكلف مواجهة فيروس كورونا، وتعزيز شبكة التكافل الاجتماعي ودعم المشروعات المايكروية، وإعادة النظر في الدعم المقدم لصندوق تنمية المحافظات أو الإقراض الزراعي، وإعادة توزيع النفقات بناء على خارطة القطاعات المتأثرة إيجاباً وسلباً بالفيروس، فهنالك قطاعات مثل السياحة لن تستطيع أن تعمل في هذه الفترة، وكذلك إعادة النظر في المشروعات الموجهة للامركزية، في ضوء إعادة تعريف الأولويات.

بالضرورة، ومن خلال الورقتين السابقتين، يمكن الاستنتاج بأنّ أحد أكبر تأثيرات أزمة كورونا، بتداعياتها المالية والاقتصادية، سيصيب سوق العمل وسياساتها في الأردن، وهو الموضوع الذ تغطيه ورقة أحمد عوض، وهو خبير اقتصادي ومتخصص في الشؤون العمالية، إذ يرصد ويحلل المؤشرات المتعددة على التأثيرات الكبيرة والعميقة التي ستخلّفها أزمة كورونا على سوق العمل الأردني.

قبل كورونا كان معدل البطالة قد وصل – أردنيّاً– إلى درجة غير مسبوقة، ومع نتائج هذه الجائحة ستقفز قفزة أخرى كبيرة،ويتوقع عوض أن تتركز معدلات البطالة المرتفعة في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، مثل قطاع السياحة؛ بمختلف مكوناته من فنادق ومطاعم بمختلف مستوياتها، إذ يقدر أعداد العاملين في الفنادق بما يقارب 20 ألف عامل وعاملة، إلى جانب ما يقارب 135 ألف عامل وعاملة في

المطاعم.وإلى جانب هذين القطاعين هنالك عشرات القطاعات المرتبطة بها لعل أهمها قطاعات النقل الجوي والنقل السياحي والإرشاد السياحي وغيرها، ومجملها سوف يتعطل بشكل كبير، بالتالي فإن الاف العاملين فيها سيفقدون وظائفهم أيضا.

ومن خلال رصد سوق العمل يصل الباحث إلى أنّ أغلب القطاعات ستتأثر فيها سوق العمل، بصورة كلية أو جزئية، على المدى القصير أو الطويل، لكنه يحذر في الوقت نفسه من احتمالية عودة آلاف العاملين الأردنيين في الخليج نتيجة الأوضاع الاقتصادية هناك.

يشير عوض إلى أنّ أزمة كورونا كشفت عن جملة من المعطيات والمؤشرات، من بينها اختلالات كبيرة في سوق العمل وسياساته، فعلى صعيد العمالة غير المنظمة، فنصف العمالة الأردنية لا تتمتع بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، كالضمان الاجتماعي، بخاصة العاملين في الانشاءات والزراعة والمحلات الصغيرة وسيارات الأجرة وغيرها، كما كشفت الأزمة الأخيرة عن اختلال في تمثيل أطراف الحوار الاجتماعي بصورة موضوعية وعادلة، إذ أنّ أي قرارات تتعلق بسوق العمل وسياساته من الضروري أن تضم الأطراف المختلفة، لأنّ القرارات نفسها هي محصلة تسويات بين هذه الأطراف، الأمر الذي لم يحدث – وفقاً لعوض– في القرارات التي عالجت موضوع الأزمة الاقتصادية وسوق العمل خلال أزمة كورونا.

ويدفع عوض إلى إجراء تعديل على سياسات العمل في المرحلة المقبلة؛ مثل: المحافظة على بقاء أكبر قدر ممكن من منشآت الأعمال في القطاع الخاص القائمة ودعم استمراريتها، والحفاظ على أكبر قدر ممكن من العاملين فيها، العمل على تشجيع القطاعات الاقتصادية الكثيفة التشغيل على التوسع، وخاصة الصناعية منها، وتقديم التسهيلات اللازمة لها لضمان توليد المزيد من الوظائف، وتطوير حزم دعم وتحفيز متوسطة وطويلة المدى لمختلف القطاعات تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي بشكل ملموس ودائم لكافة القطاعات الاقتصادية مع الحفاظ على مختلف الحمايات الاجتماعية المعمول بها، تخفيض الضريبة العامة للمبيعات على قطاعات كبيرة من السلع والخدمات، لتشجيع الطلب المحلي الكلي.

وعلى صعيد «العمل عن بعد»، الذي شهد تسارعاً وتطوراً ملحوظاً خلال أزمة كورونا، فيرى عوض إعطاء أولوية لتشجيع منشآت الأعمال وتمكينها وتعزيز قدراتها لتوسيع نطاقات العمل عن بعد، ما من شأنه تقليل النفقات في العديد من القطاعات الاقتصادية، وتحسين إدارة الوقت من خلال توفير ساعات عمل كبيرة كانت تستهلك في التنقل سواء داخل الأردن أو خارجه.

رابعاً– السياسات الصحية والإعلامية والتحولات الاجتماعية

في الفصل الرابع يتناول خبراء ومتخصصون جوانب من السياسات العامة، بخاصة في القطاعات التي تأثرت بكورونا، وتحديداً الصحّة والإعلام. فعلى صعيد السياسات الصحية يقدّم ثلاثة من الخبراء والمتخصصين في مجال الطب، وهم د. رائدة القطب، ود. موسى العجلوني، ود. محمد أبو فرج ورقة مشتركة بعنوان «النظام الصحي فيما بعد كورونا»، يحللون فيها السياسات التي اتبعتها الحكومة في احتواء الفيروس والتعامل مع تداعياته من جهة، والسياسات والخطط المقترحة في مختلف القطاعات الصحية، وعلى المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

في مجال السياسات الصحية، خلال أزمة كورونا، فيشير الخبراء إلى أنّ الحكومة نجحت في تقديم نموذج إيجابي وناجح في التعامل مع الأزمة، فقامت الحكومة بتفعيل قانون الدفاع، وبتطبيق سياسات العزل الصحي، منذ اكتشاف أول حالة في أذار، والتباعد الاجتماعي، وكذلك أغلقت الحدود، وتعاملت بحزم مع حظر التجول، بمساعدة من الجيش والأمن، و لم تتراخ في احتواء الفيروس، ما ساعد على حماية النظام الصحي من الضغوط، فيما لو كانت هنالك أعداد كبيرة مرّة واحدة.

ولعلّ إحدى أبرز ميزات الإدارة الحكومية لاحتواء كورونا، كما يذكر الخبراء، هي توحيد مقدمي الخدمات الصحية تحت قيادة مركزية واحدة، ما ساعد على تنسيق الجهود وتطويرها وتوحيدها، والاستثمار في الطاقات البشرية والمنشآت الموجودة بصورة مفيدة.

بناء على ما سبق، وتأسيساً على الإدارة الناجعة للأزمة يقدم خبراء الصحة في ورقتهم، جملة من السياسات المقترحة المطلوبة خلال الفترة القادمة لتطوير القطاع

الصحي وتأهيله، منها السياسات المتعلقة بالحاكمية والإدارة يدعون إلى توحيد مقدمي الخدمات الطبية تحت قيادة حكومية مركزية، بالشراكة مع القطاع الخاص، رفع جاهزية النظام الصحي في التعامل مع الأزمات واعتماد نموذج استباقي بدلاً من الانعكاسي، وتكييف التشريعات لتتلاءم مع التطوير المطلوب في القطاع الصحي. أمّا على صعيد تقديم الخدمات فيدعو كاتبو المقالة إلى إعادة ترتيب اولويات النظام الصحي فبدلاً من النموذج الذي يركز على «الطب العلاجي والتكنولوجيا الطبية الدقيقة» اتباع نموذج «الصحة العامة» الذي يركز على الوقاية من الأمراض والعوامل المسببة لها وحماية الصحة وتعزيزها والسيطرة على الأوبئة التي تهدد صحة وحياة أعداد كبيرة من السكان.

وعلى صعيد الصحة العامة يؤكد الخبراء ضرورة الإبقاء على الرصد الوبائي النشيط، وتدريب مديريات الصحة في المحافظات على ذلك، والاستفادة من مكتسبات الأزمة عبر تطوير الخدمات المقدمة عبر الانترنت E– Health، وتطبيق مفهوم العدالة في تقديم الخدمات الصحية الأولية بمشاركة من المجتمع المدني وتعاون مع مختلف الأطراف.

على صعيد الخدمات الصحية الثانوية؛ فيؤكد معدو التقرير على ضرورة تجهيز مستشفيات عامة وخاصة، في المحافظات، مهيأة للعزل الصحي والتعامل مع الأوبئة، وضع خطة للتعامل مع الانعكاسات الاقتصادية التي لحقت بالقطاع، بخاصة في مجال الصحة العلاجية، وهنالك ضرورة لإبقاء إلى الالتزام بالإبلاغ عن حالات الالتهاب الرئوي الحادة، أو حالات المشتبه بها ومراقبتها.

وفي مجال الخدمات البحثية والعلمية تظهر الحاجة – كما يرى الخبراء– إلى وجود لجان فنية علمية متخصصة من خلفيات متنوعة كمجال الميكروبات والبيولوجيا الجزئية والصحة العامة تعمل على دراسة هذه الامراض ومسبباتها وطرائق انتشارها واقتراح العلاجات واختبارها ودراسة سلوك الأفراد خلال فترة الأوبئة. بالإضافة إلى استحداث قواعد البيانات الوطنية، التي تعنى بجمع المعلومات عن الأمراض المزمنة والمعدية وطرق علاجها والإجراءات المتبعة ونتائجها لتسهيل عمل الباحثين والدارسين لفهم طبيعة الأمراض، ومنها هذه الجائحة.

على صعيد الصحة العامة يدعو الخبراء إلى إيجاد معهد للصحة العامة، وتعليم الكوادر الصحية وتأهيلهم عن طريق التعليم والعمل عن بعد. وعلى صعيد النظم المعلوماتية فقد ظهرت الحاجة إلى تطوير نظم صحية معلوماتية وقواعد بيانات عن أماكن سكن الأفراد ومعلوماتهم الصحية وتطوير البنية التحتية للنظم المعلوماتية الصحية.

ويرصد الخبراء بعض الثغرات التي ظهرت في مرحلة احتواء المرض، وأبرزها تجلى من خلال الأزمة الحالية محدودية أسرّة الرعاية المركزة وأجهزة التنفس الصناعي في القطاع العام، وسوء توزيعها على مستوى المملكة، وكذلك أنظمة الضغط الهوائي، وفرق الإسعاف والإخلاء الطبي الأرضي، وعليه من المهم، إذاً، أن يتدارك النظام الصحي في المرحلة المقبلة هذه الثغرات، وأن يكون هناك مخزون استراتيجي من الأجهزة والأدوات والأدوية المهمة للإبقاء على الحياة في الأزمات.

أمّا في مجال السياسات الإعلامية فتقدّم وزيرة الإعلام السابقة، ورئيسة تحرير جردية الغد اليومية سابقاً، جمانة غنيمات ورقة بعنوان «البيئة الإعلامية في ظل جائحة كورونا»، تتناول فيها التحديات الكبيرة التي تواجه قطاع الإعلام، وهي تحديات وجدت قبل كورونا، وتستمر إلى ما بعدها، إذ هنالك العديد من المهمات المطلوبة في هذا المجال، ومن المتوقع أن تتضمنها الاستراتيجية الوطنية للإعلام.

على صعيد تطوير التشريعات منها: الجرائم الإلكترونية، الحق في الحصول على المعلومات، وتحديد نطاق اختصاص هيئة الإعلام وتطوير قانونها ليتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة بشكل كبير، التي يتوقع أن تتسارع أكثر ما بعد أزمة كورونا، إلى جانب تطوير التشريعات الناظمة لعمل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ومستقبل الرقمنة، وذلك بهدف إيجاد أرضية توافقية تيسر عملية تغيير هذه التشريعات بما ينسجم مع التطورات المتسارعة التي تلحق بالإعلام الرقمي.

وفيما يتعلق بالصحف الورقية، التي توقفت عن الطباعة خلال فترة احتواء كورونا، فيبدو أنّ هذه المرحلة قد عمّقت أزمتها الوجودية، وعززت من الشكوك والأسئلة في مدى قدرتها على الصمود في عصر الإعلام التلفزيوني والالكتروني

والسوشال ميديا. مع ذلك فإنّ غنيمات ترى ضرورة دعم الصحف الورقية والإبقاء عليها، لأنّها ما تزال مؤثرة في الاتصال والتواصل بين الحكومات والرأي العام من جهة، ولأنّ السوشال ميديا فيها من المشكلات والأزمات ما يجعل من الصعوبة بمكان اعتبارها بديلاً استراتيجياً حالياً عن الإعلام التقليدي أو الصحف الورقية.

في المقابل، وكما يرى المقال، فالمطلوب تحفيز إدارات الصحف اليومية على تطوير قدراتها وزيادة كفاءتها الإعلامية والمهنية، وتحسين الإعلام الالكتروني والمرئي المرتبط بها، وعدم الاتكال فقط على الدعم المالي المقدّم من الحكومة أو مؤسسات الدولة.

في مجال المواقع الالكترونية، فتشير الباحثة إلى أنّ الحكومة عملت على مأسستها وتأطيرها، وإلزامها بشروط مثل التسجيل الرسمي، وتوظيف كادر إعلامي، والالتزام بالقوانين، لكن عدداً قليلاً من هذه المواقع فقط التزم بذلك، وهو ما يدفع إلى التأكيد على أهمية المضي في مسار المأسسة وتطبيق القانون.

على صعيد مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت اليوم إعلاماً بديلاً أو موازياً للإعلام التقليدي، وباتت مصدر الأخبار لشريحة اجتماعية واسعة، فهي وإن كانت زادت من مساحة حرية التعبير والرأي، إلاّ أنّها أيضاً حملت مشكلات كبيرة قد تهدد في أحيان السلم المجتمعي والأمن الوطني، عبر نشر قصص ودعايات غير صحيحة، أو اغتيال الشخصيات وإثارة الفتنة الداخلية، لذلك بدأت الحكومة مشروع التربية الإعلامية، ووضعت له استراتيجية للأعوام الثلاث المقبلة تشترك نحو ٦ وزارات في تنفيذها وتتابعها بشكل مباشر وزارة الثقافة، بحيث تساهم بتقوية الجمهور بالتعامل مع المعلومات والشائعات والمعلومات المفبركة عن طريق تكريس التفكير النقدي بما لا يتعارض مع حرية المرء في التعبير، بحيث يلعب التعليم والثقافة الدور الأساس في تحصين الأفراد وتأهيلهم للتعامل مع المشهد الإعلامي الجديد والمتغير.

من جهة أخرى يقدّم د. حسين محادين، عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة مؤتة، رصداً وتحليلاً لأبرز التحولات التي بدت على السلوك الاجتماعي الجمعي

للأردنيين خلال فترة كورونا إلى الآن.

ومع أنّه يقرّ منذ البداية بأنّ هنالك صعوبة بحثية في بناء مقاربة – منذ الآن– لما قد يؤدي إليه التعامل الاجتماعي مع هذه الجائحة من نتائج وتداعيات، نظراً لأننا نتعامل مع واقع متحرك فيه قدر من الغموض مرتبط بطبيعة تطور الجائحة ومدتها وتداعياتها الاقتصادية والسياسية.. الخ، إلاّ أنّ هنالك – في المقابل– بعض التحولات التي ظهرت والتغيرات والمعطيات التي تمكّن الباحث الاجتماعي من بناء مقاربة أولية، من خلال الملاحظة والملاحظة بالمشاركة.

من ضمن السلوكيات التي يرصدها أستاذ علم الاجتماع، خلال الأشهر القليلة من تفاعل الأردنيين من كورونا، ظاهرة ارتداء الكمامات بصورة جماعية، كإجراء طبي احترازي من الإصابة بالمرض، والأخذ بالنصائح الطبية المقدمة لهم من خبراء الصحة والالتزام بمعايير عديدة، مثل النظافة والتباعد الاجتماعي وغيرها، والتخلي عن عادات اجتماعية عديدة مثل التقبيل والتقارب عند اللقاء، والأهم من ذلك الامتثال والجلوس في المنزل، التزاماً بقرارات الحكومة، ما يعكس تطوراً في الثقافة المجتمعية الصحية.

ويرصد د. محادين سلوكيات أخرى شبيهة من الالتزام الصحي، ومغايرة للعادات والتقاليد، منها عدم الذهاب إلى بيوت العبادة، والاكتفاء بدفن الموتى بأقرب الأقرباء لهم، مع الأخذ بالشروط الصحية، كما ظهرت هناك «أعراس أون لاين»، ويكتفي العريسان بحضور الأهل المقربين جداً، والتخلي عن الأعراس الكبيرة والجماعية.

يشير أستاذ الاجتماع، أيضاً، إلى ظاهرة النكت وحسّ الفكاهة المتنامي لدى الأردنيين، ومحاولتهم تحويل مناخ القلق والخوف الذي يثيره مرض كورونا إلى أجواء من الفرح والضحك، والغناء، ما ظهر بوضوح على مواقع التواصل الاجتماعي.

يصل محادين إلى أنّ مثل هذه السلوكيات الجديدة تعكس نتيجتين رئيستين؛ الأولى البناء الذهني والسلوكي للأردنيين المستند إلى مستوى متقدم من العلم، والثانية نجاح المنظومة الثقافية الأردنية في الحيلولة من دون انتشار عدوى الطائفية والأنانية الاجتماعية.

كما يرصد الباحث انتشار مصطلحات جديدة في لغة الأردنيين الاجتماعية مرتبط بفترة كورونا وعلى صلة بالمصطلحات الطبية، مثل: فلان كوروني، التباعد الاجتماعي، الجيش الأبيض، بؤرة الفيروس، مناعة القطيع، المنحنى الوباء.

وعلى صعيد حراك المكانات الاجتماعي فيرى محادين أنّ قيمة مؤسسات الدولة الوطنية ارتفعت مع عودة دورها بقوة وهيبتها خلال الفترة الماضية، وهو أمر ينطبق على ارتفاع أكبر في مكانة المؤسسة العسكرية، والقطاع الطبي، والقطاع العام الذي كان يعاني من الاتهامات والانتقاص خلال العقود الماضية، فأثبت كفاءته وفعاليته في الأزمة الحالية، كما أنّ هذه الفترة عززت من قيم التكافل الاجتماعي.

تمهيد:
قصة كورونا والأردن

يتناول هذا الفصل التمهيدي موضوعين رئيسين؛ الأول تعريف بوباء فيروس كورونا، من خلال ورقة تعريفية تحليلية يقدّمها وزير التربية والتعليم والتعليم العالي ووئس الجامعة الأردنية السابق، وأستاذ الطب، د. عزمي محافظة، إذ يتناول سمات فيروس كورونا وخصائصه وأسباب انتشاره السريع، والاستراتيجيات الدولية والوطنية في مواجهته، ثم يقدم توصياته في مجال احتواء الجائحة والتعامل معها.

أمّا الموضوع الثاني فهو أقرب إلى صورة بانورامية يرسمها المحلل السياسي، فهد الخيطان، عن قصة الأردن مع فيروس كورونا؛ كيف بدأت وتطورت الرؤية الرسمية للفيروس ومواجهته والمهمة الصعبة التي ما تزال تنتظر الحكومة بعد أن عبرت المرحلة الأولى من محاولة احتواء الفيروس إلى المرحلة الحالية في التكيّف معه.

1 وباء فيروس كورونا – 19 إلى أين؟

د. عزمي محافظه

تعرضت البشرية سابقا لأوبئة جرثومية وفيروسية كثيرة، ولن يكون وباء فيروس كورونا 19% آخرها ولا أشدها، فبالرغم من الاعتقاد السائد بأنّ هذا الوباء هو الأكثر فتكا بعد وباء الانفلونزا الاسبانية، الذي انتشر مع نهاية الحرب العالمية الأولى، قبل مائة سنة، وخلّف ما لا يقل عن أربعين مليون قتيل، فإنّ وباء الانفلونزا الآسيوية (1957–1958) قتل حوالي ثلاثة ملايين إنسان، كما قتل وباء انفلونزا هونغ كونغ (1968– 1969) حوالي مليوني شخص، وإذا ما أخذنا نسبة الوفيات للوباءين بعين الاعتبار فإنّ كل وباء منهما يكون قد اصاب مئات الملايين من البشر.

فيروسات كورونا (التاجية):

اكتشفت الفيروسات التاجية (كورونا) للمرة الأولى عام 1932 لدى الطيور كمسبب لالتهاب القصبات، ثم توالي اكتشاف أفراد من تلك العائلة كمسبب للمرض لدى الخنازير والكلاب والقطط والخفاش والجرذان والفئران والديك الرومي والبقر، واكتُشِفَت أول إصابة للإنسان بفيروس من العائلة التاجية عام 1965، وحتى عام 2003 كان هناك عضوان فقط من العائلة يسببان المرض لدى الانسان على شكل التهاب الأنف (الرشح) ونادرا التهاب المجاري التنفسية السفلى الحاد. ومنذ عام 2003 سبب خمسة اعضاء من العائلة أمراضا لدى الانسان بعد انتقالها له من الحيوان (أمراض مشتركة) ثلاثة منها كانت على شكل أوبئة خطيرة هي الالتهاب التنفسي الحاد (SARS) ومتلازمة الشرق الأوسط (MERS) وداء فيروس كورونا – 19.(COVID–19)

تتميز فيروسات كورونا بقدرتها الفائقة على تغيير تركيبها الجيني وبالتالي قدرتها على إحداث المرض؛ ويعود ذلك لسببين:

أولاً– الطفرات (Mutations) التي تحدث بتواتر أعلى من أي فيروس آخر، لدرجة أن أحد فيروسات كورونا الذي كان يسبب التهاب الأمعاء لدى الخنازير حدثت لديه طفرة فقد معها 25% من الحامض النووي الخاص به، فأصبح يسبب التهاب المجاري التنفسية لدى الخنازير وانتشر في مزارع الخنازير في أوروبا وأدى إلى مقتل عشرات الآلاف منها.

ثانياً– أما الآلية الأخرى لتحوره فتسمى النسخ غير المستمر (Discontinuous Transcription) أو الناسوخ القافز (Jumping Transcriptase)حيث يقوم الانزيم الناسخ للحامض النووي للفيروس أثناء نسخ ذلك الحامض بالقفز والارتباط بحامض نووي آخر لفيروس من نفس العائلة أو من عائلة أخرى موجود في نفس الخلية وينسخه، مما ينتج عنه فيروس جديد فيه صفات من الفيروسين. هذه القدرة على التحور تجعل من فيروسات كورونا مهددا خطيرا للإنسان والحيوان مما دعا عالم الفيروسات الاميركي كينيث ماكنتوش (عام 1996) إلى تحذير العالم من خطورة فيروسات كورونا على الصحة العامة.

أهم خصائص داء فيروس كورونا – 19

هو التهاب تنفسي حاد ينتقل بشكل أساسي نتيجة مخالطة شخص مصاب عن قرب من خلال الرذاذ المتولد عن السعال والعطاس والكلام أو بواسطة الأيدي الملوثة بالفيروس نتيجة للتماس مع سطوح أو أدوات أو مواد ملوثة بالفيروس. تمتد فترة الحضانة من 2 – 14 يوم، وتظهر الأعراض في 90% من الحالات خلال خمسة أيام عند الأشخاص الذين يبدو عليهم المرض. يقدر أن 30% أو أكثر من حالات العدوى لا تبدي أعراضا، وإذا ما ظهرت تكون الأعراض خفيفة، ولا تستدعي أي علاج لدى 80% من المصابين، وتكون الأعراض متوسطة إلى شديدة لدى حوالي 15% من الحالات، وتكون حوالي 5% من الحالات حرجة وتستدعي رعاية حثيثة.

تزداد الحالات خطورة لدى كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة او السرطان أو نقص المناعة. يصيب المرض الذكور أكثر من الاناث وتكون الوفيات أعلى بين الذكور كما أنّ المرض اكثر انتشارا وفتكا لدى الفئات الفقيرة والمحرومة والأميركيين من أصل أفريقي أو اسباني.

لماذا انتشر فيروس داء كورونا– 19 سريعا؟

لقد سجلت أولى حالات داء كورونا 19– في نهاية عام 2019 وتم عزل الفيروس وتحديد تركيبه الجيني وإبلاغ منظمة الصحة العالمية حول المرض بحلول العاشر من كانون ثاني 2020، وهذا وقت قياسي وغير مسبوق. وسُجِّلت أولى الحالات في الولايات المتحدة الأميركية في 20 كانون ثاني 2020 وقبل نهاية ذلك الشهر كان الوباء قد انتشر في عدة مدن في الصين والعديد من الدول في قارات أسيا وأميركا وأوروبا، مما حدى بمنظمة الصحة العالمية إلى إعلانه طارئة صحية ذات أهمية عالمية في 31 كانون ثاني 2020، على الرغم أنّ مواصفات اعتباره وباء عالميا كانت متحققة، لكن المنظمة لم تعلنه وباء عالميا الا يوم 11 آذار 2020، وربما لعب هذا التأخير دورا في انتشار المرض على النحو الذي حدث.

لقد تصرف فيروس كورونا كعاصفة متكاملة من المرض انتشر من شخص إلى آخر حتى فقدت المستشفيات في بعض الدول قدرتها على الاستيعاب، لكنه في نفس الوقت كان بطيئا إلى حد أن إجراءات الاغلاق الشامل التي نفذتها الصين بدت بالكاد ذات أثر على انتشاره، ولو كان أكثر سرعة لاجتاح سكان العالم قبل أن تكون لدينا الفرصة للاستجابة، وهذا وجه الغرابة في انتشار الفيروس.

إن اهم ما ميز هذا الوباء هو انتشار الفيروس قبل ظهور الأعراض على المصابين أو عدم ظهورها عليهم على الإطلاق، ففي تقارير مؤكدة من الصين أن 86%، من الحالات في مدينة يوهان لم تكن مشخصة قبل حظر السفر يوم 2020/1/23، وأن هذه الحالات كانت مصدر العدوى ل 79% من الحالات التي شخصت فيما بعد. كما أنّه يقدر بأن 40–50% من الذين عادوا من الصين إلى بلادهم كانوا يحملون الفيروس دون علامات المرض، وكذلك الحال بالنسبة لركاب السفينة دايامونـد فقد

كان نصفهم يحمل الفيروس من دون أعراض. وقد أكدت الابحاث أنّ ما يصل إلى 30% من المصابين لا تظهر عليهم أعراض الإصابة أبدا، وبالرغم من ذلك فمع مراجعة أول مريض للمستشفى يشكو من ضائقة تنفسية حادة يكون الوقت قد تأخر لأن الفيروس يكون قد انتشر إلى درجة تفوق القدرة على تتبعه، ولهذا السبب تغير الهدف لدى معظم دول العالم من احتواء الوباء إلى التخفيف من آثاره.

لقد لعب السفر داخل الصين ومنها إلى باقي دول العالم الدور الأكبر في انتشار الوباء، وكان ذلك أسرع بكثير مما حدث مع SARS عام 2003 فقد تغيرت الصين كثيرا وكبر اقتصادها، وأصبح سكانها أغنى مما زاد من معدل السفر بالطائرات والقطار السريع، وفاقم ذلك ترافق انتشار الوباء مع عطلة رأس السنة الصينية، كما تغيرت عادات السفر لدى الصينيين اذ كثر المسافرون دوليا للعمل والسياحة، فكان انتشار هذا الوباء اسرع بكثير منSARS الذي استغرق أكثر من شهرين للوصول إلى الجارة هونغ كونغ عام في 2003 في حين وصل COVID–19 إلى أميركا بعد ثلاثة أسابيع من تشخيص أول حالة في الصين.

أخيرا لا يمكن إغفال أهمية غياب التنسيق الدولي كسبب لانتشار الوباء بالطريقة التي تم بها، فقد تأخرت الصين بعض الشيء في اتخاذ إجراءات احتواء الوباء، و لم تدرك منظمة الصحة العالمية خطورة الوباء الحقيقية إلا متأخرا، وتلكأت في إعلانه وباء عالميا لحوالي ستة أسابيع بعد انتشاره إلى العديد من دول العالم في قارات مختلفة، و لم تأخذ معظم دول العالم المتقدم الأمر في البداية على محمل الجد وعندما أدركت خطورة الوباء كان الوقت قد تأخر كثيرا لاحتوائه.

ومن اللافت للنظر فوضى التعامل مع الوباء في مختلف دول العالم إذ لم يكن هناك تنسيق فيما بينها للمواجهة، وغاب قائد الاوركسترا عن المشهد وعلى نحو يثير الدهشة بقيت منظمة الصحة العالمية صامتة وغائبة عن قيادة جهود المواجهة وتنسيقها إذ اقتصر دورها على الإيجازات الصحفية، وما هذا إلا نتيجة لإضعاف دور المنظمة وتحجيمها من قبل الدول التي فتك الوباء بسكانها.

استراتيجيات مواجهة الوباء :

في غياب مطعوم فعال او علاج دوائي ناجع، واضافة إلى التوعية الصحية واتباع اساليب الوقاية الشخصية لمنع العدوى، هناك ثلاث استراتيجيات لمواجهة هذا الوباء هي:

احتواء الوباء (Containment): تهدف هذه الاستراتيجية إلى السيطرة على الوباء واستئصاله. وتقوم على تشخيص الحالات وعزلها وتحديد المخالطين والحجر عليهم بالسرعة الممكنة، من خلال الرصد الوبائي الفاعل وإجراء أكبر عدد ممكن من الفحوصات المخبرية.

التخفيف من آثار الوباء ((Mitigation: وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التقليل من الأثر الصحي للوباء من خلال استخدام الإجراءات غير الدوائية، ولا تهدف إلى كسر حلقة انتقال العدوى بشكل كامل، وتقوم هذه الاستراتيجية على عزل الحالات، والحجر المنزلي، والتباعد الاجتماعي لكبار السن. يسمح هذا السيناريو ببناء مناعة لدى افراد المجتمع (مناعة القطيع) خلال انتشار الوباء مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض اعداد المصابين إلى مستويات متدنية وانحسار الوباء، ولكن عدد الحالات التي تستدعي الدخول إلى المستشفى وبالتالي عدد الوفيات في مثل هذا السيناريو قد يكون كبيرا وفوق قدرة الأنظمة الصحية على التعامل معها.

كبح الوباء (Suppression): تهدف هذه الاستراتيجية إلى عكس نمو الوباء بتقليل عدد الحالات من خلال خفض معامل تكاثر الوباء، أي عدد الأشخاص الذين تنتقل إليهم العدوى من شخص واحد مصاب، إلى اقل من واحد، والابقاء على هذا الوضع بشكل دائم إلى أن يتوفر مطعوم فعال. وتقوم هذه الاستراتيجية على كسر حلقة انتشار الفيروس بين الناس بتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي بين السكان وعزل الحالات والحجر على المخالطين وإغلاق المدارس والجامعات ودور العبادة ومنع التجمعات الكبيرة من ثقافية ورياضية وغيرها.

تتبنى معظم دول العالم حاليا استراتيجية كبح الوباء، وهي استراتيجية متقدمة على استراتيجية التخفيف من آثار الوباء، ولكن التحدي الأكبر لهذه الاستراتيجية هو أن حزمة الإجراءات المطبقة يجب أن تستمر إلى حين توفر مطعوم فعال بكميات كافية، ما قد يتطلب من سنة إلى سنة ونصف؛ هذا إذا لم يغير الفيروس من تركيبته بشكل كبير ويجعل من جهود اكتشاف وإنتاج المطعوم هباء منثورا.

وفي حال تراخت إجراءات كبح الوباء فإنّ هناك خطر انتشار متجدد كبير للفيروس، ولاستراتيجية الكبح سلبياتها فهي تبقي على مناعة القطيع منخفضة، لذلك هناك من يقترح الكبح المتقطع الذي يتضمن تخفيف الإجراءات بشكل متقطع لمدد قصيرة وإعادة فرضها إذا عاد الانتشار وزادت الحالات بحيث يتمكن النظام الصحي من استيعاب الحالات والسماح بالإصابة لتعزيز مناعة القطيع.

استنتجت دراسة نمذجة للوباء أنّ عزل الحالات والحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي خاصة لمن هم فوق السبعين من العمر قد يقلل من الحاجة للعناية الحثيثة بمقدار الثلثين، ومن الوفيات بمقدار النصف.

هناك من يحذر من رفع إجراءات التباعد الاجتماعي ويربطه بخطر موجة ثانية من الانتشار أشد من الموجة الأولى. ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بموعد الموجه الثانية بالنسبة للدول التي تطبق إجراءات إغلاق صارمة. يعتبر البعض التباعد الاجتماعي سلاحا ذا حدين؛ ففي حين إنّه يحقق المهمة الحيوية بإبطاء انتشار الفيروس ويحول دون وصوله إلى فئات الاختطار العالي في المجتمع، فإنّه، في الوقت نفسه، يحرم غالبية السكان من فرصة التقاط المرض وكسب مناعة غالية الثمن؛ إذ تشير التوقعات أن نسبة الذين سيصابون في هذه الموجة من انتشار الوباء لن تتجاوز –5 10% من السكان.

توقعت دراسة امبريال كوليدج في لندن أنّه ومع خمسة أشهر من التباعد الاجتماعي ستكون هناك موجة ثانية في منتصف شهر نوفمبر 2020، في حين أن الدراسة نفسها ودراسة أخرى من جامعة هارفرد الأميركية اتفقتا على أن تبني استراتيجية التباعد الاجتماعي المتقطع سيحمي من موجة ثانية شريطة استمرار هذه

السياسة لسنة أو أكثر مما يمكن من شراء الوقت على أمل تطوير مطعوم فعّال خلال هذه الفترة علما بأنّ هناك أكثر من أربعين مطعوما يجري تطويرها من شركات مختلفة وبعضها في مرحلة التجربة السريرية.

ربما لن تتمكن الحكومات في مختلف دول العالم من التقليل من وفيات داء فيروس كورونا ولا التخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار الوباء، بالرغم من أن تجربة الصين تثبت أنه يمكن احتواء الوباء بالعزل والحجر والتباعد الاجتماعي، فهل تستطيع باقي دول العالم تنفيذ مثل تلك الإجراءات؟

تكمن القدرة على الاجابة على هذا السؤال في معرفة بعض الامور أهمها سرعة انتشار الفيروس والوقت الذي تتضاعف الحالات خلاله والمدة التي يكون الشخص خلالها معديا. ومن العوامل التي تساعد في الحد من انتشار الفيروس تقصير المدة الفاصلة بين تشخيص الإصابة وعزل المصاب، وكذلك الوصول إلى ما لا يقل عن 70% من المخالطين من خلال الاستقصاء الوبائي للسيطرة على الانتشار الأولي المبكر.

قد تساعد التنبؤات المبنية على النمذجة صانعي القرار في اتخاذ القرار في الوقت الملائم، ومن الأمثلة على ذلك أن التقليل من الانتشار بنسبة 60% أو العزل والحجر خلال يوم واحد من بدء ظهور الأعراض، قد يسيطر على انتشار الفيروس، لكن من غير المعروف على وجه الدقة سرعة أثر التباعد الاجتماعي.

لقد تم استئصال وباء الالتهاب التنفسي الشديد SARS نتيجة للاستقصاء الوبائي النشط والعزل الفوري للمصابين والحجر المتشدد على كل المخالطين وفي بعض الحالات الحجر المجتمعي، فلماذا لم تتم هذا الإجراءات في حالة COVID–19، على الرغم من التشابه بين الفيروسين؟ صحيح أن هناك فروقا بسيطة بينهما من حيث سرعة الانتشار وشدة المرض، إلا أن تشخيص وباء فيروس كورونا وعزل الفيروس وتحديد تركيبه الجيني وإنتاج فحوص تشخيصية للمرض، كل هذا تم بسرعة قياسية. وكما ذُكر سابقا قد تكون سرعة الانتشار وكثافة السفر مع بدء انتشار الوباء سببين

مهمين للانتشار، إلاّ أنّ السبب الأساسي وراء هذا الانتشار هو عدم أخذ المجتمع الدولي الأمر بما يستحق من جدية وتقاعسه، خاصة الدول المتقدمة، عن اتخاذ الإجراءات الملائمة لاحتواء الوباء واستئصاله قبل استفحاله. لقد كانت بداية انتشار الوباء خلال شهر كانون ثاني فرصة ذهبية للعالم للتحرك الجاد والتنسيق التام على أعلى المستويات لحماية العالم من هذه الكارثة الانسانية، الا أن الحكمة والتنسيق غابا عن المشهد الدولي وما زالا بل حل مكانهما تبادل الاتهامات بين الدول وتحميل المسؤوليات لبعضها البعض.

قد تتم السيطرة على الوباء لفترة بالإجراءات المتشددة. لكن التحدي هو استمرار السيطرة وعدم عودة الوباء إن لم يتم استئصاله من دول العالم دون استثناء. لكن، هل يمكن الإبقاء على إغلاق المؤسسات العامة والمرافق الاقتصادية والجامعات والمدارس ودور العبادة ومراكز التسوق إلى الأبد. على دول العالم أن تدرك وتواجه حقيقة أن احتواء جميع الحالات غير ممكن على المدى الطويل، وقد تنشأ الحاجة إلى الانتقال من استراتيجية الاحتواء إلى التخفيف، وذلك من خلال موازنة كلف وفوائد إجراءات الصحة العامة. وحتى لو لم تتمكن إجراءات الصحة العامة من الاحتواء الكامل لانتشار الفيروس بسبب خصائصه، فإنها ستبقى فعالة في تأخير انتشار مجتمعي واسع له مما يقلل من نسبة الحدوث الكلية ويخفض ذروة منحنى الوباء والذي سيخفض عدد الوفيات ويوفر للأنظمة الصحية الفرصة لزيادة قدرتها وابطاء الانتشار العالمي لحين توفر مطعوم.

ماذا بعد هذا الوباء:

يعيش العالم حاليا تجربة حية لا تخلو من الرعب وقلة الحيلة، وبعد مدة قد تمتد لسنة أو أكثر عندما يعود الناس لحياتهم العادية وأعمالهم بعد زوال خطر الفيروس ستتضح الآثار الكارثية للوباء على حياة البشر، وغالبا ما ستدفع الشرية ثمن هذا الوباء لعقود قادمة من النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية. لكن هناك آثارا انسانية ونفسية لا يمكن قياسها أو محو آثارها وقعت على الأسر التي فقدت أعزاء لها، ولم تتمكن حتى من وداعهم، وأولئك الذين فقدوا أعمالهم أو وظائفهم أو فرص

إكمال دراستهم، تلك آثار ستخيم على جيل كامل، وعندها ستكون البشرية على موعد مع وباء جديد.

سينتهي وباء فيروس كورونا– 19 طال الزمن أو قصر وربما بأسرع مما يتوقع الكثيرون، وقد يكون ذلك بعد موجة ثانية أو أكثر من الانتشار، وربما يبقى هذا الفيروس بيننا ويصبح كالإنفلونزا مرضا موسميا، بخاصة وأن إمكانية استئصاله تبدو ضئيلة في ضوء المعطيات الدولية. ربما يكون الأمر الأهم هو أن يستفيد المجتمع الدولي من هذه التجربة، ويستعد جيدا لوباء جديد ربما بسبب فيروس كورونا أو فيروس انفلونزا جديدين أو فيروس لم نسمع به بعد.

يتطلب التعامل مع خطر أوبئة أو وباء عالمي في المستقبل جهدا عالميا. إنّ محركات ظهور الأوبئة هي النشاطات البشرية المتزايدة على مستوى عالمي، مثل إزالة الغابات، والتوسع في النشاطات الزراعية، وتجارة الحياة البرية. هذا أمر يستدعي التخطيط المستقبلي حيث يتوقع القادة أسوأ السيناريوهات ويتخذون الاستعدادات الكافية للتعامل معها، فالتخطيط هو الحلقة الأولى في سلسلة التقليل من المرضى والوفيات والتأثيرات الضارة الأخرى لأي كارثة قد تحدث. ومن الحيوي في هذا السياق أن تقود مبادئ وممارسات إدارة الازمات تحضيرات الصحة العامة والانظمة الصحية.

تمثل الأوبئة تحد مهم للأنظمة الصحية بكامل مكوناتها من عيادات خارجية وأقسام طوارئ ووحدات عناية حثيثة مسببة نقصا حادا في القوى البشرية العاملة في الحقل الصحي واللوازم والمعدات والأسرة المتاحة مع ما يتبع ذلك من تأثيرات خطيرة على مصير المرضى بشكل عام. هذا التحدي الذي تمثله الأوبئة للرعاية الصحية ديناميكي الطابع يتطلب مواءمة الاستراتيجية مع الطلب، إذ غالبا ما لا تكون عناصر الرعاية الصحية بنفس الحال؛ فقد يكون هناك نقص حاد في بعض اللوازم الأدوية لكن القوى البشرية والأسرة متوفران، أو تكون القوى البشرية بحاجة لإعداد وتدريب بينما الاسرة واللوازم والمعدات متوفرة بكميات كافية. لهذه الأسباب يتوجب على مزود الرعاية الصحية تحديد التحديات بدقة ووضع الإستراتيجية لمعالجتها والتعامل

معها للموازنة بين الطلب والتزويد.

عادة ما تستخدم المستشفيات مبادئ إدارة الأزمات للتعامل مع الأوبئة الموسمية مثل نقص الأسرة ونقص الأدوية والمستلزمات ونقص القوى البشرية ومشاكل الطوارئ والعيادات الخارجية، لكن الوباء العالمي يتطلب فهما أعمق وتطبيقا أدق لمبادئ ومعايير الرعاية الصحية خلال الأزمات، وبحسب منظمة الصحة العالمية فإن أعمدة الاستعداد والاستجابة للوباء تتمثل بما يلي:

- التخطيط والتنسيق والمراقبة على مستوى الدولة
- التوعية بالخطورة واشراك المجتمع
- الرصد وفرق التدخل السريع واستقصاء الحالات
- نفاط الدخول
- المختبرات الوطنية
- الوقاية والسيطرة على العدوى
- الدعم العملياتي والتزويد

غالبا سيبقى فيروس كورونا معنا إلى حين تطوير لقاح فعال وعليه يجب أن نحضر أنفسنا لحياة تبدو غريبة لأمد طويل.

أخيرا لا بد من كلمة حول الوضع في الأردن؛ فقد أغلق الحدود وحجر على القادمين لمدة اسبوعين وطبّق إجراءات إغلاق صارمة شابها بعض الخلل من حيث خرق قواعد التباعد الاجتماعي، وأدار مواجهة الوباء من مركز الأمن وإدارة الأزمات مستعينا بقانون الدفاع، من خلال فرق أزمة وبمشاركة فاعلة من قوات الجيش والأجهزة الامنية. ما يزال عدد الحالات في الأردن قليل نسبيا والغالبية الساحقة لهذه الحالات هي لقادمين من الخارج ومخالطيهم وقلة قليلة من الحالات لم

يتضح مصدرها اكتشفت في عمان في أول يوم يتم فيه فحص عشوائي؛ مما يشير إلى أن العدد الحقيقي للحالات أكبر مما هو مكتشف، وهذا أمر متوقع ومنطقي إذا ما أخذنا عدد الفحوصات التي أجريت وخصائص المرض بعين الاعتبار.

لم تمثل الحالات المكتشفة في الاردن تحد يذكر للنظام الصحي خاصة وأن الغالبية العظمى منها كانت خفيفة. و لم يخل الأمر من بعض الثغرات التي برزت خلال هذه الأزمة بخاصة من حيث توفر المستلزمات والمعدات الطبية بكميات كافية وضعف قدرات الاستقصاء الوبائي. أما بشأن إجراءات الاغلاق فلا بد من تخفيفها لتمكين عجلة الاقتصاد من الدوران وعودة الناس إلى أعمالها بخاصة وأن عدد الحالات المكتشفة يوميا قليل، وهو كذلك منذ مدة طويلة نسبيا شريطة الإبقاء على الرصد الوبائي النشط وفحص أكبر عدد ممكن من العينات.

نحن جزء من هذا العالم ولا يمكن للأردن لوحده أن يستأصل الوباء بالإبقاء على إجراءات الاغلاق الصارمة، لأنّ الثمن باهظ جدا والنتيجة ليست مضمونة.

2 الأردن في ظلال كورونا.. المهمات الصعبة

فهد الخيطان

ارتبط الحس الأردني المبكر بخطر فيروس كورونا المستجد بتداعيات الأحداث في مدينة ووهان الصينية مهد «كوفيد 19» الذي تبدى جائحة عالمية ضربت البشرية برمتها وأذلت إمبراطورياتها الاقتصادية والعسكرية.

مائة أو ما يزيد من الطلبة الأردنيين كانوا عالقين وسط الكارثة في ووهان، استدعت الظروف نقلهم من هناك في طائرة خاصة.

كان الأردن على صغر حجمه ومحدودية إمكانياته الدولة الأولى في العالم التي تسيِّر رحلة جوية إلى الصين لاستعادة مواطنيها. سيكون لهذا التطور مفاعليه في تشكيل المزاج العام حيال الدولة سنأتي إليه لاحقا. لكن الجانب الذي طغى على مناقشات السلطات في تلك اللحظة تمحور حول بروتكول التعامل مع العائدين من بؤرة كورونا الشرسة.

مثل دول كثيرة في العالم، لم يكن لدى المسؤولين في الحكومة والقطاع الصحي معلومات كافية حول الفيروس المستجد، وبسبب نهج الحكومة الصينية المتكتم، لم يتوفر سوى القليل من المعرفة عما ينبغي فعله للتعامل مع الأردنيين العائدين.

طورت كوادر الصحة على نحو مستعجل خطة لفرض حجر لمدة 14 يوما على كل من يرغب بالعودة من ووهان، وأبلغتهم بذلك مسبقا وقبل الصعود إلى الطائرة.

وقع الاختيار على مستشفى البشير لإقامة جناح خاص لإقامتهم، لكن الأردن

حتى تلك اللحظة لم يكن يحوز على شرائح الفحص الخاصة بالفيروس، وتم الاكتفاء بقياس حرارة القادمين ومراقبتهم صحيا طيلة فترة إقامتهم في الحجر للتأكد من عدم ظهور أعراض المرض عليهم.

حتى ذلك الوقت كنا مثل شخص قادته ظروفه للتواجد وسط عراك واسع لا شأن له فيه، ولا يعلم كيف يتعامل معه. لكن المعلومات بدأت بالتدفق السريع حول الفيروس والمخاطر التي يحملها على البشر. وفي الاثناء برز تحدي جديد أمام العائدين من دول اخرى انتشر فيه الوباء. وكشفت تجربة بضعة أشخاص تم إيداعهم الحجر الصحي في مستشفى البشير عن نقص شديد في الخدمات وتراجع فادح في مستوى النظافة وعدم انضباط في قواعد التباعد الاجتماعي. وتسربت فيديوهات من الموقع تسببت بحرج شديد للحكومة مما استدعى البحث عن بديل لقسم الحجر الصحي في البشير وكان مستشفى الأمير حمزة الذي أصبح فيما بعد مستقرا لمصابي كورونا إلى جانب مستشفى الملك المؤسس في إربد، بعد أن تم تجهيز أجنحة للعزل الطبي ترتقي لمستوى المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.

بعد قرار السلطات الأردنية إمهال الأردنيين في الخارج ثلاثة أيام للعودة قبل إغلاق المطار توافد نحو خمسة ألاف أردني دفعة واحدة.

كان هذا هو الحدث الثاني بعد طائرة ووهان الأكثر أهمية في إدارة الدولة للأزمة المستفحلة. حدثان مفصليان ساهما إلى حد كبير بقلب التوقعات الشعبية حيال الحكومة ومؤسسات الدولة، التي كانت تعاني من أزمة ثقة واسعة مع الرأي.

صورة الدولة التي تقدم أفضل رعاية لمواطنيها في فنادق من فئة خمسة نجوم، أبهرت الكثيرين حول العالم، وعلى المستوى الداخلي، أحيت اللفتة الحكومية مشاعر الولاء الوطني الدفين، ومن جديد بدأ أن العلاقة شبه المنهارة بين المؤسسات والمواطنين تستعيد زخمها بعواطف جارفة تعيد إلى الأذهان أياما حافلة كانت فيها الدولة الأب الراعي والحنون لشعبها.

تجلت شخصية الدولة القوية في عيون مواطنيها بصدور الإرادة الملكية بالموافقة

على تفعيل نصوص قانون الدفاع بهدف تحقيق الضمانات الكافية لحماية صحة المواطنين ومكافحة انتشار الوباء، وما رافق ذلك من قرارات بتعطيل المؤسسات الرسمية والتعلمية وفرض حظر التجول ليلا.

الحكومة التي كانت حتى وقت قريب تعاني من انكشاف اجتماعي وتراجع حاد في شعبيتها، حظيت بتقدير شعبي واسع عكسته نتائج استطلاعات الرأي لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

التطور الثالث الذي أكسب إدارة الأزمة زخما شعبيا وحصنا وطنيا كان بتكليف الجيش الإشراف ميدانيا على تنفيذ أوامر الدفاع وانتشاره في الشوارع إلى جانب قوات الشرطة.

كان الهدف من ذلك إظهار هيبة الدولة عبر أقرب وأحب مؤسسة إلى قلوب الأردنيين؛ الجيش العربي، وقد حققت هذه الخطوة غاياتها على أحسن وجه.

بعد تفعيل قانون الدفاع انتقلت إدارة الأزمة من مقر الحكومة إلى المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، الذي يملك قدرات لوجستية وتقنية كبيرة تؤهله ليكون غرفة عمليات كبرى لإدارة الأزمات الوطنية الطارئة.

المركز كان ولسنوات يدير تجارب تحاكي أزمات افتراضية قد تتعرض لها المملكة. لكن التركيز كان على الكوارث الطبيعية والحروب الجرثومية والكيماوية والهجمات الإرهابية واسعة النطاق. بيد أن التحدي الماثل بدا غير مسبوق لكل الأطراف.

عمليا يمكن القول إن جميع الأطراف انتقلت للإقامة في المركز المجهز بكل الخدمات، بدون خطة متكاملة للتعامل مع خطر متدحرج وغامض إلى حد كبير.

هناك اشتغلت خلية الأزمة التي يقودها رئيس الوزراء وتضم وزراء وممثلين نافذين للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، على تطوير قدرات مؤسسات الدولة للتعامل مع الوباء الأخذ في الانتشار بسرعة عالميا.

بهذا المعنى تحولت خلية الأزمة إلى ما يمكن وصفه بالبديل عن مؤسسة مجلس الوزراء استنادا لأوامر الدفاع، فسيطرت على الرواية الإعلامية وتولت وضعت الخطط اللوجستية لمختلف العمليات الميدانية. ومن هناك كان وزيرا الصحة والإعلام يطلان يوميا على الأردنيين عبر شاشات التلفزة لتقديم إيجاز يومي لتطورات انتشار الوباء في الأردن والحالات المسجلة، وإعلان التعليمات المتعلقة بتنظيم شؤون الحياة في ظل حظر التجول وتعطيل الدوام في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

الثقة العالية التي منحها الرأي العام لمؤسسات الدولة وتحديدا الجيش والحكومة، كانت كفيلة بتوفير الغطاء اللازم لتنفيذ التعليمات دون نقاش عام. حتى في الحالات التي ظهرت فيها شقوق في الرواية والسلوك الرسميين، وجد الكثيرون لهم الأعذار لتخطيها، والتمسك بحالة الاجماع الوطني التي تشكلت على وقع الجائحة العالمية.

لكن، كما هي كل علاقة أساسها عاطفي، كان لابد مع مرور الوقت أن تفتر المشاعر وتتبدى المصالح، وتعود حقائق الحياة بمتطلباتها المعيشية والاقتصادية تطغى على العلاقة من جديد.

بكلمات أخرى كان للتضحية الوطنية حدود بالنسبة لجمهور واسع انهكته أسابيع حظر التجوال وتعطل الأعمال. ففي مقابل الاعتبارات الصحية التي استسلم لها المجتمع طوعا وخوفا، برز تيار يطالب بفتح الاقتصاد تدريجيا لمنع انهيار اقتصادي وتلبية حاجات الناس المعيشية وتعويض القطاعات الاجتماعية التي تضررت جراء سياسة الإغلاق التام.

مؤسسات صناعة القرار في الدولة كانت تدرك منذ البداية، الحاجة للتخطيط مبكرا لمرحلة انتقالية تجسر بين حالة الاغلاق والانفتاح المتدرج لترميم ما يمكن ترميمه من خسائر اقتصادية كبيرة قدرت بنحو 150 مليون دولار يوميا، وتراجع حاد في إيرادات الخزينة. وقد أطلق الملك عبدالله الثاني سلسلة من التوجيهات للحكومة للبدء في ترتيب مرحلة ما بعد كورونا، أو ما يمكن ان نسميه مرحلة التكيف مع وباء منتشر بمعدلات محدودة في بلادنا تحديدا.

كان هذا هو الجزء الأصعب من المهمة، وعليه ستتوقف قدرة الدولة في المستقبل. المهمة الصعبة لها جانبان أساسيان، الأول، الكيفية التي ستدير فيها الاقتصاد المنهك أصلا بالديون والعجز في الميزانية والبطالة، وشح الموارد. والجانب الثاني الإجراءات الكفيلة بالحد من انتشار الفيروس بعد فتح الاقتصاد وعودة الحياة إلى طبيعتها.

في الشق الأول، كان من السهولة بمكان اقتراح أفكار لمقاربة اللحظة الراهنة، واتخاذ إجراءات مالية واقتصادية ذات طبيعة مرحلية لإنقاذه من السقوط. حزمة التسهيلات المالية التي أطلقها البنك المركزي، والحوافز المالية لمساعدة المتضررين والفئات الضعيفة، إضافة لحملات التبرع التي جمعت حساباتها المتعددة ما يقارب المئة مليون دينار، كانت مثالا على يجوز وصفه بالمضادات الحيوية لتخفيف أعراض الأزمة. لكن على المديين المتوسط والبعيد تبدو المهمة أكثر تعقيدا وصعوبة بالنظر إلى الطبيعة الكونية للأزمة، وتضرر اقتصاديات الدول المانحة، وحالة الكساد العالمي المتوقعة.

بالنسبة لدولة مثل الأردن تغدو المهمة أكبر من أن تحتويها الأفكار المتداولة حاليا. ولغاية الآن تعجز التنبؤات الاقتصادية لكبرى مراكز الدراسات وأصحاب الخبرات الاستراتيجية عن تشخصيها، إلا بالإطار العام ومقارنتها مع أزمة ثلاثينيات القرن المنصرم، أو حالة العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

الاقتصاديات الصغيرة التابعة كاقتصادنا لا يملك هوامش المناورة المتاحة للدول الكبرى. وفي كل الأحوال الرهان لإنقاذ الاقتصاد يتمحور حول طلب المزيد من القروض لسد فجوة العجز الهائلة، ودفع فاتورة الوباء الاقتصادية. لكن هذا الخيار لا يبدو متاحا بسهولة في هذه لوقت، بالنظر لحجم الطلب العالمي المتزايد على الاستدانة وشح الموارد المتاحة من طرف الدول المانحة التي تواجه هي الأخرى احتياجات مالية ضخمة.

الشق الثاني، أقل صعوبة من الأول، لكنه يتطلب مهارة عالية في اكتساب الخبرات وتوظيف التقنيات وتكريس ثقافة اجتماعية بديلة للتكيف مع حياة في ظل كورونا، إلى أن يتوفر علاج أو لقاح شاف.

كشفت الأزمة التي داهمتنا كما العالم كله عن فقر في خطط التعامل مع انتشار الأوبئة، ولابد من العمل سريعا على تطوير قدرات وزارة الصحة بهذا المجال وتعزيز امكانيات قسم الأمراض الوبائية وتحويله لدائرة أكبر ودعمها بالخبرات الطبية اللازمة من أصحاب الاختصاص، والسير في إجراءات تأسيس مختبر الفيروسات الذي أعلن عنه وزير الصحة.

بموازاة ذلك يتعين على الكليات العلمية في الجامعات تعزيز قدراتها البحثية، وابتعاث الطلبة المميزين للخارج لاكتساب المعرفة، ورصد موازنات إضافية لذلك.

ومن بين الثغرات الكبرى التي أظهرتها الأزمة، سوء إدارة المعلومات عن السكان في الأردن، فهي من ناحية شحيحة وغير محدثة، ومن ناحية أخرى مشتتة ومبعثرة بين عدة جهات. وقد حان الوقت لإنشاء مركز معلومات شامل يتولى وضخ خريطة مكتملة للسكان وتوزيعها الجغرافي بالتفصيل، وعناوينهم بشكل يسهل الوصول إليهم ويمنح السلطات القدرة على تحديد احتياجات كل حي سكني في البلاد وهوية سكانه، وحالتهم الاجتماعية وسجلهم الصحي وتوفير معلومات كافية لتطبيق نظام التزود بالغذاء، وما إلى ذلك من معلومات تفيد صاحب القرار في ظروف الأزمات.

وبالرغم من تطور نظام الرعاية الاجتماعية في الأردن مقارنة مع دول تقارب الأردن في عدد السكان والمستوى المعيشي، إلا أن الأزمة الأخيرة كشفت عن الحاجة لإصلاح شامل لهذا النظام، يضمن توفير أساليب الحماية الاجتماعية والوقاية، وتوفير الرعاية الصحية الأولية للجميع، ونظام فعال لمعالجة مشكلة التعطل عن العمل يغطي مختلف الفئات الاجتماعية، وتوفير رصيد مالي للإجازات المرضية مدفوعة الأجر.

على المدى القصير، تتطلب جهود احتواء الفيروس مع عودة الحياة لطبيعتها إلى الاستعانة بتقنيات وتطبيقات فعالة مجربة في عدة بلدان متقدمة، تعتمد على مبدأ التعقب الإلكتروني. في كوريا لجنوبية على سبيل المثال تم اعتماد أجهزة استشعار عن بعد تنبه السلطات لحالات الأشخاص الذين يعانون من ارتفاع درجة حرارتهم وهم

في الأماكن العامة.

وفي دول عديدة تم اعتماد تطبيق على الهواتف الذكية «المنتشرة بكثرة في الأردن»، للمواطنين الخاضعين للحجر المنزلي «الذاتي» للتأكد من ملازمتهم منازلهم وبأنهم متاحون دوما لزيارات مفاجئة من الفرق الطبية ورجال الأمن.

وليس جديدا القول إن عودة الحياة لطبيعتها في الأسابيع المقبلة يتطلب التوسع في إجراء الفحوصات العشوائية للسكان، لتجنب اكتشاف أعداد كبيرة من المصابين يعجز النظام الصحي عن معالجتهم، ويفرض العودة لحالة الإغلاق التام التي كبدت الاقتصاد خسائر فادحة. كما يستدعي تشددا غير قابل للمساومة في تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي وفرض سيادة القانون، ما يعني الحاجة لاستمرار العمل بقانون الدفاع لثلاثة أشهر مقبلة على الأقل.

السياسة في المرحلة المقبلة ستقودها المصالح المباشرة للمواطنين، فمع تعمق الأزمة الاقتصادية ومعاناة قطاعات اجتماعية واسعة، وارتفاع المديونية وتنامي العجز، لن يكون أمام مؤسسات الدولة من خيار سوى إدارة الأزمة بما هو متاح من موارد، والاهتمام بمهمة عاجلة مستمرة لسنتين على الأقل عنوانها الأبرز إنقاذ الاقتصاد من التدهور، وتطوير قدرات المجتمع على الانتاج والابتكار والعمل، مع ما يتطلبه من تغييرات جذرية في طبيعة المؤسسات، وثقافة المجتمعات المحلية، ودور الدولة في الحياة العامة.

كانت هذه مهمتنا قبل كورونا، وجرى التحايل والتباطؤ في تنفيذها، لكنها اليوم تبدو قضية حياة أو موت.

الفصل الأول
السياسة الخارجية الأردنية في عُهدة كورونا وتداعياتها

يتناول هذا الفصل التحولات التي من الممكن أن تحدث في البيئة الدولية والإقليمية والعلاقات الدولية عموماً وتأثيرها على إعادة تعريف المصالح الوطنية الأردنية ومصادر التهديد والتحدي المتوقعة.

يقدم الخبراء والباحثون الأردنيون المشاركون في هذا الفصل رؤيتهم لهذه المتغيرات، فيكتب الأستاذ عدنان أبو عودة عن المعالم الرئيسية لعصر ما بعد كورونا، فيما يرصد د. مروان المعشّر العوامل الدولية والإقليمية المؤثرة على المصالح الوطنية الأردنية، ويحلل د. جعفر حسّان التحولات العالمية والإقليمية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط وتأثير ذلك على المصالح والأمن الوطني الأردني، ويقدم كلا الباحثين (المعشّر وحسّان) تصورهما للسياسات الأردنية المطلوبة للتجاوب مع هذه التحولات.

كما يقدّم عريب الرنتاوي قراءته للمشهد الإقليمي وما سيحدث فيه من متغيرات وتحولات مرتبطة بتداعيات كورونا، بينما يقدّم د. محمد خير عيادات، أستاذ النظرية السياسية في الجامعة الأردنية، تحليلاً لصعود القومية في العلاقات الدولية، والسياسات الخارجية الأردنية المطلوبة في المرحلة القادمة. ثم يحلل د. عامر السبايلة البيئة السياسية المحيطة من تحديات داخلية وسياسة خارجية وانعكاساتها على إعادة تعريف وتحديد المصالح الوطنية الأردنية.

1 عصر «ما بعد كورونا»: ملامح دولية وإقليمية ووطنية

عدنان أبو عودة

كالعادة يحترم مركز الدراسات الاستراتيجية اسمه ويبادر – قياما بواجبه الوطني– بدعوة مجموعة من كبار المفكرين الأردنيين للإسهام في إنقاذ الوطن والمواطنين من آثار حرب شنها عدو خفي شرس على البشرية جمعاء يُقتل فيها أي إنسان دون تمييز؛ الأمر الذي جعل هذا الحرب حرباً بين الإنسان والطبيعية.

وبناء على ذلك، تخوض سائر حكومات وشعوب العالم هذا الحرب نيابة عن الإنسان، ومنها وطننا الأردني بحكومته وشعبه. لقد شاركنا في المعركة في وقت مُبكر نسبة لغيرنا من الدول. وكغيرنا، تتشارك حكومتنا مع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية في هذه الحرب من حيث التخطيطا والتنفيذ، ومعها القوات المسلحة المتميزة بالانضباط والنظام، والشعب بوعيه والتزامه وبالتكافل الوطني الذي يمثله صندوق « همة وطن»؛ فتتبارى المؤسسات والبنوك الوطنية والموسرون في تغذيته بالتبرعات.

نشكر الله أن هذا الجهد الوطني الذي يَشرفُ عليه جلالة الملك قد نجح حتى الآن بقطع الطريق أمام انتشار الوباء واحتوائه، وأنا مثلكم أشارك ثقتكم بإيمان جلالة الملك بأننا سنكسب هذه الحرب التي من شأنها أن تخلف آثاراً ضارة وسلبية بكل معنى الكلمة على كل جوانب الحياة الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية والحياة الاجتماعية بما تنطوي عليه من فقر وبطالة ومرض وكذلك الجانب التعليمي ببعديه المدرسي والجامعي. وعلينا أن نعدّ أنفسنا للتعامل مع هذه الآثار والتداعيات ليتمكن الوطن من استئناف مسيرته التنموية بنجاح وأمان.

وفي هذا الإطار ندرك أهمية هذا المشروع الذي خطط له مركز الدراسات الاستراتيجية بالقيام بدورنا – كخبراء ومتخصصين– بالتفسير والتحليل وتقديم النصح، كجزء من المهمة الوطنية الكبرى لمواجهة تداعيات هذه الأزمة. وأرجو من الله التوفيق وبخاصة أن هذا الجهد سيكون جهداً وطنياً سيحاول التفاعل والاستفادة من جهد عالمي إن أمكن ذلك.

تراجع التشاركية الدولية والإقليمية

إنكم مدركون أن توقيت «إشهار» هذا الحرب على البشرية جمعاء، الذي اختاره هذا العدو الشرس، كان في زمن تتراجع فيه عالمية العمل المشترك الذي تمثله وتقوده الأمم المتحدة بمنظماتها المختلفة.

بدأ هذا التراجع في العمل الدولي المشترك قبل نصف قرن مرتبطاً بشكل واضح بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام 1967، حينما بدأ مسلسل عدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن باعتباره السلطة التنفيذية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. واكتسبت سيرورة التراجع هذه قوة جديدة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي قبل أربعون عاماً حينما انتهت الحرب الباردة عام 1990. تلازم مع هذا المنعطف توجه امريكي نحو ما يسمى «أحادية القطبية»؛ أي احتكار الولايات المتحدة لقيادة العالم بدلاً من العمل الجمعي الدولي الذي يمثله ميثاق الأمم المتحدة. ولعل أبرز الشواهد على ذلك كتاب «نهاية التاريخ» للمفكر الأميركي المعروف فرانسيس فوكوياما، الذي قال بوضوح أنّ العالم سَيُحكَم بالنظام الرأسمالي الديموقراطي باعتباره النظام المنتصر بعد أربعون عاماً من الصراع مع الاتحاد السوفياتي، ممثل النظام الاشتراكي الشمولي. وترافق مع هذا صعود الاعتقاد في منطقتنا دعوة الإدارة الأمريكية لنظام شرق أوسطي جديد.

بالتوازي والتزامن مع هذا التراجع الفكري والسياسي حدث تراجع آخر على صعيد العمل الجمعي الإقليمي، ممثلاً بالمنظمات الإقليمية ومنها الجامعة العربية. وعلى ضوء هذا التغيّر بادرت عدد من الدول من التموضع وفق الواقع الجديد. ومن ذلك – على سبيل المثال– تقرب الرئيس حافظ الأسد من الولايات المتحدة

بعد سقوط حليفه الحامي ممثلاً بالاتحاد السوفياتي، ذلك حينما انضم إلى التحالف العسكري، الذي شكله الرئيس الأمريكي حينها جورج بوش الأب، لإخراج الجيش العراقي من دولة الكويت عام 1990.

ما يهمنا هنا هو أنّ العالم في العقود الثلاثة الماضية ما زال يعيش صراعاً عالمياً بين توجهين: الأول هو أحادية القطبية ممثلة بالولايات المتحدة، أما الثاني فهو التعددية القطبية التي يقودها الاتحاد السوفياتي والصين بتعاطف من دول عديدة. ومن معالم هذا الصراع قامت الإدارة الأمريكية الحالية بخطوتين ذات دلالة؛ إذ انسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من معاهدة باريس المناخية في حزيران 2017، ومن مجموعة (الخمسة+ واحد) التي وضعت الخطة الشاملة للعمل بصفقة إيران النووية في ايار 2018.

ومن الواضح أن هاتين الإتفاقيتين تعبران عن العمل العالمي المشترك لحماية العالم من خطر التغير المناخي ومن خطر انتشار الأسلحة النووية. وقبل هذين الحدثين تعطلت اللجنة الرباعية الدولية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتوقفت عن العمل مع نهاية ولاية الرئيس اوباما الثانية؛ أي مع بداية ولاية الرئيس ترامب الذي لم يكتف برقاد الرباعية، بل وأخذ قرارات ضد القانون الدولي، منها اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل بشقيها الغربي والشرقي واعتبار الجولان السوري ارضاً إسرائيلية.

لا بد أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة هو أكثر المسؤولين في العالم حرجاً بسبب غياب العمل الدولي المشترك وإهمال القرارات الدولية؛ ما سمح للنزاعات المسلحة أن تزداد وتشتد كما هو الحال في الشرق الأوسط ممثلاً في الوضع في سوريا والعراق وليبيا واليمن وفلسطين. وقد بادر أمين عام الأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، مؤخراً من خلال مبعوثيه إلى الشرق الأوسط إلى دعوة القوى المتنازعة عسكرياً أن توقف القتال وتوجه جهدها نحو محاربة فيروس كورونا باعتباره العدو المشترك، آملاً بذلك ان تستعيد الأمم المتحدة بعد غياب دورها الجمعي من أجل الأمن والسلام الدوليين ومراهنا على عالمية العلم كسلاح فعّال لهزيمة عدو الإنسانية.

لقد كشفت حرب كورونا أيضاً كيف أن المنظمات الإقليمية هي الأخرى قد فقدت تماسكها ودورها. على سبيل المثال حينما ضرب الوباء ايطاليا واسبانيا ودول اوروبية أخرى أعضاء في الاتحاد الاوروبي، لم تلقَ المعونات المتوقعة من الاتحاد نفسه. وفي منطقتنا العربية لم يصدر حتى الآن اتفاق عربي من الجامعة العربية حول خطة عمل عربي مشترك لمكافحة الوباء باعتباره عدوّاً مشتركاً.

العودة إلى الاقتصاد الإنتاجي وطنياً

وباء كورونا لم يكشف غياب العمل الجمعي الدولي والعمل الجمعي الإقليمي فحسب، بل كشف أيضاً عيوباً مجتمعية وسياسية في الاقطار المختلفة. ففي الأردن مثلاً كشف الوباء اخطار انحراف الأردن عن الاقتصاد الإنتاجي، لكن في المقابل وأنا اتحدث عن الأردن فقد، وحّد الوباء الشعب الأردني بأكمله في مواجهته بعيداً عن الاعتبارات والمصالح الفئوية سواء كانت عشائرية أو طائفية أو إقليمية أو إثنية.

ترى هل ستسقرّ هذه الظاهرة في اليوم التالي للكورونا وتصبح الوطنية هي البنية الرائدة للدولة!؟

وأمر آخر يلفت الانتباه في الاستراتيجية الوطنية (التي اتبّعت في مكافحة كورونا) هو مشاركة القوات المسلحة وإسهامها الواضح المشكور في احتواء الأزمة بسلاحها الممثل بالانضباط وحكم القانون. ترى هل سيستعيد القانون هيبته في اليوم التالي لمواصلة مكافحة الفساد والمحسوبية؟

لقد قال جلالة الملك: «الالتزام يعيدنا لحياتنا الطبيعية»، مما يعني أن الالتزام هو الهدف والعمل المشتركين والإدارة السليمة. ترى هل سينعكس قول جلالته على السلطتين التنفيذية والتشريعية؟

نحن نفخر بأن الأردن قد اجتاز الربيع العربي دون اضطرابات سياسية وبلا عنف ودون تغيرات بنيوية مدمرة؛ الأمر الذي منح الأردن نحو عقد من الزمان قدراً واضحاً من الهدوء والاستقرار في محيط مضطرب. لكن الملاحظ أن فترة الهدوء

والاستقرار هذه لم تشهد نمواً اقتصادياً مصاحباً كما كان ينبغي أن يحصل، وإنما مزيداً من الفقر والبطالة والهجرة والمديونية.

المطلوب اليوم ونحن نرنو ونأمل بعد هزيمة كورونا بعهد نمو جديد أن نحلل أسباب عدم قدرتنا على إحداث النمو المطلوب ونتعامل مع أسباب ذلك لإزالتها، وإلاّ سنكرر ما سبق – فنبدّد الايجابيات التي اكتسبناها من الالتزام والعمل المشترك في حماية وطننا من الوباء كعدو مشترك حتى الآن– ونجعل من ذيول كورونا وتداعياتها حقبة أكثر قسوة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

سؤالي هو: هل يمكن ونحن نواجه ذيول وتداعيات كورونا أن نضع رؤية جديدة للتنمية بسائر مكوناتها، تخرجنا من واقع الاقتصاد الرعوي الذي حولنا لدولة معتمدة تركز جهودها السياسية على البحث عن معين بدل تركيزها على تطوير قدراتها البشرية ومواردها الطبيعية للتحول نحو الاقتصاد الانتاجي والتشاركية السياسية الكفيلين بتعزيز استقلالنا وحاضرنا ومستقبل أجيالنا؟

الخاتمة: عصر «ما بعد كورونا»

وفي الختام، لقد تسلّل إلى خاطري وأنا أفكر في النصر المحتّم الذي سيحققه الإنسان على هذا العدو المرعب ألا يستحق هذا النصر الذي هو الأول من نوعه في التاريخ حينما تعرض البشرية لهذا العدو القاتل ويتمكن الإنسان من هزيمته أن يخلّد في التاريخ؟

لقد حقّب العلماء والمفكرون التاريخ وفق الهزائم الكبرى والإنجازات العملية العظيمة. فبالنسبة للهزائم انتهت العصور القديمة وبدأت العصور الوسطى عام 476م حينما سقطت روما عاصمة الامبراطورية على ايدي التتار. وبدأت العصور الحديثة عام 1453 حينما سقطت القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية.

أما بالنسبة للإنجازات الإنسانية العظيمة فقد حقّب لها العلماء والمفكرون بمصطلح الثورات فاعتبروا اختراع الآلة البخارية في القرن الثامن عشر الثورة.

الصناعية الأولى، واكتشاف الكهرباء، واختراع أداة الاحتراق الداخلي في أواخر القرن التاسع عشر الثورة الصناعية الثانية، واختراع الآلة الحاسبة الكومبيوتر الثورة الصناعية الثالثة ويقولون الآن أن الإنسان على عتبة الثورة الصناعية الرابعة وهي الذكاء الصناعي.

لقد تسلّل إلى خاطري وأنا أفكر بانتصار الإنسان على كورونا باعتباره إنجازا إنسانياً كبيراً، لماذا لا يُطلق على هذا العصر «عصر ما بعد كورونا»، بخاصة أن هذا النصر جاء مصداقاً لقوله تعالى: «واذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة»، وتأكيده في آية أخرى على مهمة هذا الإنسان بقول تعالى « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها» –صدق الله العظيم–.

2 «مرحلة كورونا» والمصالح الاردنية

مروان المعشر

إذا ما سلمنا أن اهم التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الاردن اليوم حتى قبل ازمة «كورونا» تتمثل بالوضع الاقتصادي الحرج وتداعيات أزمة القرن وما يصاحبهما من تهديدات أمنية واجتماعية وبيئية تتجلّى في اتساع دائرة الفقر والبطالة والتزايد الديمغرافي الذي لا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، إضافةً إلى احتمالية عودة الحركات الأصولية المتطرفة، فلا شك أن أثار أزمة كورونا ستنعكس هي الاخرى على هذين التحديين الرئيسيين. لكن السؤال اليوم هو فيما إذا كانت هذه التداعيات سلبية في طبيعتها، أم أن هناك فرصة للاستفادة من بعض التغيرات التي فرضتها وستفرضها هذه الازمة المستجدة.

الوضع الاقتصادي بين الداخلي والخارجي

اعتمد النموذج الاقتصادي الأردني الى حد كبير، كما غيره الكثير من الدول العربية، نموذج ريعي يعتمد بشكل كبير على الموارد المتأتية من عائدات النفط، وذلك إما عن طريق المساعدات المباشرة للخزينة المقدمة من الدول الخليجية، او عن طريق حوالات العاملين والعاملات الاردنيين في تلك الدول. وقد وصل معدل المساعدات والحوالات في الأردن الى أكثر من 10% من الدخل القومي الاجمالي. وقد استخدمت معظم هذه العوائد لخلق الوظائف في القطاع العام، اضافة لتقديم الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم مقابل ضعف في تمثيل المواطنين سياسيا في عملية صنع القرار.

وتبعا لذلك، زاد حجم القطاع العام و لم تعد العائدات الريعية تواكب مثل هذه الزيادة حتى بلغت نسبة من يعملون في القطاع العام في الاردن 42% من حجم القوى العاملة. ومع عدم قدرة القطاع العام في الاردن استيعاب المزيد من القوى العاملة، بدأت معدلات البطالة الإجمالية بالارتفاع لتصل رسميا اليوم الى أكثر من 19% من ضمنها ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب الى أكثر من 30% لتصبح أحد أعلى المعدلات في العالم.

ثم جاء عام 2014.في شهر اب من ذلك العام، هبط سعر النفط دون 100 دولار للبرميل بعد ان كان قد وصل لأكثر من 140 دولارا في العام 2010.ووصل سعر البرميل لـ 30 دولارا في العام 2016 قبل ان ينتهي اليوم في حدود الـــ 25 دولارا للبرميل بعد ازمة كورونا والتنافس العالمي حول أسعار النفط.

تزامن كل ذلك مع تغيرات جذرية في طبيعة المساعدات المقدمة للأردن من الدول الخليجية بشكل عام، ومن المملكة العربية السعودية بشكل خاص، بحيث لم يحصل الاردن في السنوات الخمس الماضية على اي دعم مباشر للخزينة من الدول الخليجية. ويمكن القول انه لاعتبارات اقتصادية وسياسية، فإنّ عهد المساعدات الخليجية المباشرة للأردن قد انتهى، ربما الى غير رجعة حيث تقع نقطة التعادل المالي السعودية مثلا – أي سعر النفط الذي يحقق ميزانية بلا عجز – عند حوالي 80 دولارا للبرميل مما يجعل معه صعوبة تقديم مساعدات مباشرة للأردن في ضوء العجز المتوقع في ميزانيات تلك الدول.

تأتي ازمة «كورونا» لتضيف تداعيات سلبية الى وضع اقتصادي متردي اصلا، فإضافة الى ارتفاع معدلات البطالة فإن نسبة الدين للعام للدخل الاجمالي تقارب حاجز الـــ 100%، وهي نسبة خطيرة بكل المقاييس.كما أن وصول النفط لأدنى مستوياته منذ عقود من الزمن يعني بالضرورة أن عائدات النفط ليست متوفرة اليوم لمساعدة الدول العربية المتضررة كالأردن، وأن اية فوائض مالية لدى هذه الدول اليوم ستستخدم لمساعدة مواطني تلك الدول دون الالتفات للدول الأخرى لتعوض أثر انخفاض اسعار النفط.إضافة إلى ان الاستدانة من الاسواق الخارجية ستخضع

للمنافسة مع عدد كبير من الدول الاخرى التي تعاني هي الاخرى من نفس الوضع.

بيت القصيد أن عنوان المرحلة القادمة سيكون الاعتماد الاقتصادي على الذات. لكن مثل هذا الاعتماد لا يمكن له ان يتحقق بهذه السهولة، فقدرة المواطن الاردني على تحمل المزيد من الأعباء باتت محدودة. هناك حاجة لوجود خطة اقتصادية متوسطة المدى لإعادة الاقتصاد لوضع طبيعي، حتى وان تطلبت في المدى القصير زيادة الانفاق الحكومي على القطاعات والأفراد الاكثر تضررا، وحتى إن نتج عنها زيادة مؤقتة في نسب الدين العام.

من الضرورة اليوم إدراك الدولة أن عنصري ثقة الناس بحكوماتهم والتشاركية في وضع هذه الخطط هما اللذان سيحددان مدى قبول الناس بأي خطط، والتي لا بد أن تتضمن بالضرورة تضحيات اقتصادية فوق تلك التي يتحملها المواطن العادي اليوم..بمعنى اخر، التحدي الاكبر لا يكمن في وضع الخطط الاقتصادية للمستقبل فحسب، بل في تجسير هوة الثقة بين المواطن والدولة، واقناع المواطنين كافة أنهم شركاء في بلورة الخطط التي ستحدد مستقبلهم. دون ذلك، قد يؤدي تنفيذ أي خطط يتم وضعها دون توافر عنصر التشاركية إلى تهديد السلم الأهلي بدلا من الوصول لشاطئ الامان.

ومن خلال ازمة كورونا، بات من الواضح حتى هذه اللحظة أنّ نجاح التعامل مع مثل هذه الازمات يتطلب جهدا جماعيا شعبيا مستداما، معززا بالقناعة بقدرة الدولة على قيادة جهد تشاركي يتعدى التدابير الأمنية والإجراءات الفورية، ليس فقط لمواجهة أثار الازمة قصيرة الامد، وإنما ايضا لاحتواء أثارها السلبية بعيدة المدى على كافة قطاعات الدولة. ولعل ازمة كورونا تشكل فرصة ذهبية للدولة لتشكيل نظم حوكمة سياسية واقتصادية جديدة تعتمد على حلول تشاركية غير تقليدية لإعادة الرشاقة للأنظمة الحكومية، ولإشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لبلورة بيئة تنموية جديدة قادرة على احداث النمو المطلوب بقدر قدرتها على مواجهة اي تحديات مستقبلية على شاكلة تحدي «كورونا».

معالم الخطة الوطنية لمواجهة أثار كورونا

ضمن هذا الإطار التشاركي، يمكن لاي خطة ان تتضمن المحاور التالية:

في المدى القصير:

اولا: حماية الطبقة العاملة ومصادر دخلها وضمان استمرارية المؤسسات الداعمة للاقتصاد الوطني.

ثانيا: البدء تدريجيا بإعادة عجلة الانتاج ضمن معايير صحية صارمة، لان الأزمة ستطول ولن نستطيع فرض حظر شامل لمدة طويلة دون ان يؤثر ذلك وبقوة على الوضع المعيشي لعدد كبير من المواطنين.

ثالثا: عدم الالتفات في المرحلة الحالية لمعدلات الدين، لأن معظم الدول ليس لديها القدرة المالية على ضخ حزم تحفيزية في السوق دون الاقتراض، الذي أصبح ضرورة اليوم بغض النظر عن التكاليف المستقبلية التي يمكن معالجتها لاحقا.

رابعا: العمل مع القطاع الخاص لإيجاد موارد مالية بديلة لمساعدة الاكثر تضررا من هذه الازمة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

في المدى المتوسط:

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى النظام الاقتصادي العالمي بحلول سنة 2021، وباعتبار ان معظم الدول العربية تفتقر الى الموارد المالية الاضافية اللازمة لضخها في اقتصاداتها، فمن الضروري محاولة تحويل الأزمة الى فرصة وذلك عن طريق:

اولا: إعادة جدولة الديون والاستفادة من حزم الإنقاذ التي تقدمها بعض المؤسسات الدولية.

ثانيا: العمل لشطب بعض الديون إن أمكن.

ثالثا: إعادة النظر في بعض التزامات الدول التعاقدية التي تشكل التزامات مالية على خزينة الدولة من خلال مراجعة المعاهدات الدولية والاستفادة من اية بنود تمكن الدول من الانتهاء من تلك الالتزامات دون شروط جزائية.

رابعا: اعادة النظر في النظام الضريبي وتشجيع الاستثمار في الصناعات المحلية.

خامسا: إعادة النظر في المنظومة التعليمية بمختلف مكوناتها من معلمين ومنشآت وأساليب التعليم والتعلم من خلال ايجاد منظومة تنسق ما بين دور المعلم وتأهيله والمنهاج والتكنولوجيا والطالب القادر على التعلم، والعمل على ايجاد شراكات واسعة من خلال اقامة تحالفات مع نقابة المعلمين وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني للنهوض بالتعليم ومعالجة الاختلالات وضع نظم تربوية جديدة مبنية على التعددية في الفكر والابداع.نحن بحاجة قصوى اليوم لنظم تربوية جديدة لا تؤهل الجيل الجديد للعمل في القطاع الخاص فحسب، لكن للتعامل مع تحديات الحياة المستجدة في عالم أصبحت وتيرة التغيير فيه أسرع بكثير من قبل.

سادسا: العمل لترابط تجاري واقتصادي اكبر مع الدول العربية والعمل على غرار الاتحاد الاوروبي على زيادة التبادل التجاري ورفع القيود الجمركية بين الدول العربية وتبادل الخبرات في المجال الصحي وباقي المجالات الاقتصادية.

سابعا: اعتماد مبدأ التشاركية في صناعة القرار والشراكة مع القطاع الخاص كمتطلب اساسي لنجاح اي خطط يتم اعتمادها.

ثامنا: توفر الإرادة السياسية المقرونة بتجسير فجوة الثقة مع الناس لوضع الخطط الاقتصادية موضع التنفيذ.

لا شك أن هناك محاور أخرى لم يتم ذكرها. فالغاية هنا التأكيد من خلال طرح الأمثلة على أن المرحلة القادمة تستوجب إعادة التفكير جذريا في نظم الحوكمة لدينا بمختلف مكوناتها. فإن كان التشديد الأمني والتباعد الاجتماعي والإجراءات المالية الآنية عنوان مواجهة الازمة اليوم، فإن الانفتاح المجتمعي والإقليمي والتشاركية

السياسية من أهم مفاتيح تطبيق الخطط الاقتصادية التي سيتم وضعها لمعالجة الازمة على المدى المتوسط والبعيد.

صفقة القرن والمصالح الوطنية

أما التحدي الاخر، فهو سياسي بل وجودي بامتياز يتمثل بتداعيات صفقة القرن، الذي سيتأثر هو الآخر بأزمة كورونا العالمية نتيجة التغيرات الداخلية في الولايات المتحدة وإسرائيل، وهما الدولتان اللتان تحاولان فرض هذه الصفقة، الأمر الذي سيكون له انعكاسات على المصالح الاردنية ايضا.

يبدو أن أزمة كورونا اعطت حياة جديدة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي استطاع بدهائه من جهة، وقلة خبرة منافسه الرئيس السابق لحزب «أزرق أبيض»، بني غانتس، من جهة أخرى، تحقيق فوز حزب الليكود الذي بترأسه بالفوز في الانتخابات العامة وتشكيل حكومة برئاسته للأشهر الثمانية عشر المقبلة يستلم بعدها «بني غانتس» السلطة لمدة مماثلة، كما تجري حاليا المفاوضات بين الطرفين على مبادئ عمل الحكومة الجديدة بما في ذلك مساحة الاراضي التي سَتُضَم من الضفة الغربية.

معنى ذلك أن الحكومة الاسرائيلية ستواصل تنفيذ هذه الصفقة ولو تأخرت بضعة اسابيع بسبب تفشي فيروس كورونا. هذا وسيقوم نتنياهو باستغلال وجوده على رأس الحكومة ووجود الرئيس الاميركي ترامب حتى شهر تشرين الثاني على الأقل لضم أكبر نسبة ممكنة من أراضي الضفة الغربية، وذلك قبل تسليم «غانتس» رئاسة الحكومة، وقبيل الانتخابات الرئاسية الأميركية التي قد لا تبقي ترامب في السلطة.

أمّا في الولايات المتحدة، فقد كان البعض يتوقع أن الضائقة الاقتصادية الحالية التي سببها انتشار كورونا، ونتج عنها ارتفاع حاد في معدلات البطالة هناك، أنها ستؤثر سلبا على شعبية الرئيس الاميركي وتضعف من فرص نجاحه في شهر تشرين الثاني. إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن، فشعبية ترامب ما زالت ترتفع، ساعدها

في ذلك ظهوره اليومي على التلفزيون وشبه اختفاء المرشح الديمقراطي المتبقي «جوزيف بايدن».

وفي حين لا زال الوقت مبكرا كي تظهر كافة تداعيات الازمة، فإن هناك فرصة حقيقية لأن يتعامل الاردن بعد عام من اليوم مع إدارتين أميركية وإسرائيلية لا تأبهان بالآثار السلبية لصفقة القرن عليه، بل تعملان عمليا ضد المصلحة الوطنية الاردنية.

ولمواجهة ذلك، فعلى الاردن مواصلة العمل اميركيا مع باقي دوائر صنع القرار الاميركي وبخاصة الكونغرس حيث يحظى باحترام كبير، وذلك للوقوف أمام هذه الصفقة وتبيان أضرارها عليه، بل على اسرائيل نفسها، حيث يشعر عدد كبير من اعضاء الكونغرس أن مقتل حل الدولتين لن يكون في صالح اسرائيل على المدى البعيد. كما يجب عليه مواصلة العمل مع المجتمع الدولي الذي يرفض ايضا وبأغلبية ساحقة هذه الصفقة.

كما حان الوقت لمقاربة جديدة مع اسرائيل تبتعد عن اي تقارب سياسي او اقتصادي بعد ان بات واضحا انها – أي إسرائيل– لا تقف في وجه الهوية الوطنية الفلسطينية فحسب، وإنما ايضا في وجه الهوية الوطنية الاردنية ايضا.

لا يستطيع أحد التقليل من تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وأثر التحولات الاقليمية والدولية بسببها على الاردن بشكل خاص. ولكن هناك دائما فرصا جديدة تخرج من رحم الأزمات إن تم استيعاب الدروس المطلوبة.

الخاتمة: الحوكمة والتشاركية شرطا النجاح

لقد أثبتت أزمة «كورونا» ان الدول التي لديها نظم حوكمة فاعلة هي الأقدر على مواجهة الأزمات والتغلب عليها. لا تستطيع دول العالم اجمع والأردن بالتحديد تجاهل دور نظم الحوكمة في بناء الأرضية المناسبة لمستقبل واعد. ولا يستطيع أحد ان يعزل تطوير نظم صحية فاعلة مثلا عن تطوير نظم حوكمة فاعلة في باقي المجالات، فالحوكمة لا يمكن تجزئتها بعد اليوم، والأخطار المحدقة بالعالم

تتطلب معالجات كلية تنال كافة المجالات.

كما إنّ اعتماد مبدأ التشاركية وتوسيع قاعدة صنع القرار من شأنه المساعدة بشكل كبير التأسيس لنظم اقتصادية أكثر إنتاجية تبتعد عن الريع وتقترب من الاعتماد على الذات، ونظم سياسية تشعر المواطنين بأنهم شركاء حقيقيون في التخطيط لمستقبلهم.

3 آثار وباء كورونا على منطقة الشرق الاوسط

جعفر حسان

تتأثر منطقة الشرق الأوسط كسائر دول ومناطق العالم بوباء كورونا ونتائجه الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وهي في جميع الأحوال تعيش قبله حالة لم تكن تحمل بوادر انفراج على المدى القريب أو المتوسط، حيث تتعمق الأزمات على جبهاتها المختلفة، وتتموضع النزاعات المسلحة المشتعلة كافّة في العالم اليوم في منطقتنا العربية (اليمن وسوريا وليبيا)، دون منازع على الساحة العالمية (باستثناء أفغانستان والتي قد تكون في طريقها إلى إنهاء الاقتتال الداخلي). كما تشكل منطقتنا أكبر ساحة في العالم لحركة اللاجئين والنازحين بالإضافة الى انتشار الاضطرابات السياسية والاقتصادية في عدد من الدول العربية، التي تسير على حافة الانهيار السياسي والاقتصادي.

في ضوء هذه الظروف فمن البديهي أن يفاقم وباء كورونا الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية ودول الاقليم (تركيا وإيران). ولكن – في الوقت نفسه– من الصعوبة أن نقيِّم حجم الاثار التي ستنتج عن الوباء على المنطقة في هذه المرحلة [1]، التي قد لا تنتهي إلاّ بعد التوصل لعلاج فاعل خلال الأشهر القادمة أو لقاح خلال العام القادم.

كما أنّ حساب الخسائر والآثار الاقتصادية على النمو والانتاج والتجارة العالمية وبالتالي امتداد الازمة الاقتصادية العالمية القادمة مرتبطٌ بمدة انتشار الوباء، ولن يظهر الحجم الحقيقي لذلك إلا بعد عودة الحياة الطبيعية للمجتمعات، إذ تشير أغلب

1 مدة امتداد الأزمة من الناحية الوبائية غير واضحة، بما في ذلك إمكانيات تردد العدوى وانتشارها في أنحاء من العالم لم تتعرض لها بشكل واسع لغاية الآن (مثل أفريقيا وأميركا اللاتينية وجنوب أسيا)،

التحليلات إلى توقعات بركود الاقتصاد العالمي وتباطؤ التعافي الاقتصادي لغاية عام 2022.

لقد تباينت آثار كورونا في منطقتنا لغاية الآن؛ حيث يتركز انتشار الوباء في ايران (البؤرة الاولى لانتشار الوباء الى دول الخليج والعراق ولبنان وسوريا) وتركيا. وبالطبع فإن الأرقام المتوفرة لمدى الانتشار تعتمد على مساحة الفحوصات في المجتمع وقدرة ومصداقية مؤسسات الدولة في نشر ورصد الحالات المصابة والوفيات الناتجة عن الوباء. والمفارقة في هذه الأرقام أنّ أقل دول ينتشر فيها الوباء اليوم (في منطقتنا) هي اليمن (التي سجلت أول حالة بتاريخ 10 نيسان) وسوريا وليبيا والصومال والسودان، وقد أحصت حكوماتها ما مجمله 82 إصابة وستة وفيات لهذه الدول الخمسة مجتمعة، مما يثير شكوكاً وأسئلة عن دقة البيانات والمعلومات، لذلك فإنّ أثار الأزمة على المنظومة الصحية للدول العربية كافة، وبشكل خاص الدول الأكثر ضعفاً من حيث قدراتها والأزمات التي تمر بها، لم تظهر بعد بحجمها المفترض. ولا يعني ذلك أنّ تلك الدول لن تواجه إلى حد كبير التحديات التي تواجهها إيران أو تركيا في حجم الانتشار أو أعداد الوفيات بخاصة تلك الدول التي لم تتخذ اجراءات وقائية مبكرا لضبط مستويات الانتشار وإعداد كوادرها الصحية وتوجيه الموارد نحو ادارة الازمة واحتواء الخسائر البشرية.

فإذا قارنا – على سبيل المثال– حجم الخسائر البشرية في ايطاليا او اسبانيا – بالرغم من المنظومة الصحية المتقدمة لدى تلك الدولتين– مقارنة بدول عربية وبالنسبة نفسها لعدد السكان فإن الخسائر في مصر ستتجاوز 30 الف وفاة و 3500 في تونس، وأكثر من 10 الاف في المملكة العربية السعودية، و 3000 في الأردن، و11000 في المغرب، خلال فترة لا تتجاوز الثلاثة شهور، بناء على نسب الوفيات في إيطاليا وإسبانيا والإجراءات المتخذة في المراحل الأولى للتفشي. هذا وقد تزيد الخسائر كثيرا قبل أن تتم السيطرة تماما على انتشار الوباء.

ومن الواضح أن التفشي الوبائي في المنطقة العربية ستكون له آثار اجتماعية وسياسية خطيرة بسبب الصدمة التي من الممكن أن تواجهها المنظومة الصحية

والطبية في ظرف يحتاج فيه الاف المواطنين للرعاية الطبية العاجلة في آن واحد.

إنّ مثل هذه الأزمة بنتائجها الكارثية ستقلب المجتمعات ضد قياداتها وتفقدها ما تبقى من رصيد سياسي أو ثقة لعدم قدرتها على توفير الرعاية أو الحماية لحياة مواطنيها.

وعلى الأغلب أن تؤجج مثل هذه الظروف الاضطرابات الداخلية، التي قد تظهر بشكل اوسع خلال فترة لاحقة، مع تفاقم المصاعب الاقتصادية التي ستواجه المجتمعات كافة بشكل غير مسبوق.

ومما لا شك فيه أن التحدي الأول أمام الدول العربية سيكون في قدرتها على الحد من انتشار الوباء وتوفير الرعاية الصحية الضرورية لضبط نسب الوفيات وحماية حياة مواطنيها. ويبدو حتى الآن أن الدول العربية قد تمكنت من اتخاذ إجراءات ضرورية – وإن كانت متباينة من حيث النتائج – لضبط التسارع في الانتشار، فلا نجد حتى الآن ارتفاعات خطيرة في الأرقام تصل إلى نسب إيطاليا أو إسبانيا أو بريطانيا أو حتى إيران أو تركيا، كما أنّ حالات الوفاة في مجمل الدول العربية حتى يومنا هذا حوالي 700 وفاة مقارنة بالولايات المتحدة (19 ألف وفاة) التي يقل عدد سكانها عن سكان العالم العربي، أو ايطاليا (17 ألف وفاة) التي يبلغ عدد سكانها 60% من عدد سكان مصر. لكن ذلك لا يعني أن المنطقة لم تعد تواجه خطر الكارثة الصحية. [2]

على الصعيد الوطني الأردني، فقد كانت قيادة جلالة الملك واجهزة الدولة في مواجهة هذه الازمة مثالية بالنسبة لدول المنطقة والعالم، وقد استطاع الاردن تجاوز المراحل الأكثر صعوبة في امتحان التصدي للوباء بفضل الاجراءات السريعة الجريئة، التي تم اتخاذها وتعاون المجتمع الاردني ووقوفه يدا واحدة في هذه الأزمة التي ساهمت في تعزيز ثقة المجتمع بمؤسساته، فتمكنت الحكومة من خلال وزارة الصحة والإعلام الرسمي من إعادة بناء مصداقيتها ولو مرحليا.

2 الأرقام والإحصائيات إلى حين كتابة المقال في 11 نيسان– ابريل 2020.

لكن التحدي الثاني والأصعب، هو الاقتصادي لارتباطه الوثيق بالتطورات العالمية بشكل أساسي، من ناحية الأثار الاقتصادية للوباء، التي هزت ركائز النفط والسياحة والصادرات وتدفق الاستثمار لدول المنطقة، حيث من المتوقع أن تنخفض صادرات المنطقة العربية 28 مليار دولار هذا العام نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي. وسينعكس ذلك على مستويات النمو والقدرة على الحفاظ على الاستقرار المالي وتلبية متطلبات موازناتها. وهذه الاثار ستكون مرهقة وبأثار ممتدة لسنوات على أرقام المديونية والنمو وارتفاع نسب البطالة حيث من المقدر خسارة 1.7 مليون وظيفة في القطاع الخاص في المنطقة العربية (بناء على تقديرات الاسكوا) واتساع الفئات الفقيرة مع فقدان مصادر الدخل للملايين. فالمخاطر الاجتماعية المترابطة مع استمرار الوباء وأثاره ستضع ضغوطا هائلة على قدرة الدول في إدارة متطلبات مجتمعاتها الاساسية.

ستتطلب الأزمة تدخلات من المؤسسات النقدية واجـراءات مالية تحفيزية بالإضافة الى تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، وهي جميعا متطلبات لا تستطيع معظم اقتصادات المنطقة توفيرها بشكل كاف.

حتى دول مجلس التعاون الخليجي لن تتمكن من العودة خلال المدى القريب او المتوسط إلى مستويات النمو في العقد الماضي، بالرغم من حزمة التحفيز التي أطلقتها بقيمة 97 مليار دولار، فهي تواجه هذه الأزمة وهي منهكة بعد سنوات من العجوزات والنزاعات، فبرميل النفط اليوم في أدنى أسعاره منذ عقود، إذ خسرت المنطقة العربية ايرادات نفطية منذ مطلع العام قيمتها تقدر بأكثر من 11 مليار دولار.

لذلك يمكن القول بأنّ الأزمة الحالية رفعت من مستويات المخاطر للدول الخليجية في ضوء المخاوف من استنزاف احتياطاتها وصناديقها السيادية والاستثمارية، التي انخفضت حوالي 20% أو أكثر من 2 تريليون دولار بحسب صندوق النقد الدولي. وقد يحمل العقد القادم المزيد من المخاطر على ميزان مدفوعاتها وعجوزاتها، مما سيدفعها لزيادة الضرائب وإزالة بعض اوجه الدعم والانفاق مما سيكون له أثره على اقتصادها السياسي بخاصة مع حجم الإنفاق العسكري، الذي يصل إلى 30% من

نفقات المملكة العربية السعودية على سبيل المثال.

أمّا الأردن فإنّ كلف الأزمة على اقتصاده – مع توقف العمل والانتاج لعدة أسابيع– في قطاعات واسعة– من حيث الأثر على ايرادات الموازنة المحلية ليس بكبير مقارنة بحجم الخسائر المتوقعة، خلال الأشهر القادمة، نتيجة الانخفاض في مستويات الصادرات وتوقف السياحة الاجنبية والاستثمار وأثر ذلك على استدامة الكثير من منشآت القطاع الخاص والحفاظ على الوظائف التي توفرها.

لذلك سيكون الاردن بحاجة ماسة لتمويل العجز في الموازنة وتغطية احتياجات تمويلية إضافية لمواجهة الأزمة الاقتصادية، سواء في قطاع الصحة أو الحماية الاجتماعية لمواجهة الزيادة في البطالة والفقر، مع تراجع أحوال الفئات التي تقع على هامش مستوى الفقر.

وفي إطار الظروف الحالية فإن قدرة الاردن المالية والاقتصادية على احتواء هذه الأزمة ستكون أقل مما كانت عليه في الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية والربيع العربي خلال الاعوام 2009–2012، من حيث نسبة المديونية وقدرة السياسة المالية على المناورة بالإضافة إلى الإرهاق الذي سببته معدلات النمو المنخفضة ومستويات البطالة المرتفعة خلال السنوات الاخيرة على دخل المواطن.

كما أنّ قدرة الاردن اليوم على الاعتماد على دعم الدول الخليجية ليست كما كان الحال، خلال الفترة السابقة، بل هناك مخاوف مبررة من عدم قدرة العديد من العاملين الأردنيين في الدول الخليجية من الحفاظ على وظائفهم، مما قد ينعكس على معدل البطالة ومقدار حوالات المغتربين في الخارج.

ومن ناحية أخرى يهدد وباء كورونا حصول 24 مليون لاجئ أو نازح في المنطقة العربية على الاحتياجات الأساسية والإمدادات الطبية. وليس من الواضح بعد أثر الأزمة على المساعدات الإنسانية للاجئين في الأردن سواء في إطار ما تقدمه الدول المانحة أو المنظمات الدولية، ومدى انعكاس ذلك على تمويل خطة الاستجابة الاردنية لعام 2020 بعد الانخفاض المستمر في تمويلها منذ 2017 أومن

حيث الدعم الدولي المقدم لوكالة الإغاثة، فالاتحاد الاوروبي يواجه أزمة حقيقية بعد امتحان قدرته على العمل بشكل فعال في دعم ومساعدة اعضاءه خاصة في ضوء الأزمة في إيطاليا، ليصبح مبدأ «كلٌّ لنفسه» سيد الموقف. فالاتحاد الأوروبي الآن أمام الاستحقاق الأصعب في مواجهة الأزمة المالية، وسيكون أعضاء الاتحاد نفسه بحاجة إلى دعم مالي كبير، ولا يوجد سوى المانيا التي باستطاعتها تحمل بعض العبء في حين أصبحت بريطانيا خارج اللعبة!

في الوقت نفسه من المستبعد أن تستطيع المملكة عمليا الحصول على مساعدات أميركية إضافية فوق المساعدات المتفق عليها خلال العام الحالي؛ في ضوء الظروف التي تعيشها الولايات المتحدة، التي قد تمتد إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية.

لذلك فمن الضروري السعي (على المدى القريب) للحصول على دعم طارئ من المؤسسات المالية الدولية والعربية والبنك الدولي، بخاصة فيما يتعلق بكلف خدمة المديونية وشروطها، وبهدف تجاوز الارتدادات المالية والاجتماعية لأزمة وباء كورونا، ولو مرحليا، مع التقدم بحزمة أوسع من الترتيبات التمويلية، والقيام بإجراءات للتخفيف من عبء الموازنة في نهاية الصيف القادم.

أثار الأزمة على نزاعات المنطقة

من الواضح أنّ أحد العناوين الرئيسية في حملة الانتخابات الأميركية، التي ستضع ترامب في مواجهة جوزيف بايدين، سيتموضع في أسلوب تعامل الإدارة مع تفشي الوباء. فالرئيس الأميركي الآن في سباق مع الزمن لمحاصرة انتشار الوباء وإعادة الاقتصاد الاميركي للعمل، وإعادة الملايين من فرص العمل بأسرع وقت قبل الانتخابات القادمة وهي مهمة صعبة. فقد وضعت الأزمة الحالية ظلالها على فرص الرئيس الأميركي في النجاح برئاسة ثانية، بعد أن كان يبدو متهيئا للفوز في ظل اقتصاد أميركي كان ينمو بنسب قياسية، من حيث الوظائف والأسواق المالية لغاية مطلع العام الحالي.

ومن منظور السياسة الأميركية للمنطقة؛ فعلى الاغلب ستبتعد إدارة أميركية

برئاسة بايدن عن صفقة ترامب–نتانياهو، وتسعى إلى صيغة جديدة أقرب للمواقف الأميركية السابقة، مقبولة للمجتمع الدولي والفلسطينيين، فقد وضعت صفقة ترامب– نتانياهو شروطا تضمن فشل قيام دولة فلسطينية من الناحية العملية.

وبخطّ موازٍ فإنّ نتانياهو يحاول جاهدا البقاء في السلطة والاستفادة من إرباك الأزمة الوبائية لشراء الوقت، وتثبيت مكاسبه من صفقته مع الإدارة الأميركية الحالية بالشروع بضم أراضٍ في الضفة، وضمان الفوز في معركته للبقاء في حال أصبحت احتمالية انتخابات رابعة قائمة مؤخرا إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع غانتس.

هذا وتستمر إسرائيل في الوقت ذاته ببناء علاقاتها المصلحية مع دول عربية مختلفة، بشكل غير رسمي في ظل التهديدات المتعددة والمصيرية التي تواجه الأخيرة، وبغطاء وتحفيز من الإدارة الأميركية، التي ترغب بإعادة تعريف القضية الفلسطينية من خلال الأمر الواقع، أي ما هو مفروض اسرائيليا حاليا على الأرض.

وسيكون للأثار الاقتصادية نتائج كبيرة على المواطن الفلسطيني، بخاصة مع انهيار السياحة وتوقف العمالة في إسرائيل، بالإضافة إلى الحالة الإنسانية الصعبة أصلا التي يعاني منها قطاع غزة.

ومن المفارقات اليوم أن نرى السلطة الفلسطينية تعمل جاهدة لمنع إزالة الحواجز المحيطة بالضفة الغربية ومنع خروج وعودة العمال الفلسطينيين من إسرائيل لإنجاح جهودها في احتواء انتشار الوباء داخل اراضي السلطة.

أما بالنسبة للأزمة الأميركية مع إيران؛ فنجد أنّ النظام الإيراني قد بدأ العام 2020 بشكل سيء، إذ بدأ بخسارة سليماني ثم إسقاط الطائرة الأوكرانية ومقتل عشرات المواطنين الإيرانيين دون أن يُقتل جندي أميركي واحد (في عملية الرد الإيراني على مقتل سليماني). كما سقط الاف الضحايا لفيروس كورونا، ومنهم مسؤولون كبار في النظام الإيراني، وذلك بسبب الانتشار السريع للوباء والتباطؤ في أخذ الاجراءات الوقائية الكافية في المراحل الأولى، لأسباب مختلفة حتى وصلت إيران للمرتبة الثامنة في العالم من حيث عدد الإصابات المعلنة.

كما تعاني إيران من أزمة مالية حادة، ستزداد وطأتها مع التباطؤ الاقتصادي في الصين وانخفاض أسعار النفط وتباطؤ التجارة مع الجوار. لذلك فالنظام الإيراني اليوم ليس في أفضل حالاته سياسيا أو اقتصاديا منذ سنوات. في المقابل بدت مشاعر الغضب ضد التدخل الايراني وأدواته في العراق ولبنان بارزة خلال المظاهرات العارمة في البلدين، بالإضافة إلى انتقال معظم حالات العدوى اليهما من خلال إيران.

ولم تترك الإدارة الأميركية مجالا لتخفيف القيود والعقوبات الاقتصادية على طهران، إذ تزداد المناوشات بين الدولتين، حدة في ضوء تصميم إيران على الضغط على الولايات المتحدة لإخراج قواتها من العراق، واستمرار الولايات المتحدة بتشديد الضغوط الاقتصادية على إيران، بالرغم من انشغال الطرفين بأزمة كورونا.

من المتوقع أن تحاول إيران الالتفاف على أزماتها الداخلية والخارجية عبر التصعيد على الساحة العراقية وغيرها، من خلال حلفائها، مع زيادة حجم الضغوط التي تواجهها بدلا من تبني مواقف أكثر مرونة في الفترة المقبلة. فليس من المحتمل أن نشهد تغييرا ملحوظاً على السياسة الايرانية في المدى القريب، بغض النظر عن أثار الأزمة الحالية، في ضوء غياب تحولات في النظام الاقليمي أو السياسة الأميركية، وعدم تمكّن الدول العربية من القيام بدور فاعل في إعادة بناء ميزان القوة الإقليمية، بعد تقليص موازناتها الدفاعية التي تستنزف مواردها.

لذلك غالباً ستستمر إيران بتعزيز ومأسسة دورها في العراق ولبنان وغيرها من الدول، وفي تقوية ودعم المنظمات أو الجماعات المحلية التي تبني تحالفات معها، وفي استغلال حالة الضعف البنيوية المتفاقمة في النظام الإقليمي، بالطريقة نفسها التي نجحت فيها سابقا في المنطقة.

على طرف آخر من المعادلة الإقليمية هنالك تصاعد في الدور العسكري التركي، بعد انحسار الفرص لقيام دور سياسي أوسع لتركيا، من خلال الربيع العربي، مع استعادة النظام السوري للسيطرة على معظم الأراضي السورية، كما يلاحظ دخول تركيا رسميا في النزاع المسلح في ليبيا وتعزيز موقعها كقوة إقليمية

ببناء قدراتها ودورها في حوض المتوسط وشمال أفريقيا.

مع ذلك فإنّ تركيا هي من أكثر دول المنطقة تأثرا بالوباء – بعد إيران– إذ دخل القطاع السياحي فيها (الذي يتجاوز 34 بليون دولار) في خطر. كما انخفضت احتياطاتها من العملات الصعبة (خلال الأسبوع الأخير) حوالي 17%، وهي تحت ضغوط متزايدة للجوء لبرنامج مع صندوق النقد الدولي وتحاول جاهدة تلافيه مع انخفاض قيمة الليرة التركية مقابل الدولار 10%، وتحاول – تركيا– طلب العون من خلال برامج مبادلة مع الاحتياطي الفدرالي الأميركي. فليس من المستبعد أن تؤدي احتياجات تركيا للدعم الأميركي والدولي إلى تحول تكتيكي في دورها النشط.

كل ساحات الاقتتال على الساحة العربية اليوم تدار من عواصم أجنبية إلى حد كبير؛ مما يضعف فرص التوصل لحلول داخلية أو عربية لمعظم هذه النزاعات، بالرغم من الفرصة الضئيلة في تحقيق وقف لإطلاق النار للتفرغ لمواجهة وباء كورونا في حال استفحاله على الجبهة اليمنية أو الليبية، ما قد ينتج عنه فرصاً للدبلوماسية واختراقات سياسية، مع انشغال قوى إقليمية في شأنها الداخلي مع امتداد انتشار الوباء.

من جهة أخرى لا تزال الخطورة قائمة من استعادة بعض التنظيمات الإرهابية لقوتها، في ظل الفراغ السياسي والحالة الأمنية في العراق، مع انشغال دول المنطقة والعالم في معالجة أوضاعها الداخلية. فالخطورة أن نفاجأ بعد الخروج من هذه الأزمة بانتشار «الوباء الداعشي» مجددا، بخاصة مع تأكيد تقارير دولية على انتقال بعض الجماعات المقاتلة من سوريا إلى ليبيا خلال الأشهر الماضية. وقد أصبح معروفاً أنّ تعمّق الأزمات في مناطق النزاعات، وداخل الفئات المهمشة من السكان، في ظل الازمة الوبائية الحالية، يزيد من حالة التطرف واليأس التي تراهن عليها مثل هذه الجماعات وتنمو فيها.

النظام العالمي في مواجهة الوباء

على الساحة الدولية فإنّ الأزمة الحالية قد تهيئ فرصة أفضل لتعزيز منظومة التعاون الدولي، من حيث الشفافية والسرعة في تبادل المعلومات والعمل المشترك في منع انتشار الأوبئة بما يتشابه في التعاون في مكافحة الإرهاب. فالضرورة ماسة اليوم لإعادة النظر في مستويات التعاون الدولي وقد انتشرت أوبئة مختلفة في السنوات السابقة في الصين (سارس)، و(ميرس) وايبولا في أفريقيا وأصبح حجم الضحايا غير مسبوق (منذ اكثر من مائة عام)، و80% من الضحايا هم في دول وأوروبا والولايات المتحدة، ما يعني أنّ أثار الوباء ستكون كارثية على الاقتصاد العالمي بأسره.

في الأثناء تؤثر هذه الأزمة على العلاقات الدولية، بصورة ملحوظة اليوم، فيما نراه من انتهاز للفرص من خلال «دبلوماسية كورونا»، فهنالك اتجاه لتغليب اعتبارات السياسات الوطنية أو اليمينية والحمائية في المستقبل، ويمكن استنتاج مؤشرات أولية على ذلك من خلال الاضطراب والتسابق على شراء اجهزة التنفس، أو حجزها أو منع تصدير الاحتياجات الصحية العاجلة، أو الأغذية أو منع مغادرة الأطباء والممرضين للعمل في الخارج، وغيرها من إجراءات طارئة في خضمهذه الأزمة قد يتم تجاوزها للتوصل إلى أدوات أكثر استدامة وفعالية.

كما أن سبل إدارة قوى كبرى مثل الصين وأميركا للأزمة – من الناحية الإعلامية– أو استغلالها خلال هذه الأشهر؛ لا يعني بالضرورة قلب موازين القوة أو النفوذ في العالم بهذه البساطة عبر تشويه الحقائق او المعلومات.

مع ذلك ليس من المتوقع أن تؤدي الأزمة إلى إعادة بناء منظومة الاقتصاد الدولي على نماذج «القلعة الوطنية» أو العودة إلى عصر الحروب التجارية والسياسات الحمائية التاريخية، إذ سيخرج منها الجميع خاسرا، وأول هذه الدول الصين. فربع القوى العاملة في الصين معرضة لفقدان وظائفها، وحوالي 470 مليون مواطن هندي عادوا لقراهم من مناطق عملهم، بعد فرض إجراءات مشددة. لذلك على الأغلب سيحمل الغد في طياته حلولاً ومعالجات دولية تطوّر إمكانيات وقدرات الجميع على التكاتف، ومنع تكرار انتشار الأوبئة، بالمسار المدمر، الذي رأيناه!

لن تنغلق الدول على نفسها لأنها لن تجد في ذلك أية حلول فاعلة، ولن يكون في إعادة توزيع الاستثمارات الدولية وشبكات الانتاج المترابطة عالميا جدوى عملية، لأن ذلك بحد ذاته لن يمكن الدول من مواجهة الوباء بشكل أفضل، وسيرتب عليها كلفاً اقتصادية تتجاوز كلف التعاون في مكافحة انتشار جائحة مستقبلية أو تركيز الجهود والموارد العلمية والتقنية على المستوى الدولي نحو هذه الغاية.

لذلك ستُفرض منظومة جديدة من الإجراءات بآليات التتبع الدقيق ومحاصرة بؤر الأوبئة، وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر، وتطبيق إجراءات المسح الصحي إلى جانب المسح الأمني في المطارات والحدود، باستخدام أحدث أدوات التكنولوجيا، وتعزيز القدرات الوطنية والدولية للمؤسسات المعنية بمكافحة الأوبئة.

الفرص السانحة أردنيّاً

في هذا السياق فإنّ الأردن مهيأ للعب دور متقدم، ضمن منظومة التعاون الجديدة، بسبب إمكانياته وتجربته ومصداقيته الدولية وقدراته في المجال الصحي.

ستتطلب المرحلة القادم قدراً كبيراً من التكيف، وسيتطلب جزء مهم من ذلك تعزيز الصناعات الوطنية الأساسية، من الاحتياجات المحلية، بخاصة الصحية والغذائية، ومن بناء قدرات الاكتفاء الدوائي والغذائي.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الأزمة قد سرّعت في استخدام التكنولوجيات الحديثة وتطبيقاتها في الحياة العامة عبر التعليم عن بعد، والعمل عن بعد، وحتى التفاوض عن بعد، وعقد القمم عن بعد. بالضرورة لن تكون هذه الاجراءات الاستثنائية بديلاً في المستقبل القريب عن التعاملات التقليدية، لكنها ستُستخدم بشكل متسارع في مجالات عديدة، لتقليل الكلف والوقت وزيادة الكفاءة والإنتاجية، بخاصة كلف الانتقال والسفر وكلف الخدمات والتسوق. كما سيكون هناك توسع في استخدام الروبوتات في نظام الرعاية الصحية وتطبيقات التشخيص أو التطبيب عن بعد لتخفيف الضغط على الكوادر الطبية وحمايتها واستخدام الذكاء الصناعي للتوصل إلى العلاجات بسرعة أكبر.

ولعل الفرصة سانحة اليوم ليستفيد الاردن من هذه اللحظة المواتية التي تتسع فيها الحاجة الحياتية والضرورية لأنترنت الأشياء لاستبدال العديد من الخدمات الحكومية – التي توقفت خدماتها من دون أن نلحظ غيابها أو أن تُحدث خللا كبيرا بالنسبة للمواطن– بخدمات الكترونية وتطبيقات تنفي الحاجة لمراجعة الدوائر أو شراء طوابع تلصق على المعاملات وغيرها من اليات العمل التقليدي. لدى القطاع الخاص في الأردن إمكانيات واعدة وكفاءات ساهمت خلال الأزمة بتطوير تطبيقات وبدائل مختلفة للخدمات الإلكترونية بخاصة في مجال التعليم وإدارة الازمة.

كما أظهرت حالة الحظر مدى الحاجة الحقيقية للقطاع العام في حجمه الحالي وإمكانيات التحول إلى حكومة الكترونية في مجالات أوسع، مع استغلال الموارد المتاحة من ترشيق القطاع العام بشكل أفضل لتحفيز قطاعات ناشئة ستكون محركات مستقبلية للنمو.

تشهد المنظومة العربية الأزمة الحالية وهي في حالة ضعف في مواجهة تحديات تاريخية، اقتصادية وأمنية وسياسية، وتواجه تهديدات خارجية مصيرية. ولعل الفرصة اليوم مهيأة لتعزيز منظومة التعاون العربي في ظل الحاجة الضرورية لمواجهة مثل هذه المخاطر الوبائية العارمة، عبر التنسيق الحيوي وتوحيد الإجراءات وتعزيز الاكتفاء الغذائي والدوائي والامن الانساني المشترك.

إن العديد من الدول العربية ستشهد انهيار دعائمها السياسية والاقتصادية والأمنية إذا ساءت المعطيات القائمة، وذلك يتطلب عملية «إنقاذ اقتصادي» بهدف الصمود والخروج بأقل الخسائر، ما يرتبط بقدرة الحكومات على تعزيز مصداقيتها أمام شعوبها واستعادة ثقة مواطنيها لتجاوز المرحلة الصعبة القادمة.

الخلاصة

أردنياً؛ استغلال هذه اللحظة الدقيقة في علاقة الدولة والمواطن بمثابة فرصة فريدة لتعزيز عملية الاصلاح السياسي واستدامة رصيد الثقة والاعتزاز.

لقد بني الاردن ونشأ اقتصاده في رحم الأزمات، وقد يبقى على هذه الحال. وأثبتت الازمة الحالية قوة الدولة وسرعتها في مواجهة المخاطر، وقدرتها على تقديم مصلحة المواطن وحياته وكرامته على اي اعتبار. ولعل هذه الأزمة – كذلك– تشكل نقطة بداية لتجاوز الامتحان الحقيقي في هذه المرحلة، من خلال العمل يداً واحدة في التعامل مع التحديات الاقتصادية القادمة، بالاعتماد بشكل أكبر على الذات، وابتكار الفرص للمضي قدماً.

4 هل سيتغير المشهد الإقليمي في مرحلة «ما بعد كورونا»، وكيف؟

عريب الرنتاوي

إذا كان السؤال حول «عالم ما بعد كورونا»، كيف سيكون، وأي نظام عالمي سينشأ، هو ما يشغل الباحثين في أربعة أرجاء الكوكب، فإن من الطبيعي أن يكون السؤال حول المشهد الإقليمي واتجاهات تطوره بعد أن تضع «الجائحة» أوزارها، هو السؤال الذي يتعين أن يصرف عليه الباحثون في المنطقة، جُل وقتهم وجهدهم، أخذاً بالاعتبار أن عناصر الترابط بين السؤالين، أكبر بكثير من عناصر التمايز والانفصال.

طوال العشرية الثانية من القرن الجاري، جابهت المنطقة العربية وجوارها الإقليمي، جملة من التحديات والتهديدات، بعضها يعود في التاريخ إلى مرحلة أقدم من تلك العشرية، وبعضها طرأ واستجد خلالها.. ولأن «الجائحة» من العمق و»شمول الأثر» ما يجعلها عامل تغيير "Game Changer"، في المشهدين الإقليمي والدولي، فإن الضرورة المعرفية والسياسية تقتضي تقصي الأثر الذي أحدثته وستحدثه، على جملة هذه التحديات والتهديدات، والكيفية التي ستنعكس فيها على علاقات القوى وتوازناتها بين الفواعل الوطنية واللاعبين الإقليميين المؤثرين في صياغة صورة المنطقة ومستقبلها.

يصعب في هذه الورقة (الموجزة) الوقوف عند كل تفصيل أو تناول جميع التحديات والتهديدات التي ستجابه الإقليم في مرحلة «ما بعد كورونا»، لذا سنكون انتقائيين بعض الشيء، وسنتناول أكثرها أهمية وأعمقها مساساً بأمن الأردن واستقراره ومصالحه الوطنية العليا:

أولاً: في تحدي «صفقة القرن» والعلاقة مع إسرائيل على نحو خاص، وهو التحدي الذي استغرق جُلّ اهتمام الأردنيين، حكما وحكومة ورأياً عاماً، منذ أن بدأت تتسرب أنباء المبادرة الأميركية المعروفة باسم «السلام من أجل الازدهار» والتي اشتهرت إعلامياً باسم «صفقة القرن».

لقد غطت «الجائحة» على «الصفقة»، وطغت تغطيات التفشي المتسارع لفيروس «كوفيد 19»، على أنباء «الصفقة»، لكن ذلك لا يعني تراجع التهديد، ولا ينبغي أن يقلل من فداحة الأخطار التي تحملها الصفقة والدلالات التي تستبطنها، وتحديداً لجهة التحولات في المواقف الأميركية والإسرائيلية حيال موضوعات الحل النهائي للقضية الفلسطينية، ومصالح الأردن فيها، والتبدل في مكانة الأردن من المنظورين الأميركي والإسرائيلي.

تحت ظلال «الجائحة» انعقدت الانتخابات الإسرائيلية المبكرة الثالثة (خلال أقل من عام)، وعززت نتائجها نفوذ اليمين القومي والحريدي وتمثيله في الكنيست، من دون أن تمكنه لأسباب تتعلق بخلافاته الداخلية وصراعات أقطابه الشخصية في غالبها، من التفرد بتشكيل حكومة يمينية صرف، فأُعطي التكليف بتشكيل الحكومة لتيار يميني وسط، من دون ضمانة للنجاح في التأليف، بالنظر لاعتماده على أصوات القائمة العربية المشتركة، ما عُدّ خطاً أحمر في السياسة الإسرائيلية، لا يجوز اختراقه بحال.

وتحت ظلال «الجائحة»، نجح بنيامين نتنياهو في تعزيز فرصه للحصول على رئاسة خامسة للحكومة الإسرائيلية، فهو اعتمد تكتيك «التهويل» بحجم الكارثة وخطرها المحدق، وصولاً إلى طرح فكرة «حكومة الطوارئ»، ونجاحه في استغلال الظرف الاستثنائي لإقناع خصمه أو إرغامه (بيني غانتس)، للقبول بما كان يرفضه في السابق: الانضواء تحت راية نتنياهو في إطار حكومة تناوب (وحدة وطنية)، متسبباً في تفكيك تحالف أزرق – أبيض، تاركاً رئيس الحكومة المكلف، مثل «بطة عرجاء»، على رأس كتلة من 15 نائباً فقط.

حكومة اليمين برئاسة نتنياهو، التي من المتوقع أن ترى النور خلال أيام قليلة،[1] ستعيد ترتيب أولويات الدولة والمجتمع الإسرائيليين، باستثناء أولوية واحدة، ستبقيها في صدارة اهتماماتها، ألا وهي المضي قدما في تنفيذ «صفقة القرن» من جانب واحد، والشروع في ضم المستوطنات وغور الأردن والشاطئ الشمالي للبحر الميت ... صحيح أن محادثات تشكيل الحكومة تكشفت عن تباين بين نتنياهو وغانتس حول هذه المسألة، الأول يريدها فورية ومن جانب واحد، والثاني يريدها تدريجية وبالتنسيق مع عواصم إقليمية ودولية، لكن مكانة غانتس الضعيفة في الائتلاف الحكومي، لن تجعله قادراً على فرض «حذره» على القوى اليمينية والحريدية الأكثر تطرفاً، كما أن وجهة نظر نتنياهو، ستجد من يدعمها من خارج الائتلاف الحكومي كذلك (إسرائيل بيتنا، جيشر، ونواب من حزب المعارضة الرئيس المكون من تحالف «تيلم– يعلون» و»ياش عتيد – لبيد).

إسرائيل التي انتظرت «لحظة ترامب في البيت الأبيض» بفارغ الصبر، لن تدع هذه الفرصة تمر من دون توظيفها في «شرعنة» استيطانها وتوسعها الكولونيالي، و»التيار المركزي» فيها، اليميني بامتياز، يرى في «الجائحة» سانحة لفعل ذلك، وسيعمل على ترجمة مشروعه مستغلاً انشغال دول العالم والإقليم بمواجهة الفيروس، وانصراف الفلسطينيين إلى الحجر المنزلي وإجراءات الوقاية من الوباء.

ثانياً: واجه الأردن والإقليم خلال العشرية الفائتة، خطر صعود ظاهرة الإرهاب وهبوطها، وإذا كان تنظيم «داعش» قد صار «علامة تجارية» للظاهرة بأكملها، إلا أنه في واقع الحال، لا يختصر جميع الحركات الإرهابية، المتدثرة بالإسلام، المرتبطة بأجندات محلية أو تلك المنخرطة في أجندة «الجهاد العالمي».

سقوط «دولة الخلافة» وتدمير مؤسساتها وطردها من جغرافية «سوراقيا»، لم يعن في حينه أن تهديد الإرهاب قد زال، برغم صيحات النصر التي أطلقت مبكراً في واشنطن وبغداد على وجه الخصوص، وأحياناً في موسكو ودمشق، فتهديد الإرهاب ما زال ماثلاً، وهو سيزداد خطورة في مرحلة «ما بعد كورونا»، ولسببين اثنين من بين جملة من أسباب وعوامل أخرى:

1 كُتب المقال بتاريخ 10 نيسان 2020.

أحدهما: أن عناصر التنظيم وشبكاته وخلاياه النائمة واليقظة، ما زالت كامنة في غرب العراق وجنوب الفرات والبادية السورية الشرقية والمثلث الحدودي الأردني – السوري – العراقي، وأن وجوداً كثيفاً للجماعات الإرهابية، غير مسبوق من حيث الحشد والتعداد، ما زال قائماً في إدلب والشمال الغربي لسوريا، وبحماية إقليمية «تركيا»، و»غض بصر» دولي يجري عادة تحت شعارات ومبررات إنسانية، «ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب».

وثانيهما: أن القضاء على «داعش»، «دولة» ومؤسسات وإخراجها من الجغرافيا السورية – العراقية، لا يعني القضاء على الأسباب والعوامل التي جعلت نشوء الظاهرة، ومن ثم انتشارها وتفشيها، أمراً ممكناً ... فكلتا الأزمتين، اللتين جعلتا من سوريا والعراق ارضاً خصبة لنشوء التهديد الإرهابي، بكل ما أحاط بهما من تدخلات إقليمية ودولية، ما زالتا بلا حل سياسي، أو أقله، بلا حل عادل ودائم وشامل، ترتضيه الشعوب ولا يفرض عليها، حل يفتح الطريق للمستقبل، ولا ينبثق فقط من حالة الإنهاك التي أصابت الأطراف المتصارعة.

ثمة معلومات و»تقديرات» بأن انشغال دول الإقليم والعالم، بمواجهة تفشي الفيروس الخبيء والخبيث، وانخراط دول المنطقة في مواجهة الجائحة واحتواء تداعياتها، يعطي هذه التنظيمات الإرهابية فسحة من الوقت لالتقاط أنفاسها وإعادة ترتيب صفوفها، وتعزيز قدراتها التنظيمية والقيادية، وما العمليات التي شهدتها مناطق شمال وغرب العراق مؤخراً، والهجوم المباغت لداعش على بلدة السخنة شرقي حمص، سوى إرهاصات أولية لمرحلة ما بعد كورونا، وما تستبطنه من احتمالات عودة التهديد الإرهابي من جديد.

والحال أن الوضع في سيناء ودول الساحل والصحراء، والقرن الأفريقي، ليست مختلفة عن الحال في الإقليم العربي من حولنا، فالهشاشة التي قد يتسبب بها الفيروس لأنظمة وحكومات تبدو عاجزة عن مواجهة المرض واحتواء تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، تدعو للقلق وتبعث على التحسب من خطر اندلاع هذا التهديد من جديد.

ثالثاً: هل يستأنف قطار الربيع العربي جريانه بين العواصم العربية؟

داهمت «الجائحة» العالم العربي وهو يعيش فصلاً جديداً (موجة ثانية) من فصول ثورات وانتفاضات ما بات يُعرف بـ»الربيع العربي»، والتي ضربت هذه المرة كل من العراق ولبنان والجزائر والسودان ... لقد قطعت «الجائحة» انسياب هذه الثورات، وحالت دون تحقيق أهدافها ومراميها ... لكن جمر الغضب والانتفاض، ما زال متقداً تحت الرماد، وليس من المستبعد، بل يبدو مرجحاً، أن تستأنف شعوب هذه البلدان ثوراتها وانتفاضاتها، ما أن تضع المواجهة مع الفيروس أوزارها، وبعد أن يتراجع التهديد الصحي ليتفاقم من بعده، التهديد الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الوباء وكلفه الباهظة على المال والأعمال والاقتصادات الوطنية والعالمية.

وليس مستبعداً أن تصل قاطرة «الربيع العربي» إلى محطات أخرى، غير تلك الأربعة التي مرت بها في موجته الثانية، فأغلب التقديرات الاقتصادية الجادة والرصينة، تتحدث عن فشل معظم حكومات ودول المنطقة في التعامل مع الجائحة، وأغلب التقديرات الاستشرافية تتنبأ بمصاعب جمّة، ستواجه الاقتصادات العربية الهشة أصلاً، وسط معلومات عن انهيارات متوقعة لشركات كبرى وقطاع الأعمال الصغرى والمتوسطة، وتفشي حالة الإفقار والعوز لعشرات ملايين العاملين في القطاعات الاقتصادية غير المنظمة، وانضمام ملايين العمال العرب إلى قوائم العاطلين عن العمل، وأضعافهم ممن سينضمون إلى قوائم الفقراء والمعوزين في المنطقة عموماً.

وسيزداد المشهد الاقتصادي – الاجتماعي في العالم العربي سوءاً في ضوء عاملين إضافيين:

الأول: التقديرات بتراجع حجم المساعدات والقروض الميسرة والاستثمارات الدولية في المنطقة العربية، حيث ستعطي كل دولة من دول العالم الأولوية لمواجهة أوضاعها الاقتصادية والمالية الصعبة الناجمة عن أسوأ موجة ركود اقتصادي باتت تقارن بأزمة 1929 الكبرى، وليس بأزمة 2008، وستكون هذه الدول بحاجة لتنفيذ خطط إنقاذ اقتصادية وطنية، متوسطة وطويلة

الأجل، قبل الالتفات لمساعدة الدول الأجنبية.

والثاني: أن أزمة كورونا ومترتباتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، والتي تزامن تفشيها مع دخول العالم عتبات «الركود الاقتصادي الكبير»، واندلاع «حرب أسعار النفط»، ستسرّع في اقتراب دول الخليج النفطية من لحظة انعدام القدرة على المواءمة بين نفقاتها وإيراداتها، والحاجة للانتقال من دولة «الريع» و»الرفاه» إلى دولة الإنتاج والمصادر المتعددة للدخل ... تلك اللحظة التي تنبأ صندوق النقد الدولي بحلولها في العام 2034، ولكن قبل أن يصبح «كوفيد 19» جائحة ووباءً عالمياً بامتياز.

تطور كهذا، لا يعني أن دول الخليج العربية، قد تصبح محطات مؤهلة لاستقبال قطار الربيع العربي الجائل فحسب، بل ستكون لها انعكاساتها على الدول «المتلقية على نحو غير مباشر» لعوائد النفط ومبيعاته (الأردن، مصر، لبنان وغيرها)، إن على شكل مساعدات وقروض واستثمارات، أو على شكل تحويلات للعاملين في دول الخليج، أو بفعل تقلص قدرة الأسواق الخليجية على استيراد السلع والمنتجات المصدرة إليها من هذه الدول بالوتيرة ذاتها.

رابعاً: قبل العشرية الأخيرة وفي سياقها، قبل جائحة كورونا، وبالأخص بعدها، شهد العالم العربي، انزلاق عدد من دوله إلى مستنقع «الدول الفاشلة» أو تلك التي تقف على «حافة الفشل»... حالة الاشتباك الدامي بين ثورات الربيع العربي الشعبية والثورات المضادة التي قادتها عواصم إقليمية وازنة، أدت إلى انزلاق المزيد من هذه الدول إلى قعر الفشل».

يبدو مرجحاً في مرحلة ما بعد كورونا، أن يتعمق فشل هذه الدول، وأن تحتاج إلى فترات أطول وأصعب للتعافي، بل ومن المرجح أن تنضاف إليها دول أخرى، سيما تلك التي أخفقت أو ستخفق في مجابهة الكارثة الصحية واحتواء المرض، وانهيار نظمها الصحية، وبما قد يفضي – ربما – إلى انهيارات متلاحقة في نظمها الأمنية والعسكرية والسياسية.

الدول الفاشلة، شكلت حواضن طبيعية لنشوء ظاهرة «اللاعبين اللا– دولاتيين» "Non-State Actors"، وتنامي قدرات هؤلاء اللاعبين ساهم في تعميق فشل هذه الدول، كما أن دخول أطراف إقليمية ودولية على خط الأزمات المندلعة في هذه الدول، ساعد في إضعاف الدولة الوطنية وتقوية اللاعبين اللا–دولاتيين، وتحول كثيرين منهم إلى أطراف تفوق الدولة في معادلة القوة والاقتدار (اليمن – الحوثي، لبنان– حزب الله، فلسطين – حماس، العراق–الحشد الشعبي، ليبيا – حفتر والمليشيات الداعمة لحكومة طرابلس الغرب).

الفشل المُميز لأداء بعض الدول في مواجهة الجائحة، والعجز المرجح عن احتواء تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، سيمكن لاعبين محليين من القيام بأدوار تملأ فراغ الدولة وتستثمر في عجزها ... هنا بالذات، تبدو الحركات الإسلامية على اختلاف مرجعياتها المذهبية ومدارسها الفكرية، هي الأقدر والأكثر خبرة وتنظيماً، على «ملء فراغ» الدولة، برغم الضربات القاصمة التي تعرضت في السنوات السبع الفائتة (منذ سقوط حكومة الدكتور مرسي في مصر)، وربما يشهد تاريخ المنطقة انعطافة سريعة جديدة، بعودة الروح لحركات الإسلام السياسي بعد أن راهن كثيرون على نهاية الظاهرة، وأخذوا في الحديث عن مرحلة «ما بعدها».

تاريخ هذه المنطقة، يُظهر كيفية وسرعة تحوّل «اللاعبين اللا دولاتيين» من الحقل الاجتماعي– الدعوي – الخيري – التربوي إلى الحقل السياسي وشبه العسكري وشبه الأمني ... وعلى المحللين من قادة الرأي ورجال السياسة ألا يسقطوا من حساباتها سيناريو عودة «الإسلام السياسي» بقوة إلى المسرح من جديد، واستمرار تنامي أدوار اللاعبين – اللا دولاتيين، مع تزايد احتمال تفاقم الدول الفاشلة، أو انضمام المزيد من الدول إلى نادي الفشل.

خامساً: العرب وجوارهم الإقليمي

يصعب التكهن بما ستؤول إليه أحوال دول الجوار الإقليمية الثلاث للعالم العربي (إيران، تركيا وأثيوبيا)، فهي تواجه صعوبات متفاوتة في التعامل مع «الجائحة»، وتبدو قدراتها على مواجهة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لكورونا، متباينة.. الأمر

الذي سيفضي حتماً، إلى تناقص قدراتها على مواصلة أدوارها الإقليمية وتأثيرها في تقرير اتجاه سير الأحداث والتطورات في المنطقة العربية.

من بين هذه الدول الثلاث، تبدو إيران الأسوأ حالاً، فالجائحة داهمتها وهي في ذروة خضوعها لتكتيك «اقصى العقوبات» الأميركي، فيما الحراك الشعبي والشبابي الداخلي، ينذر بانفصال هو الأخطر بين الشعب والنخبة الحاكمة، أما انتفاضتا العراق ولبنان، فقد جاءتا كتهديد مباشر ومزعزع لدورها الإقليمي و»هلالها الشيعي»... الطريقة غير النزيهة التي تعاملت بها الحكومة الإيرانية مع الوباء، والكلف المتوقعة على اقتصاداتها، في ظل العقوبات وانهيار أسعار النفط، تنبئ بمصاعب لا يمكن تقدير حجمها وأثرها على «إدامة» و»تمويل» الدور الإيراني في المستقبل.

تركيا في وضع أفضل نسبياً من إيران، فهي تتمتع باقتصاد متعدد وقوي ومفتوح على جميع أسواق العالم، وهي برغم الصعوبات الاقتصادية وتراجع أسعار صرف «ليرتها» إلا أنها ما زالت قادرة على إدارة أزمة كورونا، بفاعلية أفضل ... صحيح أن ثمة علامات استفهام عديدة رافقت إنكار تركيا لانتشار الفيروس قبل شهر واحد فقط من انتقالها إلى المرتبة العاشرة للدول المتأثرة بالجائحة، لكن الصحيح كذلك، أن لدى تركيا القدرة على التكيف مع صعوبات مرحلة ما بعد كورونا أكبر بكثير مما لدى جوارها العربي والإقليمي.

لكن أزمة كورونا، وما تثيره من جدل عالمي حول الحاجة للانكفاء لهموم الداخل وأولوياته، وتكريس الموارد لمعالجة آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية، سوف يكون لها صدى في الداخل التركي كذلك، سيما وأن سياسات أردوغان المنجرفة نحو الدكتاتورية وحكم الفرد داخلياً، وأحلامه العثمانية التوسعية في الخارج، تلقى رفضاً متزايداً من قطاعات واسعة من الشعب التركي، عبّرت عنها نتائج آخر انتخابات بلدية أجريت في البلاد.

من المتوقع أن تجد تركيا مصاعب جمّة في الإنفاق على دورها الإقليمي المتضخم، ومن المرجح أن يواجه الرئيس التركي لحظات أكثر صعوبة في استنفار

العصب المذهبي والقومي عند الأتراك، الذين ستنصرف غالبيتهم للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بدل المضي في سياسات «عسكرة الاقتصاد» وتجييش الرأي العام لخوض المعارك خارج الحدود.

أما أثيوبيا، فهي بتعدادها السكاني الذي يفوق عدد سكان مصر، تبدو قوة صاعدة اقتصادياً وسياسياً، وقد أظهرت إدارتها لأزمة سد النهضة مع مصر، قدرة فائقة على تحقيق المكاسب وتسجيل النقاط، حتى أن القاهرة لم تعد تجد في الخرطوم حليفاً لها في الخلاف مع أديس أبابا حول السد.

وعلى الرغم من أن الفيروس لم يضرب بقوة في الداخل الأثيوبي حتى لحظة كتابة هذه المقالة على أقل تقدير، ألا أن تداعياته (وآثاره على اقتصاد أثيوبيا وتجارتها الخارجية وقطاعها السياحي وقدرتها على جذب الاستثمارات والرساميل) سوف تضعف قدرة البلاد وتحد من طموحاتها الإقليمية.

لكن وبرغم التقديرات التي ترجح تراجع قدرات دول الجوار الثلاث على إدامة أدوارها وتمويلها، إلا أن ذلك لا يعني تلقائياً أن أدوارها الإقليمية في منطقتنا ستتآكل أو تتراجع على نحو دراماتيكي، ذلك أن حجم الانهيارات المنتظرة في العالم العربي جراء الجائحة، تبدو أكثر بكثير من مثيلاتها في دول الجوار، فضلاً عن أن قدرات تلك الدول على التعافي، تبدو أعلى وأسرع بكثير مما هو عليه حال معظم إن لم نقل جميع دول العالم العربي، ما يُبقي توازنات القوى بين العرب وجوارهم الإقليمي، تميل لصالح هذا الجوار، وبعضه تدخلي وطامع، تحكم سلوكه الجغرافيا مترامية الأطراف والأعداد الكبيرة من السكان فضلاً عن الإرث التاريخي الإمبراطوري.

5 الأردن في سياق عالمي وإقليمي

د. محمد خير عيادات

مقدمة

من المألوف بعد حدث كبير البدء في الحديث عن العالم ما بعد الحدث. الحرب العالمية الثانية؛ انهيار الاتحاد السوفياتي؛ الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ وعالم جديد بعد الكورونا. العالم لم يتغير بالتأكيد، ويقال إنه يتحول في بعض الأحيان. لكن التفكير بمصطلحات ثنائية يحجب فهمنا للعالم، مثل تعددية الأطراف والإنفرادية؛ التي هي واحدة من هذه الثنائيات. إن تركيزنا على التباين والجديد يمنعنا من رؤية المألوف والسائد. وهذا صحيح جداً في نهجنا بالتعامل مع السّياسات العالمية والإقليمية.

عالمياً، هناك إحياء للقومية التي يمكن للمرء أن يتتبعها إلى فترة الثمانينيات وقت انهيار الاتحاد السوفييتي والتي كانت تعد مظهرًا لهذا الاتجاه. على الرغم من احتفالنا بانهيار التحالف «الشرقي» باعتباره انتصارًا للنظام الليبرالي الذي كان صحيحًا جزئيًا، إلا أننا تجاهلنا الجانب البارز الآخر لهذا الانهيار وهو إحياء القومية الجديدة.

استمرّت مثل هذه المشاعر القومية المكتومة في التعبير عن نفسها حتى يومنا هذا؛ يمكننا رؤيتها في كل من روسيا وأوروبا الشرقية. لكن لم يقتصر انتعاش القومية هذا على أوروبا الشرقية فقط، فالصين على سبيل المثال، والتي نميل إلى نسيانها، أحيت مستقبلها الاقتصادي، والأهم من ذلك منطقها السياسي، على توجه شديد القومية.

على الرغم من إدّعاء الصين بأنها مدافعة عن العولمة، كانت الأولى في طرح وتأييد «الصين أولاً»، وحتى قبل سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «أمريكا

أولاً». كذلك أوروبا لم تكن منيعة ضد تجدد الخطاب القومي، وبريطانيا قررت التخلي عن المشروع الأوروبي على أساس قومي، أمّا بقية أوروبا فما زالت تعاني من القومية، الإقليمية، والتوجهات الأوروبية. بالنسبة للتوجهات الأوربية، فإنها على ما يبدو، نجت من الإغلاق الكامل بسبب كورونا، ولكن ظهور مشاعر جديدة يعتبر مستحيلاً.

كان رد الفعل على سياسة «أمريكا أولاً» مخادعاً ومنافقاً في أحسن الأحوال. ببساطة، أطلق ترامب على العالم ما كان عليه دائماً، بدلاً من كيف يجب أن يكون. لكن الصين وأوروبا وبقية القوى الكبرى كانت تعبر وتتصرف بشكل مختلف.

عادة ما تتصرف الدول بدافع المصلحة الوطنية حسب تصورها (enlightened/ not enlightened) بدلاً من الشعور الحقيقي بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الآخرين. حلف الناتو ليس نادياً إجتماعياً وإنّما تحالفٌ عسكريٌّ قائم على تصور التهديد المشترك والإستمرارية المشتركة. إعادة الحسابات المنفعية لدوافعها والتوزيع «العادل» أمر منطقي فقط. الولايات المتحدة تعيد التفكير في «إلتزاماتها» العالمية؛ سبقت ترامب وستستمر بعد إدارة ترامب. ترامب، بهذا المعنى، عكس وجهة نظر عالمية تستند على فكرة المصلحة والحسابات المنفعية. وفي هذا الصدد، فهو الرئيس الأقل أيديولوجية من حيث تصوره للعالم.

ترتبط فكرة إحياء القومية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المساعدة الذاتية. وتؤكد الإستجابة لفيروس كورونا هذه الفكرة (أمريكا أولاً، الإتحاد الأوروبي أولاً، الصين أولاً، روسيا أولاً، اليابان أولاً، إلخ). الإستجابة للآخرين كانت غير مهمة ومتدنية من حيث الأولوية.

العالم كما هو الآن، والمرجح تطوره في المستقبل القريب، يحكمه اعتباران؛ أولاً، المصلحة المحدّدة بالشروط الوطنية، وثانياً، فكرة المساعدة الذاتية التي ستحل محل فكرة التعاطف والتقارب السياسي. يتم تحديد الأولويات من النواحي الجيوسياسية والاقتصادية، الصادرات يمكن تحديد حجمها، والمنفعة من أي علاقة يمكن قياسها بالتساوي. إن التخلي عن التوظيف لمدى الحياة، والتقارب الشخصي

والولاء للشركات، التي ميزت نموذج العمل الياباني، أمر وثيق الصلة بفهمنا لهذا التحول العالمي. حيث أن من المرجح أن تصبح الإنحيازيات قصيرة المدى و «الاستعانة بمصادر خارجية» للتحالفات، معياراً للسياسة العالمية. الولاء والإلتزام طويلي الأمدين هم الكماليات التي من غير المتوقع أن يتحملها العالم. التوتر داخل حلف الشمال الأطلسي، والتوتر بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين يوضح هذا العالم ببساطة.

لذلك، ستزيد القوى الكبرى تركيزها (أفضليتها الجيوسياسية والاقتصادية) وتستكشف الإمكانيات والفرص التي قد يوفرها بقية العالم. من الناحية الاقتصادية، سيشبه العالم سوق الشراء حيث يتم عرض الفرص الإستراتيجية. سيكون للبيع قدرة متناقصة على المساومة؛ ستستفيد الدول الكبرى فقط من الفوضى الإقتصادية والإجتماعية التي من المرجح أن يتركها وباء فيروس كورونا في أثره؛ وعلى الأرجح لن يشهد العالم تعاطفاً متزايداً، ولكن سيشهد انتفاع من نقاط الضعف. وهذا سينطبق على جميع القوى الكبرى.

الواقع العالمي الجديد، والعلاقات الأردنية – الأمريكية

الولايات المتحدة هي حليف إستراتيجي للأردن منذ خمسينيات القرن الماضي. ولا يجب التقليل من أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لبقاء الأردن. لكن، للحفاظ على هذه العلاقات الإستراتيجية وتعميقها، الألفة والتعاطف لن يكونا كافيين. يتعين على الأردن أن يعيد تشكيل قيمته الإستراتيجية ليكون في دعم وتناغم مع الإستراتيجية الامريكية في المنطقة.

من الواضح أن الهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة هو احتواء إيران. تشكل إيران تهديداً وجودياً محتملاً لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي. يُنظر لهذا التهديد على أنه تعطيل إستراتيجي للنظام الإقليمي ومصدر رئيسي للفوضى وعدم الإستقرار. لذلك، يجب مواجهة وتحدي الوجود الإيراني في كل من العراق وسوريا، ويجب أيضاً، رفع ثمن طموح إيران في المنطقة إلى أعلى مستوى. لقد أوضحت الولايات

المتحدة أن أولويتها الأولى لاحتواء إيران هي الحد من نفوذها ووجودها في العراق. حيث أن السيطرة الإيرانية على العراق توفر للجمهورية الإسلامية فرصاً اقتصادية وإستراتيجية هائلة ستجعل إحتواء إيران أصعب بكثير في المستقبل.

الأردن قادر على أن يلعب دوراً استباقياً في دعم إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه تقليص الوجود والنفوذ الإيراني في العراق، ويجب عليه ذلك. سياسياً، الأردن في موقع جيد للعب دور هام في العراق .. وهذا من شأنه أن يجعل نشاطها السياسي أكثر قبولاً. يجب أن يشارك الأردن مع الولايات المتحدة في مثل هذا الدور السياسي المحتمل للمملكة في العراق. ستكون المزايا بالنسبة للأردن على شقين: العراق فرصة اقتصادية للأردن (سوق النفط). وثانيًا، تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدةو دول مجلس التعاون الخليجي و مصر.

احتواء إيران سيتطلب أيضاً التّقليل من وجوده ونفوذه في سوريا والوصول إلى إنهائهما. قد يشير القرار الأمريكي بخفض قواتها في شمال سوريا إلى تراجع الإهتمام الأمريكي باحتواء إيران في سوريا. لا ينبغي أن يكون هذا هو الحال حيث أن زيادة الوجود الأمريكي في سوريا هو احتمال موجود دائماً. على الرغم من ذلك، يجب أن نتذكر أن سوريا، ولأسباب إستراتيجية وليست اقتصادية، هي فرصة مهمة لإيران وتهديد إستراتيجي لجيرانها بما في ذلك إسرائيل والأردن. لذلك، فإن احتواء الوجود الإيراني في سوريا يجب أن يعكس المصالح الإستراتيجية الأمريكية الأردنية المشتركة.

يمكن لدور الأردن السياسي في تحقيق هذا الهدف أن يتخذ أشكالاً مختلفة، بما في ذلك بدء حوار سياسي مع النظام السوري. على الرغم من أن هذا الخيار محفوف بالمخاطر وقد تعارضه الولايات المتحدة على أساس أنه إعادة تأهيل للنظام السوري، قد يكون إيجاد ثغرة بين النظام وإيران في هذا الوقت من الضغوطات الإقتصادية فرصة يجب استكشافها. روسيا أيضاً، إستراتيجياً، تتعاون ضمنيا لتقليل النفوذ الإيراني في سوريا. كما أن الأردن في وضع جيد بالنظر إلى علاقاته الجيدة مع روسيا لمتابعة هذا الخيار. لذلك، لا ينبغي الإستهانة بالمصالح الإستراتيجية للأردن في

سوريا المستقرة حال تقليص الوجود الإيراني.

بالتالي، فإن إعادة تشكيل الأردن لعلاقته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة يؤكد التركيز على إنحيازه لوجهة النظر الإستراتيجية الأمريكية لإيران. إن محاربة الإرهاب هي منطقة نجح فيها الأردن ويمكن الإستفادة منها في تشكيل مثل هذا التوافق الإستراتيجي.

الأردن والسّياق الإقليمي

إن إمكانية إقامة تحالف إقليمي مستقر وطويل الأجل قليلة للغاية. ومن المرجح أن تؤدي أزمة ما بعد فيروس كورونا، على المدى القصير، إلى زيادة المنافسة بين القوى الإقليمية عوضاً عن تشكيل نظام إقليمي ذي معنى. فسيكون التحالف لغايات محددة والإستفادة من فرص المتاحة هي الغاية الأساسية.

الشرق الأوسط، وبطريقة مماثلة للتوجهات العالمية، سيوصف بإحياء أو تشكيل سياسات قومية. من المحتمل أيضًا أن تنشأ أمة ضيقة من النفعية وعدم التعاطف مع الآخرين. لا توجد قوة إقليمية رئيسية تمتلك رسالة سياسية مقبولة أو أسسًا أيديولوجية لإنشاء نظام إقليمي ذي معنى. فماذا يعني ذلك للأردن؟

تحالف الأردن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، يجب أن يظل أولوية وأن يترجم إلى سياق إقليمي العلاقات مع سوريا والعراق ودور الأردن المهم فيما يتعلق بالإثنين كما هو موضح سابقاً يعتبر مثالاً على ذلك.

هذا وقت عصيبٌ بالنسبة للأردن؛ فالوقت للكرم وشعور الصداقة ربما لا يتواجد. ولكن مع ذلك، من خلال إعادة تقييم قيمته الإستراتيجية ودوره، يمكن للأردن ضمان التوافق القوي مع الولايات المتحدة، وعلى الأرجح تعاطفاً أكبر في الإقليم. فينبغي للأردن أن يبحث دائما عن فرص جديدة محررة من القيود الغير ضرورية.

6 البيئة السياسة، التحديات الداخلية والسياسة الخارجية

د. عامر السبايلة

مقدمة

لم يشهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية أزمة حقيقية كتلك التي أحدثها انتشار فايروس كورونا. فالأجيال التي شبت على مفهوم «العالم قرية صغيرة « مترابطة ومتصلة، صُدمت اليوم بسقوط مفاهيم حرية الانتقال والتواصل البشري وعودة الانسان الى دائرته الصغيرة. أما الأخطر فهو الصدمة بالواقع الجديد، وهو واقع يستبطن محددات وضوابط تصل لحد منع الطقوس الأساسية والطبيعية للإنسان. وبالرغم من أنّ الإنسان يمتلك خاصية التكيف مع الواقع المفروض عليه إلا أنّه لا يمكن إسقاط الأثر السيكولوجي الكبير الذي يمكن لصدمة من هذا النوع إحداثه في المجتمعات.

فمن المستحيل اقناع الانسان المعاصر بمحددات لسلوكه المعتاد، أو عدم قدرته على ممارسة حياته الطبيعية وأدنى مستوىً لحرياته والمتمثل بخروجه من المنزل. ناهيك عن الصدمة الكبرى التي تواجه إنسان اليوم الذي يمكن تصنيفه كضحية لحالة متفاقمة من الاستهلاكية والاعتماد، في ظل مجتمعات تحولت الي مجتمعات غير منتجة ومشبعة بثقافة الاستهلاك.

أما الحكومات التي وقع على عاتقها التصدي لهذا الوباء وتبعاته، فإنه يجب عليها التعامل مع الحقائق الجديدة، وكذلك المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المترتبة على ذلك. فعندما يتعلق الأمر بالمشكلات الاجتماعية، لن يكون من

السهل التعامل مع مستوى الصدمة التي غزت عقول البشر بسبب الانهيار السريع لجميع جوانب الحياة وفرض قواعد وشروط جديدة. فقد كان على أغلب الدول أن تتماشى والتدابير الصارمة من الإغلاق صاحب الأثر السيكولوجي الأبرز للناس. فالعيش مع المصاعب ليس بالأمر السهل لمن لم يواجه أزمة أو مخاطر حقيقية أبدًا، بخاصة إذا كانت تلك المخاطر ذات طابع وجودي يتعلق بالإمدادات الغذائية التي باتت سلاسل توريدها تواجه احتمالات الخلل أو حتى الانقطاع.

يتمثل التحدي الحقيقي اليوم بالهزات الارتدادية لزلزال كورونا، والتي طالت الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية على السواء. وكما وقعت مسؤولية مكافحة الوباء كأولوية قصوى على عاتق الحكومات، فإن ما بعد الوباء سيشهد العودة الجبرية للدولة إلى الاقتصاد من بوابة إعادة الإنعاش ومنع انهيار قطاعات حيوية منه.

وفي ظل عودة الحمائية إلى كثير من الدول وبناء أسوار كانت قد هدمتها العولمة من قبل، فإن التفكير محلياً سيكون عنوان المرحلة القادمة. لذلك، من المهم تطوير الخطط حيث تقود الدولة عملية وطنية تقوم على إعادة الاعتبار للاقتصاد الحقيقي، والأمن الغذائي، والإنتاج الوطني والأنظمة الزراعية المتقدمة.

البيئة السياسية والمجتمعية

يعتبر الأردن إحدى الدول التي تمارس فيها الكثير من الأعمال بعيداً عن التأطير النقابي أو التنظيم المهني، ما يكسب العديد من الأنشطة الاقتصادية الطابع العشوائي واليومي، فيرتبط أجر العامل أو كسبه بعمله اليومي، سواء كان عاملاً في القطاع التجاري أم المهني،الذي يقع ضمن ما يسمى بالأعمال الصغيرة. ويكتنف هذه الأعمال هشاشة كبيرة تجاه أي اختلال، ما يجعلها غير قادرة على ضمان الاستدامة في ظل أي خلل أو طارئ.

الخطر الأكبر اليوم هو وصول الغليان المجتمعي الناجم عن الغلق لمعظم مجالات الحياة والعمل، نقطة يساوي فيها الفرد بين خطر إصابته بالفيروس وخطر الموت جوعاً بسبب الانقطاع الكلي لمصادر الدخل. فعلى الرغم من نجاح الحظر بشقيه

الجزئي والشامل في وقف تمدد الوباء، إلا أن ذلك لا ينفي غياب آلية فعالة لإيصال المساعدات والأموال لمستحقيها مما يفاقم من الانعكاسات السلبية المترتبة على الحظر.

إن استمرار الحظر لمدة أطول سيزيد من حالة الغليان المجتمعي بصورة مطردة، وسيزيد معها عدد من يخرقون هذا الحظر. وعليه سيكون من الواجب احتواء هذه الخروقات عوضاً عن الإسراف في معاقبة مرتكبيها، وبما يضمن هيبة الدولة بعيدا عن فكرة الصدام مع قطاعات من المجتمع. ذلك أن مثل هذا الصدام قد يؤدي لخلق بؤر ساخنة خاصة في المناطق التي يمكن لاعتقال بعض الأفراد المخالفين أن يثير ردود فعل ذات خلفية مناطقية او عشائرية.

كما وتجب الإشارة إلى أن خطورة خلق البؤر الساخنة يتجاوز حالة الصدام مع الأجهزة الأمنية إلى تهيئة البيئة لظهور التنظيمات الإرهابية- التي ترى في الفوضى مناخاً مناسباً للعودة للمشهد من جديد.

أما أفراد الأجهزة الأمنية والعسكرية الذين يقع على عاتقهم إنفاذ القانون والحظ، فيجب شحنهم بفكرة أن وجودهم في الشارع هو للتصدي لخطر جمعي يتربص بهم وبالمواطنين، ما يعني تغليب فكرة مساعدة وحماية الناس على صورة عقابهم، مما لا تجعل من قانون الدفاع أحكاماً عرفية.

إدارة الازمة

الجانب الاقتصادي

يواجه الاردن اليوم أزمة غير مسبوقة تضاف إلى سجل الأزمات، التي كان قد عاناها منذ التأسيس حتى الآن، وهي الأزمة التي اضطرته لاتخاذ إجراءات ذات طابع استثنائي كالعمل بقانون الدفاع. وبقدر ما للأزمة من إلحاح على اللجوء لمثل تلك الإجراءات، فإنه لا بد من الإشارة إلى الأثار الاقتصادية والسيكولوجية المترتبة عليها.

إنّ الانعكاسات الاقتصادية الهائلة للأزمة، التي طالت القطاعين العام والخاص على السواء، هي القاسم المشترك بين كل البلدان التي اضطرت محاربة هذا الفيروس على أراضيها. إلاّ أنّ تعاطي بلد ما مع الجائحة غالباً ما يتسق وخصوصيته على كافة المستويات، ما يعني ضرورة صياغة نموذج برؤية أردنية خالصة عوضاً عن استيراد نماذج مطبقة في دول أخرى.

في الوقت الذي تضطر فيه كثير من الأنشطة الاقتصادية إلى التباطؤ أو التوقف، يتوجب تجنيب تلك المرتبطة بالأمن الغذائي الانعكاسات السلبية للأزمة والإجراءات الاستثنائية المترتبة عليها. فالأولوية اليوم لأي استراتيجية قصيرة الأجل لمواجهة الأزمة تتمثّل في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز الرخاء الريفي، وفتح الأسواق للصناعات الأساسية الأخرى، وتطوير اقتصاد أكثر توازناً يخلق وظائف جديدة عبر القطاعات. وسيحتاج إنشاء ودعم الصناعة المحلية إلى الأردن لفتح أسواق أجنبية، خاصة مع الدول المجاورة، مثل سوريا والعراق.

يجب أن تحث خطة الاكتفاء الذاتي الأردن أيضًا على التفكير في أهمية إعادة الانخراط مع دول مجاورة مثل سوريا، لأن هذه المرحلة الصعبة قد تدفع البلدان التي تشترك في الحدود إلى تطوير التعاون الثنائي لتلبية احتياجاتها. فهذه تدفع الأزمة العالمية الدول إلى تبني نهج أكثر براغماتية، مع دور أقوى للدولة، واقتصاد واقعي وأسلوب جديد للعلاقات الثنائية.

الجانب الاعلامي

ان الاجراءات الاستثنائية التي فرضتها الأزمة في جوانبها الإيجابية لناحية وقف تمدد الوباء أو السلبية الناجمة عن الغلق، ليست سوى وسيلة لحماية الوطن والمواطنين على السواء. وعليه فإن الخطاب الإعلامي الرسمي يجب أن يصاغ بما يتسق مع هذه الغاية، وبما يزيل أي تعاطي سلبي مع الإجراءات الاستثنائية من قبل الدولة. ولابد من التركيز على ضخ أفكار وطنية تعزز شعور المسؤولية لدى المواطنين وتعمل على رفع منسوب التفاعل الإيجابي مع الإجراءات والقدرة على التحمل وتبديد المخاوف والاشاعات.

بالقدر الذي يشكل فيه الالتزام بمقتضيات الحجر والتباعد الاجتماعي وسيلة للحد من انتشار الوباء، فإن الإسراف في التحذير من الوباء قد يرتب أثارا سلبية على الجانب السيكولوجي للناس. وعليه فإن التوعية الصحية المشفوعة بالبعد عن التهويل تعد ضرورية، فلا ينظر إلى كورونا كطاعون بقدر ما هي نوع مميت من الانفلونزا لـ 4% ممن يصاب به فقط.

على الدولة تبني استراتيجية إعلامية قادرة على بناء حالة وطنية وفقاً لمعطيات الأزمة الجديدة من فكرة الخوف والقلق المشترك، وبالتالي العمل على استثمار هذا الواقع في إطار رفع الحس بالمسؤولية والمواطنة الفعالة والتركيز على مواجهة التحديات المشتركة من باب المسؤولية الوطنية التي يتحمل الجميع فيها مسؤولياته أفراداً ومؤسسات.

حظر التجوال

إنّ حظر التجوال والاغلاق المترتب عليه ليس سوى إجراء استثنائي لمواجهة أزمة بمدى زمني محدد، وعليه ينبغي تكريس فكرة أن هذا الاجراء مرهون بزوال المسبب وليس ابدياً. فشعور المواطن باستطالة مدة الحجر وانعدام أفق العودة للحياة الطبيعية، ينطوي على أثار نفسية واجتماعية خطيرة، قد تتسبب في كسر الحظر أو تفريغه من مضمونه.

المرونة في تطبيق إجراءات الحظر تسهم بشكل كبير في تحقيق المبتغى منه وبقدر أقل من الانعكاسات السلبية، فالهدف الأساس يتمثل في تفكيك التجمعات البشرية بما يمنع انتقال الفيروس. وهو ما يرتب الابقاء على غلق المدارس والجامعات ودور العبادة والتجمعات العامة والترفيهية، مع الالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي عند التسوق وفقاً لمعايير السلامة العالمية.

أسهمت عملية كسر الحظر لمدة 8 ساعات يومياً في التخفيف من الاثار النفسية والاقتصادية السلبية على المواطن وقطاع الاعمال على السواء، الا ان هذه العملية يتوجب ان تكون سلسلة في حلقة تنتهي برفع الحظر نهائياً. وبما ان الحظر مرتبط

بمدى التقدم في محاصرة الوباء ووقف تقدمه، فإن المزيد من الاجراءات التخفيفية تعد مطلوبة وحيوية. فلا بد من التفكير جدياُ في اعادة تشغيل العديد من القطاعات الانتاجية ذات الصلة بالأمن الغذائي والصحي للمواطنين، مع مراعاة الاجراءات التي تضمن الحد من انتشار الوباء.

في السياسة الخارجية:

جاء انتشار جائحة كورونا بصورة أقرب الى الصدمة القوية التي ضربت العالم، وبالتالي دفعت كثير من الدول الى الانتقال لمربع المواجهة المباشرة مع انتشار المرض على أراضيها. وكما الحروب تؤثر الاوبئة في العلاقات الدولية وشكلها باعتبار اننا نعيش حالة من عدم التوازن السياسي العالمي، وهو ما ينعكس على آليات العمل الدولي وأهمها التعاون الدولي بين أعضاء التركيبات السياسية المشتركة او بين المنظومات الدولية.

يتشكل في العالم اليوم بيئات سياسية جديدة تسهم في تغيير الأولويات وطريقة التعاطي في السياسة الخارجية بشكل جذري وبما قد يقود ايضاً الى أنماط جديدة من العمل المشترك.

يمكن تقييم العلاقات الخارجية اليوم وفقاً لمستويات ثلاث ضمن معايير تعتمد المدة الزمنية أو الواقع الجغرافي.

زمنياً يمكن تقسيم الازمة:

قصيرة الأمد: تتميز هذه المرحلة بالبحث عن حلول سريعة للازمة داخلياً وبطرق فردية تتوافق مع خصائص كل دولة.

متوسطة الأمد: تتميز هذه المرحلة في البدء بالبحث عن شركات استراتيجية مؤقتة مرتبطة بالأوضاع الناتجة عن أزمة الفايروس التاجي، وبالتالي تتعاظم فكرة التجارة البرية والتشاركية الضرورية لتأمين الاحتياجات.

طويلة الأمد: وهي المرحبة المرتبطة بنتائج هذه الازمة وإعادة صياغة العلاقات بين الدول وظهور التركيبات السياسية الجديدة، مما يحدد ملامح فترة طويلة قادمة من إعادة صياغة السياسة الدولية وبناء تكتل وتحالفات جديدة تأتي في فترة تشعر كثير من الدول بحاجتها الماسة للمساعدة وبتحررها من أي التزامات أيدولوجية او سياسية سابقة.

اما جغرافياً فيمكن تقسيم الازمة كما يلي:

قصيرة الامد: تتميز هذه المرحلة بتنشيط وتعزيز العلاقة مع دول الجوار بما يضمن التعاون الثنائي مع هذه الدول في التعاطي مع الازمة وطرق التصدي لتداعياتها.

متوسطة الأمد: تتميز هذه المرحلة بإيجاد صيغة للتعاون في التصدي للازمة على المستوى الإقليمي، بما ينطلق من الواقع الجيوسياسي للأردن .

طويلة الأمد: اما هذه المرحلة فتتناول العلاقات السياسية الجدية على الصعيد الدولي بما يضمن شراكة الاردن في الجهود الدولية للتصدي للوباء والتعاطي مع اثاره عالمياً ومحلياً.

في الإطار العام لابد من اتواكب السياسة الخارجية المتغيرات السريعة والبقاء على تماس وتواصل مع كافة الأطراف، والعمل على اقتناص فرص التقارب من المحيط الجغرافي عبر تعزيز العلاقات الثنائية المباشرة حيث يملك الأردن فرصة مهمة لإعادة بناء علاقات استراتيجية طويلة الأمد مع المحيط معتمداً ايضاً في هذه المرحلة على ما يملك من صناعات تحولت خلال الازمة لصناعات مهمة وأساسية مثل الصناعات الدوائية والصحية والبتروكيماوية.

التغيير في نهج السياسة الخارجية أصبح مطلباً اساسياً لا يمكن إغفاله لهذا الانتقال من مرحلة الحدود الجغرافية المعطلة أو غير الفعالة سياسية مع المحيط،فلابد أن تتحول بصورة سريعة لتخدم الواقع الأردني وديمومة الحركة الداخلية.

الفصل الثاني
السيناريوهات الدستورية والسياسات الداخلية

يتناول هذا الفصل موضوع السياسات الداخلية الأردنية وانعكاسات كورونا عليها، سواء على صعيد الاستحقاقات الدستورية أو الدروس والخيارات السياسية المستفادة من هذه التجربة.

يكتب الخبير الدستوري، ليث نصراوين الورقة الأولى عن السيناريوهات الدستورية في ظل جائحة كورونا، بينما يتناول النائب السابق والمحلل السياسي جميل النمري (في الورقة الثانية) الدروس المستفادة من كورونا والمطلوب في المرحلة المقبلة على صعيد السياسة الداخلية وإدارة الدولة للتكيف مع هذه المتغيرات، أمّا النائب نبيل الغيشان فيتناول في ورقته وضع مجلس النواب، ويدعو إلى ما يسميه بالعلاج بالصدمة لاستعادة ثقة المواطنين بهذه المؤسسة الدستورية.

1 جائحة كورونا والانتخابات النيابية لعام 2020: الخيارات الدستورية والمقترحات

أ.د ليث كمال نصراوين

لقد ألقت التطورات الأخيرة التي شهدتها الدولة الأردنية والمتمثلة بانتشار جائحة كورونا وتفعيل العمل بقانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 بظلالها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويبقى الإطار الدستوري هو الأهم، حيث من المفترض أن يشهد الأردن استحقاقا دستوريا في عام 2020 يتمثل بإجراء الانتخابات النيابية لاختيار مجلس النواب التاسع عشر، وهذا ما يثير تساؤلات حول مدى تأثير جائحة كورونا على الانتخابات النيابية القادمة.

إن المشهد الدستوري العام قبل إعلان حالة الطوارئ قد رسم ملامحه جلالة الملك عندما أعلن صراحة بأن الأردن سيشهد انتخابات نيابة صيف هذا العام، فمجلس النواب الحالي قد شارف على إنهاء مدته الدستورية في نهاية شهر أيلول القادم، حيث تنص المادة (1/68) من الدستور أن مدة مجلس النواب هي أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ نشر نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية.

وقد جاء قرار جلالة الملك بإجراء الانتخابات النيابية في الصيف القادم ليتوافق مع أحكام المادة (2/68) من الدستور التي تنص صراحة على أنه يجب إجراء الانتخاب خلال الشهور الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس. فالسيناريو الدستوري المتوقع قبل إعلان العمل بقانون الدفاع كان يتمثل بصدور الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب الحالي، وذلك تكريسا للعرف الدستوري الذي يقضي بضرورة حل المجلس كخطوة استباقية لإجراء الانتخابات النيابية. وبعد أن يصدر الأمر الملكي بإجراء الانتخابات النيابية يقرر مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب موعدها، آخذين بعين الاعتبار المدد الزمنية المقررة في قانون الانتخاب لاستكمال كافة مراحل

العملية الانتخابية المتمثلة بإعداد جداول ناخبين، وقبول الترشيحات وما يتبعها من دعاية انتخابية، وانتهاء بمرحلة التصويت والفرز وإعلان النتائج النهائية.

إن التبعات الدستورية لجائحة كورونا على الانتخابات النيابية القادمة تتمثل في المفاضلة بين الخيارات المتاحة التالية، وذلك اعتمادا على الوضع الصحي لهذا الوباء، وتبعاته على الحياة العامة في الأردن.

أولا: خيار التمديد لمجلس النواب الحالي

إن تقرير مصير الانتخابات النيابية القادمة يتوقف بالدرجة الأساسية على الظروف والمعطيات الصحية المحلية والعالمية المرتبطة بهذا الوباء، بالإضافة إلى الوقت الزمني الذي تحتاجه الدولة الأردنية لكي تعود الحياة فيها إلى طبيعتها، أو على الأقل أن يتم تخفيف القيود المفروضة على الحق في عقد الاجتماعات واللقاءات العامة كإجراء احتياطي للحد من انتشار هذا الفيروس. فالتصريحات الحكومية الرسمية تفيد بأن وباء الكورونا يعد منتهيا في الأردن بانحساره عالميا، وبإعلان منظمة الصحة العالمية انتهائه بشكل رسمي.

بالتالي، فإذا استمرت التبعات الصحية لهذا الوباء كما هي عليها الآن للأشهر القادمة بشكل يجعل من إجراء الانتخابات النيابية أمرا متعذرا، فإن الحل الدستوري المباشر يتمثل في تطبيق المادة (1/68) من الدستور، التي تعطي الحق لجلالة الملك بأن يمدد مدة مجلس النواب مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين.

إن الأصل في النظام النيابي البرلماني الكامل الذي تكرسه المادة (1) من الدستور – نظام الحكم نيابي ملكي وراثي – أن تكون هناك دورية في إجراء الانتخابات النيابية، بحيث تجرى هذه الانتخابات كل أربع سنوات وفق أحكام الدستور، وأن لا يتم اللجوء إلى خيار التمديد إلا في أضيق الحدود، على اعتبار أن التمديد يعد الاستثناء على الأصل العام، وأن الاستثناء يجب عدم التوسع في تفسيره أو تطبيقه.

وانطلاقا من هذه القاعدة، فإن التمديد لم يكن هو الخيار الأساسي في تعامل

السلطة التنفيذية مع المجالس النيابية عبر التاريخ في الأردن، حيث تم استخدامه في مناسبات محدودة جدا أهمها تمديد مجلس النواب التاسع في عام 1972 لسنتين، وذلك بسبب ظروف الاحتلال وتعذر إجراء انتخابات في الضفة الغربية المحتلة.

بالتالي، تبقى الظروف غير الاعتيادية التي تمر بها الدولة الأردنية والمتمثلة بإعلان العمل بقانون الدفاع مبررا دستوريا للجوء إلى تفعيل الاستثناء المتمثل بصدور الإرادة الملكية السامية بالتمديد للمجلس النيابي الحالي، وذلك نظرا لصعوبة إجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها الدستوري. فالنظام الانتخابي الحالي قائم على أساس اعتماد مبدأ التمثيل النسبي للقوائم الانتخابية المفتوحة على مستوى المحافظة – باستثناء محافظات عمان وإربد والزرقاء. بالتالي، فإن هذا النظام الانتخابي لا يمكن له أن ينجح في ظل بقاء القيود الحالية على الحق في حرية عقد الاجتماعات واللقاءات العامة بين المترشحين والأحزاب السياسية، لغايات تشكيل القوائم المترشحة التي ستخوض الانتخابات النيابية القادمة.

ثانيا: خيار تطبيق قاعدة «مجلس يسلم مجلس»

تنص المادة (2/68) من الدستور على ضرورة إجراء الانتخاب العام خلال الشهور الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس، إلا أنها تقضي أيضا بالقول إنه «إذا لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأسباب يبقى المجلس قائما حتى يتم انتخاب المجلس الجديد». فهذا الحكم الدستوري يفسره البعض بأنه يمكن لمجلس النواب الحالي أن يستمر حتى انتهاء ولايته الدستورية في 27 أيلول القادم ما لم يتم حله قبل ذلك، بحيث يكون هذا التاريخ هو نفسه الموعد الدستوري لبدء عمر مجلس النواب التاسع عشر، وذلك على قاعدة أن مجلس النواب الحالي سيسلم مجلس النواب القادم.

إن هذا التفسير الدستوري ينطوي على محاذير عديدة أهمها أن الدستور الأردني وإن كان لم ينص صراحة على وجوب اقتران إجراء الانتخاب العام بحل مجلس النواب، إلا أن عرفا دستوريا قد تشكل خلال السنوات السابقة يقضي بأن الحل هو الإجراء الاستباقي لتنظيم الانتخابات النيابية في الأردن. فقد صدرت الإرادات

الملكية السامية بحل جميع المجالس النيابية منذ عام 1947 باستثناء المجلس النيابي الخامس، وحتى المجالس النيابية التي أكملت مددها الدستورية، فقد جرى حلها كخطوة استباقية لإجراء الانتخابات النيابية.

إن أي محاولة لتفسير نص المادة (2/68) من الدستور لصالح إنكار الحق على السلطة التنفيذية بحل مجلس النواب من شأنه أن يخل بالتوازن المقصود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني الكامل في الأردن. فإلغاء الحق في الحل – أو على الأقل تفسيره على أنه استثناء على القاعدة الأساسية – سيترتب عليه حرمان السلطة التنفيذية من أهم أسلحتها الدستورية في مواجهة حق مجلس النواب في طرح الثقة بالحكومة، وسينجم عنه تقوية «شوكة» السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية.

إن فقه القانون الدستوري يعترف بثلاثة أنواع من أنظمة الحكم، نظام الحكم الرئاسي الذي يقوم على الفصل الجامد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع تقرير هيمنة للسلطة التنفيذية ممثلة برئيسها على السلطة التشريعية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، ونظام حكومة الجمعية الذي يقوم على أساس تركيز السلطة بيد البرلمان، وهيمنة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية. أما النظام الثالث، فهو النظام البرلماني الذي يقوم على أساس التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية دون هيمنة أي منهما على الأخرى. بالتالي، فإن حل مجلس النواب يعد استحقاقا دستوريا لا مفر منه، كونه يتماشى مع نظام الحكم النيابي البرلماني الكامل الذي كرسه الدستور الأردني.

ومن سلبيات تطبيق قاعدة «أن مجلس يسلم مجلس» تكريس صورة من صور عدم المساواة بين الأردنيين أمام القانون بشكل يتعارض مع المادة (6) من الدستور، إذ لا يعقل الحديث عن مبدأ المساواة بين المرشحين للانتخابات النيابية القادمة، في ظل وجود نواب مترشحين للانتخابات النيابية. فهم نواب بموجب الدستور إلى جانب كونهم مرشحين، وهذا من شأنه أن يزيد من فرص استغلالهم لمناصبهم النيابية لخدمة لحملاتهم الانتخابية، إلى جانب تلقيهم مكافأت العضوية في مجلس

النواب من الأموال العامة للدولة وذلك خلال فترة ترشحهم للانتخابات النيابية القادمة وأثناء إجرائهم لحملاتهم الانتخابية.

ولا يرد القول بأن مجلس النواب يمكن أن يكون في حالة عدم انعقاد عند إجراء الانتخابات النيابية القادمة، ذلك أن عدم عقد مجلس النواب لجلسات تحت القبة لا يغير في حقيقة الأمر أن أعضاء المجلس ما زالوا يتمتعون بصفة النيابة بموجب الدستور، ناهيك عن حق المجلس في عقد اجتماعات للجانه النيابية وللكتل البرلمانية أثناء فترة عدم انعقاد المجلس، وخلال فترة إجراء الانتخابات النيابية القادمة.

كما أن السوابق الدستورية لا تدعم مقترح «مجلس يسلم مجلس»، إذ لم يسبق لأي مجلس نيابي أن سلّم مجلسا آخر في ظروف اعتيادية في ظل الدستور الحالي لعام 1952، وذلك باستثناء مجلس النواب الخامس الذي انتخب في عام 1956 وأكمل مدته الدستورية وجرى التمديد له لسنة واحدة، واستمر في الانعقاد لحين انتخاب مجلس النواب السادس في عام 1961.

إن هذه السابقة اليتيمة لا يمكن الاستناد إليها للتمسك بفكرة بقاء مجلس النواب الحالي إلى حين انتخاب المجلس الجديد. فتلك الفترة الزمنية كانت استثنائية من حيث الوقائع التي شهدتها، حيث صدر القرار بتشكيل الاتحاد العربي بين الأردن والعراق في عام 1958، وما استتبع ذلك من تعديل الدستور في أيار من عام 1958 ليتوافق مع دستور الاتحاد العربي، قبل أن يعاد تعديله مرة أخرى في آب من العام نفسه لإلغاء أي أثر لدستور الاتحاد العربي. كما عُدل الدستور في عهد مجلس النواب الخامس في يناير من عام 1960 لتكريس حق الملكَ في التمديد لمجلس النواب.

ثالثا: خيار إجراء الانتخابات النيابية في العام الحالي

ويبقى الخيار الأمثل في التعاطي مع الاستحقاق الدستوري القادم هو احترام الآجال والمواعيد الدستورية وإجراء الانتخابات النيابية القادمة صيف هذا العام، شريطة أن تسمح الظروف الصحية المرتبطة بفيروس كورونا بالقدر الكافي من حرية التنقل والاجتماع الضروريتين لإتمام العملية الانتخابية.

وضمن هذا الخيار، ستصدر إرادة ملكية سامية بحل مجلس النواب الحالي تمهيدا لإجراء الانتخابات النيابية القادمة، وهذا الإجراء سيستتبعه بالضرورة استحقاقا دستوريا يتمثل باستقالة الحكومة الحالية خلال أسبوع من تاريخ الحل، مع عدم جواز تكليف رئيس الوزراء الحالي بتشكيل الحكومة التي تليها، وذلك عملا بأحكام المادة (2/74) من الدستور.

فبعد أن يصدر القرار بحل مجلس النواب الحالي مع انتهاء الدورة العادية الرابعة في شهر أيار القادم، ومع مراعاة المدد الزمنية التي يفرضها قانون الانتخاب على الهيئة المستقلة لاستكمال كافة مراحل العملية الانتخابية، يمكن إجراء الانتخابات النيابية في الصيف القادم، كما سبق وأن أمر بذلك جلالة الملك.

وفي معرض إشرافها وإدارتها للعملية الانتخابية القادمة، يمكن الطلب من الهيئة المستقلة للانتخاب اعتماد أعلى درجات الحيطة والحذر من خلال تطبيق معايير وقائية احترازية تقوم على تقليل التجمعات البشرية، وتوفير المعدات والمواد الضرورية للوقاية من هذا الفيروس.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن قانون الانتخاب الحالي رقم (6) لسنة 2016 وتعديلاته يتضمن نصوصا وأحكاما قانونية ذات صلة مباشرة بتنظيم الانتخابات والتي تعتبر بطبيعتها وقائية تتناسب مع قرار إجراء الانتخابات القادمة في ظل الظروف الحالية. ففيما يتعلق بمرحلة إعداد جداول الناخبين، فإن القانون الحالي لا يشترط تدافع الأردنيين على التسجيل في جداول الناخبين كما كان عليه الوضع في السابق، وإنما تنص المادة (4/ب) من قانون الانتخاب على أن تطلب الهيئة المستقلة للانتخاب – مباشرة وبعد تحديد موعد الانتخاب – من دائرة الأحوال المدنية والجوازات إعداد جداول أولية بأسماء من يحق لهم الانتخاب بناء على مكان إقامة الناخب في قيود الدائرة، وذلك حسب الدوائر الانتخابية المحددة بمقتضى القانون والنظام الصادر بمقتضاه.

ولغايات تنظيم عمليتي الاعتراض والطعن على جداول الناخبين المقررة بموجب القانون، فإنه يمكن لكل من دائرة الأحوال المدنية والجوازات والهيئة المستقلة

للانتخاب أن تضع القيود والضوابط التي تنظم هذه العملية وذلك لغايات الحد من أي تجمعات بشرية، إلى جانب تشجيع كلتا الدائرتين على اتخاذ الإجراءات الفنية والتقنية اللازمة لأتمتة عملية الاعتراض، بما لا يتعارض مع نصوص قانون الانتخاب والتعليمات التنفيذية الصادرة عن مجلس مفوضي الهيئة.

وكذلك الحال فيما يتعلق بمرحلة الترشيح، فيمكن الطلب من الهيئة المستقلة للانتخاب أن تقوم بتوفير الكوادر الفنية والبشرية والإمكانات اللوجستية لاستقبال طلبات الترشح من القوائم الانتخابية ومرشحيها ضمن أعلى معايير الصحة والسلامة العامة وبشكل يقلل من الاختلاط والتدافع بين المترشحين.

ويبقى التحدي الأكبر في تنظيم العملية الانتخابية في الصيف القادم مرحلة الدعاية الانتخابية وما يرافقها من لقاءات واجتماعات بشرية داخل المقرات الانتخابية. وفي هذا السياق، يمكن أن تتضافر جهود الهيئة المستقلة للانتخاب مع الأجهزة الأمنية والمؤسسات والدوائر الحكومية ذات الصلة إلى جانب البلديات والمجالس المحلية لتنظيم عملية الدعاية الانتخابية بشكل يقلل من التجمعات. كما يمكن توجيه المرشحين وقوائمهم الانتخابية إلى اتباع وسائل الدعائية الإلكترونية، وذلك في ظل توقع عدم اقبال الناخبين على تلك المواقع والمقرات الانتخابية.

وفيما يتعلق بمرحلتي التصويت والفرز وإعلان النتائج، فإن الهيئة المستقلة مدعوة أيضا لتكريس أعلى درجات الحيطة والحذر داخل مراكز الاقتراع والفرز وضمن محيطها الخارجي لضمان التباعد بين الناخبين وتوفير مستلزمات الوقاية العامة داخل هذه المراكز. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن قانون الانتخاب الحالي في المادة (37/و) منه يعطي الحق لمجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب أن يقرر إجراء عملية الاقتراع أو الفرز أو كليهما بوسائل الكترونية، على أن تحدد أحكامها وشروطها بموجب تعليمات تنفيذية تصدر لهذه الغاية.

الخلاصة والتوصيات

إن الحق في الصحة والسلامة البدنية لا يقل أهمية عن الحق في المشاركة في الحياة السياسية من خلال انتخاب ممثلين في المجلس النيابي. بالتالي، فإن مصير

الانتخابات النيابية القادمة في العام الحالي يتوقف بدرجة أساسية على الظروف والمعطيات الصحية المحلية والعالمية المتعلقة بجائحة كورونا، بحيث يكون الخيار بين التمديد لمجلس النواب الحالي في حال صعوبة إجراء الانتخابات، أو المضي قدما في إجرائها في موعدها الدستوري، ضمن سلسلة من الإجراءات والتدابير الوقائية التي تلزم الهيئة المستقلة للانتخاب بتوفيرها خلال كافة مراحل العملية الانتخابية.

إن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري له تبعات إيجابية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن. فعلى الصعيد السياسي، سيرسل الأردن رسالة دولية وإقليمية واضحة المعالم بأنه دولة قوية قادرة على مواجهة كافة الظروف والتبعات الاستثنائية، كما كان عليه الحال عند إجراء الانتخابات النيابية السابقة في عامي 2013 و2016 رغم التحديات السياسية والأمنية التي كانت تعصف بالدول المجاورة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن إجراء الانتخابات النيابية في الصيف القادم يعتبر إجراء تحفيزيا للقطاع الاقتصادي في الأردن الذي تأثر سلبا بمجريات هذا الوباء. فإجراء الانتخابات النيابية خلال الأشهر القادمة سيلقي بظلاله على قطاعات تجارية وصناعية واسعة في الدولة، وذلك من خلال تنشيط الحركة التجارية من بيع وشراء، وزيادة موارد الدولة المالية من الرسوم والضرائب.

أما على الصعيد الاجتماعي التمثيلي، فإن إجراء الانتخابات النيابية خلال الأشهر القادمة سيعطي الناخب الأردني فرصة لاختيار الممثل الأفضل له في البرلمان، وذلك على ضوء الوقائع ومجريات الأحداث التي رافقت عملية تفعيل قانون الدفاع وفرض حظر التجول في الأردن. فعلى الرغم من أن الثقة الشعبية بالمؤسسة البرلمانية قد تأثرت سلبا خلال الفترة السابقة، إلا أن إجراء انتخابات نيابية في القريب العاجل يمكن أن يشكل وسيلة شعبية لمراجعة مدى نجاح الممثلين الحاليين في تمثيل فئة الناخبين، وذلك ضمن مفهوم الديمقراطية النيابية التمثيلية التي يكرسها الدستور الأردني.

2 السياسة الأردنية في حقبة «ما بعد كورونا»

جميل النمري

رأينا وسنرى فيضا لا مثيل له من التحليلات والرؤى والتقديرات لخبراء وعلماء اجتماع واقتصاد وسياسة ومراكز ابحاث ودراسات لعالم ما بعد كورونا. ما ينطبق على العالم كله ينطبق على الأردن. نحن نتلقى المفاعيل والآثار نفسها التي تلقتها وتتلقاها الدول والمجتمعات مهما كانت خصوصياتها. وسنكون شركاء في الأزمة الأقتصادية العالمية وفقا لحجمها المتوقع وهو بحسب عديد من الخبراء اقوى من الأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008 بل ومن الكساد الكبير لعام 1929.

ومع الخسائر الضخمة المحلية نتيجة التعطل وشلل الحياة الذي فرضه الوباء سنتلقى امتداد الأزمة العالمية وأبعادها الضخمة، التي لا يمكن حصرها ولا حصر أثرها على العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية وعمل الشركات والأعمال العابرة للقارات ومكانة العملات وفي مقدمتها الدولار وواقع العولمة كله كما عرفناه حتى الأمس.

أول ما يجب لفت الانتباه له هي المفاعيل المتناقضة – أي التي تدفع في آن معا باتجاهين متناقضين – للوباء الفيروسي على كل المستويات. ان الظواهر المترتبة على هذه المواجهة غير المسبوقة سنراها نفسها في مختلف المجتمعات والاقتصادات والأنظمة السياسية، فقد ضرب الفيروس العولمة من جانب وعززها من جانب آخر. وكذلك الحال بالنسبة للدولة الوطنية والحكومة المركزية، وللفردانية الليبرالية واقتصاد السوق ومعنى الربح وللتضامن الاجتماعي ومعنى المجتمع والتشاركية والعدالة الاجتماعية.

لقد رأينا الدول تنكفئ على أولويتها الوطنية وحماية مجتمعاتها، وظهرت هشاشة وبؤس سلاسل الانتاج والتزويد العابرة للدول ورأس المال فوق الدولي، فهذه البنى ليست بالرسوخ الذي نعتقده، وظهرت الحاجة إلى أولوية الاكتفاء الذاتي للدول وعدم احتياجها للخارج في السلع والخدمات. في المقابل رأينا الوحدة الكونية والحاجة للتعاون والشراكة الانسانية في المواجهة أمام أول وباء عالمي بالمعنى الحرفي للكلمة.

لقد أعادت الأزمة مكانة الدولة المركزية وقرارات المجتمع فوق الأفراد والمصالح الخاصّة لدرجة أنّ الحديث عاد عن تأميم الخدمات العامة بل وشركات كبرى. كما ظهرت مكانة العلم ومجتمع العلماء والخبراء وتكنولوجيا التواصل فوق البيروقراطية الحكومية وأدواتها. هذا التدافع المتناقض في المصفوفات التقليدية لن يمكّننا من التنبؤ بالمسلك الذي سيأخذه وتفاعلاته، لكن سيُسفر بالتدريج عن اتجاهات جديدة تطال كل المفاهيم السائدة والمستقرة. وفي النهاية ستتكون الرواية السياسية الجديدة وهي على الأرجح ستمثل اختصارا للزمن الذي كانت تسير اليه بكل حال بالتطور الطبيعي على مدار عقود، فعلى سبيل المثال ستتسرّع نهاية القيادة الأميركية للعالم لكنها لن تنتهي باستبدالها بالصينية (بالصورة التي كانت في الأذهان لهذا السيناريو)، فالصين – هي الأخرى ستتأثر زعامتها سلبيا.

هنالك تضارب شديد في تقييمات الخبراء مع إجماعهم على أنّ التحول قادم لا محالة – والخشية أن نذهب إلى عالم قلق، شديد الاضطراب في علاقاته في غياب «الأخ الكبير» الحاكم، وقد يتمكن العالَم من الاستقرار على صياغة جديده للنظام الدولي وقوانينه وبتعريف جديد للمصالح والأعراف وسلطة القانون الدولي لتجنب الاضطراب الكبير بأمر الضرورة وتجنب المخاطر.

أيّاً يكن الأمر فسيكون أمامنا في الأردن تشخيص الموقف إقليميا ودوليا بما يمليه من تموضع جيوسياسي مستجد إلى جانب رؤيتنا السياسية الداخلية لبلدنا ومستقبله.

المقاربة السياسية لأردن ما بعد كورونا

تبدأ هذه المقاربة، بالضرورة، من الاقتصاد، وأول ما ينبغي وضعه على الطاولة هي الآثار الاقتصادية شديدة القسوة للمرحلة القادمة. الثروات والأصول الكبيرة ستنخفض قليلا، لكن بقية فئات المجتمع من المصالح المتوسطة والصغيرة إلى جانب أصحاب الدخل المحدود سيتأثرون بقسوة، وسيكون الأثر مديدا أيضا بتأثير الأزمة العالمية التي يرى الخبراء أنها أكثر قسوةً من أي حالة سابقة منذ بداية العصر الصناعي. ما يعني ضرورة وضع رؤية جريئة وابتكارية للتكيف الاقتصادي وبالضرورة بغطاء سياسي.

أول ما يجب التنبيه له أن المعالجة ليست تقنية مالية وإجرائية بل «رؤيوية» للنمط الاقتصادي– الاجتماعي المقبل، وللتوضيح نقول: إننا يجب أن نفكر في المفهوم السائد للنمو والثقافة الحالية لمفهوم الرفاه والاستهلاك. يجب أن نذهب لمفهوم القبول بأن نكون أفقر ولكن أسعد.. نعمل أكثر ونعيش بكلفة اقل. والتكيف وفق هذه القيم والمفاهيم. والخطة هي تعويض الاستحواذ على المال الضروري للأساسيات والكماليات بضمان الدولة للأساسيات ونبذ الكماليات واستبدالها بالرفاه المعنوي غير المكلف، وهو ما تتيحه التكنولوجيا والعلم والحرية بكلفة متواضعة.

يجب تقوية دور الدولة من جهة والقطاع الخاص الاجتماعي من جهة أخرى. وإعادة تعريف مكانة الرأسمال الخاص والاستثمار وإلا – إذا استمرت المفاهيم التقليدية – فنحن بالطريقة القديمة أعجز من النهوض وذاهبون إلى أزمة خطيرة اقتصادية– اجتماعية ثم سياسية. فب

الاعتماد على الوسائل التقليدية لن يمكّننا من استعادة مستوى النمو المنشود للتغلب على الأزمة. فالمقولة التقليدية عن تشجيع الاستثمار من الرأسمال الخاص وزيادة النمو لتقليل البطالة وزيادة التشغيل وإطفاء يؤر الفقر باتت كلاماً فارغاً ينتمي لحقبة انتهت؛ وهي على كل حال لم تنجح في السنوات الأخيرة للأزمة الاقتصادية؛ فكيفً في زمن الأزمة الأكثر عمقاً وشمولية؛ ذلك أنّ رأسمال سيتصرف دائما بنفس الطريقة، والمصالح المتوسطة والصغيرة ستعاني بصورة خطيرة، وستزداد

أعداد العاطلين والخريجين، بلا وظائف، وستتسع النقمة الاجتماعية، والنزاعات، والسخط، والكراهية، وستتردى الأخلاق الاجتماعية، وسيتعمق الحقد على المناصب، وسيفقد العاملون في الوظيفة العامة أخلاق الانتماء والمسؤولية، وسيكفر الناس بالمشاركة السياسية، وستكون قضية المشاركة في الانتخابات بمثابة شأن وصولي وانتهازي، وستقوم الانتخابات حصريا على شراء الأصوات والفقدان التام للمسؤولية الوطنية عند المرشحين والناخبين.

من الضروري، إذاً، أن تكون المقاربة شمولية ثقافيا وفكريا وسياسيا، فتنعكس على الخيارات والقرارات الاقتصادية. وهذا يعني أن تلتقي القيادات المالية والاقتصادية – العاملة في المناصب الحكومية وخارجها – مع «المستوى السياسي» – داخل وخارج المناصب– للتفاهم على معنى الخطط والخطوات من منظور استراتيجي كلي.

إنّ خطة استجابة سريعة للاحتياجات تعني قبول «الاستدانة من المستقبل» لتمويل الحاضر، مهما كانت قيمة الاستدانة، ولنقل إنّها مليار دينار أو ضعف ذلك وأكثر لهذا العام، أميركا وأوروبا تفعلان ذلك، وكذلك فعلوا عام 2008، وقد يتم – هذه المرة على نطاق أوسع– شراء المؤسسات المتعثرة أو شراء أسهمها. ومن المعروف أنّ الولايات المتحدة حين تطبع كميات ضخمة من الدولارات تفعل ذلك على حساب العالم كله، الذي يتعامل بالدولار، لكن الدولار ونظام العملات نفسه سيكون في أزمة هذه المرة، ولا نعرف إلى ما سيؤول، وسيكون ممكنا تجميد سداد ديوننا وفوائدها لبعض الوقت.

الدولة هي أكبر مصدر للمال والتمويل ويجب أن تدخل بقوة للمشاركة في الشركات التي يتوجب إنقاذها أو إنشاء مشاريع كبرى جديدة تعتمد العمالة المكثفة. وعلى الاقتصاديين مناقشة أفكار جريئة خارج الصندوق بالنسبة لضخ المال، وربما تخفيض قيمة الدينار، وهو بمثابة اقتطاع من كل المجتمع لتمويل كل المجتمع وعلى أمل (وخطة)تكيف المجتمع مع النمط القادم للمعيشة والانفاق وهو بالضرورة يقوم على زيادة الانتاجية والعمل وتخفيض الاستهلاك.

الخطة الاقتصادية يجب أن تتجاوز الأساليب التقليدية وتعتمد على الإدارة الحازمة، كما تجلت في مواجهة الوباء، ويجبكذلك أن تستمر (الخطة) في مواجهة تبعات الوباء، وفي الأثناء علينا صياغة «رؤية سياسية» تتجاوز الإطار التقليدي لأفكار الإصلاح السياسي تتماشى مع الضرورات المقبلة، وهي تبدو للوهلة الأولى متناقضة، ونعني تقوية وتوسيع وتعزيز الدولة المركزية من جهة، وتقوية وتوسيع المشاركة في القرار من جهة أخرى.

كيف نترجم هذا؟!

دولة قوية ومتسعة للمرحلة المقبلة: المداخلات من الأوساط السياسية الفكرية في خزانات الفكر الغربية تتحدث عن انحسار الليبرالية الجديدة وعودة قوية لدور الدولة الاجتماعي. لكن تقوية الدور المركزي للدولة – الذي برز في هذه المواجهة غير المسبوقة والمستمر للمرحلة المقبلة– يتطلب مشاركة مجتمعية بقنوات منظمة عبر مراكز وهيئات ومنظمات مجتمع مدني ودوائر استشارية، لأن المناصب البيروقراطية الحكومية أعجز من أن تدير الأمر بالطريقة التقليدية. المشاركة القطاعية والمجتمعية يجب أن تكون ملمحاً رئيساً لتوسع دور الدولة ولآلية إدارة القرار في المرحلة المقبلة.

دائرة القرار بدل دوائر: ما سبق يستدعي وضوحا واستقرارا في مركز القرار. لقد كنا نعاني من غموض مفهوم الولاية العامة للحكومة وتشتت مركز القرار في الدولة. وخلال هذه الأزمة ظهرت الحكومة كصاحبة قرار وولاية عامة، وفي الوقت نفسه ظهرت الدولة موحدة؛ يجتمع قرارها الأمني والعسكري والسياسي في مركز موحد – مركز ادارة الأزمات واللجان المشتركة فيه.

يجب أن نستمر على ذلك، ولا يجوز أن يعود انفصال مراكز القرار، بما يجلبه من شكوك وتشكيك حول مصادر القرار وآلياته، تحت الرعاية والمرجعية الملكية في تعزيز وتأكيد الولاية العامة للحكومة بمعناها الشامل لكل مؤسسات الدولة. وقد رأينا كيف أمكن في ظلّ هذا الأداء خلال أزمة الوباء أن تستعيد الحكومة الثقة والهيبة والقبول، وقد كانت قبل ذلك تواجه بالاستخفاف وقلة الاعتبار والشكوك ومنسوب ثقة في أدنى المستويات.

علينا أن نستلهم تجربة قيادة الحرب على الوباء لعبور المرحلة القادمة ولإنجاح دور الدولة الأوسع والأخطر لمرحلة ما بعد كورونا. فالإحساس بوجود مركز قرار مرئي وحقيقي، وهو الحكومة بالطبع، يفرض الهيبة والمسؤولية والثقة وتمكين الحكم. وأيضا يخلق الإحساس بجدوى النقد والمساءلة والحوار.

إدارة القرار: ستعاني القطاعات المختلفة، بصورة شديدة، في الأيام القادمة، وسوف تتضارب المطالب والمصالح والضغوط، وستكون هناك بلبلة شديدة في اتخاذ القرارات، وتلجأ البيروقراطية الحكومية – بالعادة– إلى طريق السلامة بقرارات موارية تتجنب الخيارات الملموسة التي تلقي على كاهلها مسؤوليات خطيرة.

هكذا كانت تدير البيروقراطية الحكومية الأمور عبر المتوالية المعروفة «كتبنا وكتابكم»، في دورة مملة في الفراغ بلا نتيجة، وهذه وصفة للكارثة. المسؤولون في المرحلة القادمة هم قادة «قطاعات حرب»، ويجب أن يمارس كل منهم دوره كقائد قاطع، وهكذا بدا وزير الصحة في مرحلة كورونا قائداً حقيقياً، يحظى بالحب والاحترام والتضامن، فوزير الصحة القائد في الحرب على كورونا ليس وزير الصحة الموظف برتبة وزير!

لا نتوقع بالطبع أنّ إدارة موقف في حالة طوارىء (حالة حرب) تتعلق بحياة الناس ستكون مثل المرحلة اللاحقة؛ إنما يجب استلهام هذا المثال مع خلق الأدوات والآليات المناسبة لدور القائد (في حالة سلم)، الأمر الذي يتم بشراكة مع القيادات الفاعلة (الرسمية والأهلية) في القطاع.

مشاركة النخب: إنجاح السلطة القيادية الرسمية – لمرحلة تكيف جذري مع المستجدات والتحديات– غير ممكن من دون مشاركة نخب المجتمع. ففي كل قطاع ومستوى هناك نخب فاعلية سواء بدورها الاقتصادي على رأس مؤسسات أو بدورها الثقافي والعلمي كخبراء، أو كقيادات مجتمعية، عبر مختلف البني، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني.. الخ. هذه النخب يجب إشراكها بطريقة مؤسسية جدية في الحوار وبلورة القرار.

علينا إنشاء شراكة حقيقية يومية ضاغطة – من خلال «مجالس» أو ما يشبه برلمانات من ممثلي القطاعات مع كل وزارة. إنّ مجلسا يضم بضع عشرات على الأقل من الفعاليات المميزة أو المسؤولة يجب أن ينشأ في كل قطاع مع وزارة أو أكثر من الوزارات المعنية، مثل القطاع الصحي أو السياحي والفندقي أو الزراعي او الصناعي أو الخدمات أو المقاولات والانشاءات.. الخ، ولا حاجة لإطار قانوني لهذه المجالس، التي يمكن أن تتشكل من خلال مفهوم «الباب الدوار»؛ أي أنّ عضويتها ليست بالضرورة ثابتة، ويمكن المزاوجة بين عضوية ثابتة ومتغيرة، والمتغيرة تكون بحسب موضوع البحث، ويحضر هذه المجالس القيادات المعنية في الوزارة. وستُنتج هذه اللقاءات تقليدا مُلزِماً يمتحن القدرات القيادية للوزير، الذي يجب أن يستمع ويُسمِع، ويفاوض ويُقنِع ويقتنع.

من الضروري أن تكون هذه الهيئات ميداناً حقيقياً وحيوياً لإدارة الحوار وإنضاج الموقف وتحمل المسؤولية. هناك ثمن مُرّ على الجميع – ومن أجل الجميع. وإذا كان من الضروري على أي قطاع أن يدرك هذه القرارات وحجم التضحيات المطلوب؛ فإنّ على المسؤولين أن يدركوا – هم أيضاً – بدقة واقع الحال وتأثير القرارات وجدواها، وأن يتجاوبوا مع أفضل التسويات المحتملة. إنّ «العزلة البيروقراطية»، التي يختبىء وراءها الوزراء والمسؤولون ولىّ زمانها ولن تنفع، فالزمن لم يعد لمناصب بيروقراطية لتسيير الأعمال والمهمات، بل لقيادات ميدانية قادرة ليس فقط على أخذ القرار خلسة على الورق، بل على الملأ وقيادة تنفيذه.

البرامج والخطط: كثيرٌ من الخطط والأفكار والبرامج الموضوعة من مرحلة كورونا قد تبقى صحيحة وصالحة. ويمكن أن يُشتق من البرنامج سياسات تنفيذية مناسبة للمرحلة الجديدة، وربما تعديلات تنسجم مع التوجه العام بشأن القطاعات الخدمية الرئيسة، كالصحة والتعليم والنقل. قد يعني ذلك العودة لتوسع القطاع العام منفردا أو بصيغ تشاركية (خذ مثلا المستشفيات الخاصة والمدارس الخاصة)، إذ ترتفع اليوم أصوات في المراكز الرأسمالية الرئيسية لتأميم قطاعات كاملة، كالصحة والتعليم والنقل. قد لا نذهب – بالضرورة– نحو هذا الحد الأقصى، لكن من المؤكد أن المطلوب توسع القطاع العام، وخصوصا في القطاعات الخدمية الصحة والتعليم

والنقل، وربما الماء والكهرباء والطاقة والشراكة في قطاعات أخرى.

القطاع الخاص على جانب آخر، وفي الوقت نفسه، علينا تحرير الأعمال إلى أبعد حد من البيروقراطية الحكومية، التي تثقل كاهل الأعمال بالتراخيص والتصاريح والرسوم والمعاملات العائدة لعصر الدولة الرعوية، فأحد الشروط الرئيسة في إدارة المرحلة القادمة تحرير الأعمال وتقليص البيروقراطية الحكومية.

بهذا المعنى نحن سائرون باتجاهين يبدوان للوهلة الأولى متناقضين، لكنهما من سمات الدولة الديمقراطية الاجتماعية؛ توسيع دور الدولة إلى اقصى مدى وتقليص سلطتها إلى اقصى مدى. فكل مهنة أو مصلحة أو عمل لا يعود للدولة ولا تنفق عليه فليس لها حق التدخل فيه ولا استيفاء أموال ورسوم إلا بالنسبة الدقيقة الأدنى للخدمة التي تقدم له، أي التوقف النهائي لمنطق الجباية ناهيك عن الرشوة والتنفع بسلطة المنح والمنع.

وسيؤدي التوسع في المعاملات الالكترونية – غالباً– إلى «معاملات شفافة»، ومختصرة، وخارج يد المزاجية البيروقراطية. ويتوجب تيسير المعاملات لأقصى مدى وقبول صدقية البيانات المقدمة، ووضع العقوبات القوية في حال تقديم معلومات كاذبة أو مضللة، وترسيخ مبدأ سلطة القانون الرادعة على التجاوزات وسلامة السلع والخدمات على صحة المستهلك أو حقوقه وهكذا.

بهذه الطريقة نأخذ أفضل ما لدى الدولة الليبرالية والدولة الشمولية في آن معا للمرحلة الجديدة. فالدولة يجب أن تسحب إلى أبعد مدى سلطتها البيروقراطية المعيقة – والفاسدة – أحيانا– عن القطاع الخاص والأهلي إلى جانب سياسة نشطة وداعمة لتعميق رأس المال غير العائلي والقطاع التعاوني.

العمل والعلم والتحضر: تجربة الوباء والاحتياطات – التي ستستمر لبعض الوقت– ستعزز مفاهيم وممارسات كانت آخذه ببطء طريقها، مثل العمل عن بعد واختصار المكاتب والمجمعات الكبيرة والتنقل اليومي.

إنّ استخدام الخدمات الالكترونية ومنصّات التواصل للقاءات والتطبيقات لمختلف المعاملات ستستمر وتتوسع. كما أنّ المنجزات العلمية والتكنولوجية هي التي تقرر المستقبل وترسم ملامحه، وهي التي تحل المشكلات وتخلق التغيير،ومع أنّ هذا كان معروفاً دائماً، فقد أظهرته كورونا بصورة قوية، ويجب أن نضعه في الحسبان للمستقبل، وبأسرع من الوتيرة السابقة.

سينتقل مستقبل المراكز الحضرية (المدن، والمواصلات، النقل، والوظائف، والتسوق، والخدمات، بما في ذلك الصحة والتعليم) بنسبة عالية إلى تكنلوجيا الاتصال، وعلينا بناء الخطط على هذا الأساس.التباعد الاجتماعي سيكون مطلوبا للأيام القادمة وربما لفترة أطول إذا ظل تهديد الفيروسات الجديدة، لكنه قد يكون يصبح سمة دائمة للمستقبل، فالكثير من العادات والتقليد بدأت كضرورة استثنائية قبل أن تترسخ كتقليد اجتماعي. وسيصبح الالتقاء الفيزيائي هو الندرة والاستثناء، وغالبا خارج نظام العمل ولغايات اجتماعية وترفيهية. وكل الأعمال والمعاملات، التي تتطلب حضورا فيزيائياً، ستتجه نحو اللامركزية في المحافظات والمناطق، وأيضا في الأحياء في عمان. وبدلاً من الدوائر الكبرى المركزية، سيصبح لكل حي ومنطقة الحق في وجود مجمع صغير لجميع الخدمات العامة الحكومية والبلدية والقضائية، وسيذهب التخطيط الحضري لمراعاة الحد من التنقل البعيد إلى أبعد مدىً ممكن.

– المجتمع والمواطنة: وضعت أزمة الوباء جانبا البنى التقليدية، التي تعتمد مكان السكن والعمل والعضوية المجتمعية. فتهديد الوباء تجاهل كليا انتماءات الناس العشائرية والطبقية والهوياتية من أي نوع وقيمة. حياة كل فرد تساوت وكذلك واجباته ومسؤوليات، والتهديد جعلهم جميعاً مواطنين أعضاء في المجتمع.هذا المشهد سيؤثر في الوجدان العام والثقافة المجتمعية وسيعزز تكريس مفهوم المواطنة وقيمها، ويخدم معنى دولة القانون والمؤسسات وسيكون له تدريجيا استحقاقات لاحقة.

التمثيل السياسي ومؤسسات الديمقراطية لا مجال للمجاملة بشأن البنى السياسية القائمة للمشاركة مثل البرلمان (مجلسي النواب والأعيان)، فقد ظهرت كتكوينات

فائضة عن الحاجة خلال الأزمة، وهذا بالطبع هو الاستثناء، لكن بمصارحة جريئة – وفق ما تقتضي مرحلة ما بعد كورونا– يجب القول: إنّ هذه البنى بصيغتها القائمة تستمر كعبء فائض عن الحاجة، فاقد للمصداقية، كما كانت في الماضي، يتم تحملها وتحمل أعباءها لمداراة مقتضيات التمثيل والديمقراطية السياسية. ليس مطروحا – بالتأكيد– التخلص منها، وليس هناك – في العالم– اختراع بديل لها، إنّما يتوجب وضع إصلاحات معينة موضع التنفيذ، والأمر لا يحتاج إلى تعديلات دستورية لجعل دورها معينا وفعالا وبنّاءً في المستقبل المنظور. فالديمقراطية الشكلية ستكون عبئا لا حاجة لتتحمله الإدارة والتنمية للمرحلة المقبلة، لكن المشاركة الديمقراطية الفاعلة والمقترنة بالمسؤولية القوية والكفاءة في تأدية الدور ستكون ضرورية لتمكين الدولة والبلد والمجتمع من التقدم والنهوض.

حتى الأمس قامت الرؤية للاصلاح السياسي على فكرة التمكين السياسي للأحزاب وصولا إلى مجلس نواب، من كتل حزبية برامجية حزبية وحكومات برلمانية منتخبة وفق النموذج الغربي التقليدي، لكن هذا النموذج نفسه أصبح مأزوما في الغرب قبل أن نصل أو في طريقنا المتعثر بلا نهاية للوصول اليه!

لذلك علينا الاجتهاد لرسم مقاربة مختلفة للموضوع على المدى القريب. يجب وقف الرهان – إذا كان أصلا قد وُجِد – على تطور النظام الحزبي القائم. هذه حقيقة يصرخ بها الواقع. ولا معنى للتمسك بصيغة فاشلة إلا الرغبة في إدامة الفشل، وذلك ترفٌ لا تحتمله المرحلة القادمة. يمكن اعتماد هيكل جديد للمشاركة السياسية عماده إئتلافات انتخابية عابرة للمحافظات والشرائح الاجتماعية تفرز – وفق آلية موجهة – كفاءات قيادية لمجلس النواب؛ مجلس نواب، مختصر العدد، يعمل بنظام داخلي مختلف أكثر عملية، يخدم الدور المناط به بفعالية.

والحال نفسها تنطبق على مجلس الأعيان، الذي يجب أن يكون مجمعا للخبرات والكفاءات، ولتكن الخبرات العتيقة، لكن ليس المتقاعدين المتعبين.

صيغة التجمعات السياسية الانتخابية البرامجية على المستوى الوطني تحتاج الى قوننة، وربما بديل لقانوني الأحزاب والانتخاب الحاليين. وبما أننا على أبواب

نهاية البرلمان الحالي وانتخاب برلمان جديد لأربعة أعوام قادمة، هي مرحلة «ما بعد كورونا»، فليس من المنطقي إرسال نموذج «برلمان قديم» للمرحلة الجديدة، لذلك قد نكون أمام خيار تأجيل الانتخابات لإقرار التصور الجديد البديل، ما قد يقتضي تعديلات تشريعية يجب إقرارها في أقرب فرصة.

3 العلاج بالصدمة: كيف نستعيد ثقة الأردنيين بمجلسهم النيابي؟

النائب نبيل الغيشان

مقدمة

وباء كورونا ليس مسألة صحية فقط، بل إنه بصدد أن يتحول إلى زلزال اقتصادي واجتماعي–سياسي، إذا فشلت الدول في مواجهة أثاره على المدى المنظور أوالبعيد.

لا توجد دولة في العالم لن تتغير أو لا تريد أن تتعلم من درس الوباء، فإغماض العيون هو أسوأ الخيارات في التجاوب مع المستجدات. فالتحدي الأكبر أمام الدول، بخاصة الصغيرة منها، هو التحدي الاقتصادي. لكن هذا لا يبتعد كثيرا عن التحدي السياسي وكيفية استمرار الأنظمة الحاكمة أو تأقلمها مع المتغيرات الجديدة، بخاصة ما يتعلق بالمزاج الشعبي الناقم أو المطالب بتوفير الحماية الاجتماعية لقطاعات أوسع من المواطنين.

كشف الوباء وسرعة انتشاره هشاشة بعض الدول، وعلى وجه التحديد الكبرى منها، وعرّى وحشية رأس المال، وهنا واجب التفكير بخطورة تمدد رأس المال إلى السلطة السياسية (حكومة وبرلمان) والسيطرة على قرارها عبر توظيف الأموال، لأنّ أصحاب المال يبحثون عن النفوذ السياسي، بينما الديمقراطية الحقيقة تعني توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار، وهي تشكل حماية للنظام السياسي وللأفراد من تغول السلطات على بعضها.

في الأردن وبعد تفشي الوباء، اكتشفنا أن الدولة العميقة والبيروقراطية الأردنية هما اللذان شكلا طوق نجاة للأردنيين وللبلد. فالدولة العميقة بقواتها المسلحة ومؤسساتها الأمنية شكلت مظلة حماية فائقة استند إليها الأردنيون بكل فخر، فسندت ظهورهم وقت الشدة وحمتهم وحفظت أمنهم.

أما البيروقراطية الأردنية التي أوسعناها شتما في العشرين سنة الماضية ووضعنا برنامجا للتخلص منها، وألصقنا بها كل المساوئ (عدم كفاءة، قلة إنتاجية، سوء إدارة، ترهل) لكنها بقيت وفية لتاريخها وبلدها وكانت هي الصدر الحنون والملجأ الأمين للأردنيين الذين أذعرتهم ردات فعل وتصرفات الدول المتقدمة في مواجهة الفايروس.

وهنا نقول إنه يجب النظر الى إعادة بناء الطبقة الوسطى كمشروع وطني أول شروط نجاحه إنقاذ القطاع العام؛ هذه عملية سياسية قبل أن تكون اقتصادية، لان الطبقة الوسطى هي عصب النظام السياسي وعمود استقراره.

لا يختلف اثنان على أن الفايروس سيزعزع استقرار الاقتصاديات الدولية وينتج أشكالا جديدة من العلاقات الدولية، وفي موازاة ذلك فإنّ البنى السياسية المحلية يجب أن تتأقلم مع التغيرات الدولية وخاصة الاقتصادية والسياسية منها.

والسؤال هنا، هل سننجح نحن في الأردن في اختبار فرض الحوكمة على نظامنا الديمقراطي؛ فيكون الإنسان وحياته ورضاه ومشاركته محور اهتمامنا؟ وهل نذهب باتجاه مراجعات حقيقية في بلورة معطيات سياسية واجتماعية جديدة توسع المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي؟

هيبة (صناديق الاقتراع) ومجلس النواب الأكثر تضررا!

لم يكن نظامنا الديمقراطي بأحسن حال قبل انتشار الوباء، فجاء فايروس الكورونا ليزيد هموم بنيتنا السياسية وبالذات مجلس النواب الثامن عشر، بعد توالي تدني نسب شعبية المجلس المنتخب في العشرين من أيلول عام 2016، والتي وصلت

في آخر استطلاع لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية إلى 14%، وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ الحياة النيابية منذ 1989.

وقد أحست رئاسة المجلس بالخطر وعلّقت جلساته اعتبارا من 15 آذار، ولا يبدو أن هناك مؤشرات على عودة المجلس إلى الانعقاد لإكمال دورته العادية الرابعة في العاشر من أيار 2020، فيما تنتهي المدة الدستورية للمجلس في السابع والعشرين من أيلول المقبل.

وكانت التعديلات الدستورية في عام 2011 قد أرست قواعد جديدة في الحياة النيابية ألغت بموجبها إمكانية وجود فراغ دستوري في السلطة التشريعية، لذلك جاءت تصريحات جلالة الملك عبد الله الثاني بإجراء انتخابات في الصيف المقبل لتؤكد استمرارية المؤكد، ونفي الإشاعات حول التمديد لمجلس النواب.

وكانت السيناريوهات تذهب في اتجاهين:

الأول– حل مجلس النواب بإرادة ملكية سامية، وعندها يتوجب على الحكومة الاستقالة، خلال أسبوع مع عدم جواز تكليف رئيسها بتشكيل حكومة جديدة.

الثاني– يشير إلى ترك مجلس النواب يكمل مدته الدستورية، وإجراء الانتخابات قبل السابع والعشرين من أيلول المقبل، والهدف هنا ليس إطالة مدة المجلس بقدر ما هو الحفاظ على الحكومة وبالذات رئيسها.

لماذا تفقد المجالس النيابية شعبيتها سريعا؟

لوحظ منذ عودة الحياة النيابية أن الثقة الشعبية في المجالس المنتخبة في انحدار متوالٍ، والتفسيرات متعددة، فمنها من يعزي الأمر إلى قوانين الانتخاب التي لم يثبت شكلها او نظامها الانتخابي، حتى إن قانون الانتخاب الواحد لم يطبق مرتين متتاليتين، وكانت كل دورة انتخابية تجري بقانون جديد.

وليس سرا إن قلنا إن قوانين الانتخاب –بما فيها الحالي– لم تحظَ بتوافق وطني،

وهناك – باستمرار– انتقاد شعبي ونيابي وحزبي للقوانين الانتخابية، لأنها تشجع على الفردية وغياب الحياة الحزبية والسياسية الحقيقية.

وهناك من يضع اللوم على الناخب الذي ما يزال لا يأخذ العملية الانتخابية على محمل الجد كعمل سياسي وتمثيلي لمصالح الناخبين، وبالتالي فإنّ أغلبية الناخبين تميل في ممارسة حقها الانتخابي إلى المجاملة وانتخاب القريب أو الصديق أو الجار أو يلجأ (بعضهم) إلى بيع صوته وقبض ثمنه.

وإذا عدنا الى الانتخابات الأخيرة (2016)، نجد أن نسبة الاقتراع الشعبي على مستوى المملكة بلغت 36.3 % من مجموع الناخبين الواردة أسماؤهم في جداول الاقتراع. وهذا يعني أن أكثر من 63% من الناخبين الأردنيين لم تشارك أصلا في العملية الانتخابية، وبالتالي هي غير مهتمة أو لا تعترف بها ولا بنتائج صناديقها.

لا نريد التوسع في عرض قائمة أعداء المجلس النيابي الجديد، والذين تطول قائمتهم، ابتداءً من المرشحين الخاسرين في الانتخابات ومرورا بالمقاطعين للاقتراع (وهم الأغلبية) وبائعي الأصوات وأصحاب محلات تأجير الصيوانات والكراسي وأجهزة الصوت، وانتهاءً بأصحاب محلات الحلويات والمطابع ووسائل الإعلام. جميع هؤلاء من مصلحتهم بأن تجرى الانتخابات كل سنة وليس كل أربع سنوات.

هل التمثيل النيابي حقيقي؟

نعم. التمثيل النيابي تحت القبة غير حقيقي. بدليل أن الإشاعات تلاحق مجلس النواب الجديد، منذ ظهور نتائج الانتخابات، وتبدأ الماكينة تبث بأنّ هذا المجلس (مش مطول)، وأنه لن يكمل مدته الدستورية. ثم يأتي أسلوب العمل النيابي القائم على الفردية المطلقة رغم وجود الكتل النيابية التي لم تضف جميعها (ما عدا كتلة جبهة العمل الإسلامي) الى العمل النيابي أية قيمة مضافة للعمل الجمعي والسياسي، ويضاف إليها التصرفات الفردية (غير المسؤولة او الصبيانية) تحت القبة او خارجها لبعض النواب لتعطي المناهضين للمجلس النيابي وقودا دائما لمهاجمته والإساءة إليه.

ولا ننسى أن سكوت أو تغاضي الدولة وأجهزتها، بخاصة الهيئة المستقلة للانتخاب، عن عمليات شراء وبيع الأصوات بشتى الطرق المكشوفة، هي الإساءة الأولى التي ترتكب بحق المجالس المنتخبة وتسيء للنظام السياسي نفسه، لان شراء ذمم الناس أكبر عملية تزوير يمكن أن يعاقب عليها القانون.

تراجع الثقة بالنواب أم في المجلس النيابي؟

للأسف الهجوم ومعاداة مجلس النواب يبدأ بالنواب كأفراد وينتهي بمجلس النواب كمؤسسة وسلطة تشريعية، وهي عماد النظام السياسي الأردني بحسب الدستور، حتى إن الرأي العام لم يعد يفرق بين النواب أنفسهم كأفراد، بخاصة أولئك الذين يسجلون أداءً جيدا أو مميزا، بل إنّ العداء انتقل إلى المجلس النيابي كمؤسسة دستورية، وهي النقطة التي لم تعرها الدولة، وليس الحكومة فقط، اهتماما. فمن الطبيعي أن يهاجَم نائب أو آخر أو مجموعة أو كتلة على أدائهم النيابي، لكن أن يصل العداء إلى المؤسسة الدستورية ورفض وجودها بالأساس والتحريض عليها. فذلك خطر داهم على مجمل النظام السياسي، لأن مجلس النواب هو إحدى الزوايا الثلاث التي يقوم عليها النظام السياسي الأردني (نيابي ملكي وراثي – سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية).

كانت الحكومات المتتالية تسكت عن الإساءة التي توجه لمجلس النواب وعلى شيطنته في وسائل التواصل الاجتماعي، وكانت بعض الحكومات تساهم بها عن قصد وعن غير قصد، وما جرى في الفترة الأخيرة من تهميش لمجلس النواب وتجاهله في إطار الجهد الوطني المبذول لمكافحة وباء الكورونا آخر دليل على ذلك بل وخير دليل.

هل سيعود المجلس النيابي للانعقاد؟

بكل بساطة الحكومة في إطار جهودها لمكافحة الوباء والتعامل مع آثاره الاقتصادية الأكثر خطورة من الوباء، لن تستغني عن مجلس النواب، بل هي بحاجة الى جلسة قبل نهاية الدورة العادية أو في دورة استثنائية تعقد لعدة أيام من اجل

مناقشة وإقرار مشروع قانون ملحق موازنة، الذي يهدف إلى إجراء المناقلات المالية في قانون الموازنة العامة لسنة 2020، التي لا يبيح الدستور إجراءها إلا بتمرير مشروع قانون يقره مجلس الأمة.

ما مصير المجلس النيابي الحالي؟ متى تجرى الانتخابات؟

لا أحد يعرف متى ستنتهي آثار وباء الكورونا، ومتى يمكن إجراء الانتخابات؟ لكن لا يبدو في الأفق المنظور أن الانتخابات ستجري كالمعتاد بحل المجلس وإجراء الانتخابات خلال الأربعة شهور التالية، والاحتمال الأكبر (إذا سارت الأمور على خير بعد شهر تموز) أن تجري انتخابات لكن من دون حل المجلس، بل تجري على قاعدة مجلس يسلم مجلس، بالرغم من أنّ قرار حل المجلس النيابي يأتي عادة من أجل تلبية مطالب الإرادة الشعبية وإعطاء جلالة الملك والدولة الكلمة الفصل في ذلك. وهو قرار عادة لا يمكن أن تتوانى عن تنفيذه الدولة.

نصائح لإجراء الانتخابات التالية

لنتفق بداية أن سمعة العملية الانتخابية الأردنية تضررت كثيرا في متوالية هندسية حتى وصلت اليوم إلى أسوأ مراحلها. إذاً، وفي ضوء ذلك، كيف يمكن تغيير المزاج الشعبي وجعله يشارك في العملية الانتخابية القادمة بنفسية جديدة وبكثافة مقبولة؟

يجب أن يكون مفهوما بأنّ انتخاب مجلس نواب قوي يمثل مصالح الأردنيين لا يشكل خطورة على النظام السياسي أو تحديا له، بل هو رديف مهم ويضفي شرعية شعبية حقيقية على العملية السياسية، ويضع السلطات بموازاة بعضها البعض، تحت رعاية رأس السلطات جلالة الملك.

إن الانتخابات التي لا تجدد النخب السياسية ولا توسع المشاركة الشعبية أو لا تجدد البرامج السياسية هي انتخابات فائضة عن الحاجة ومضيعة للوقت وتضر بسمعة النظام السياسي لا بل تشكل خطورة غير منظورة في المستقبل.

أعلن جلالة الملك عبد الله الثاني عن إجراء انتخابات نيابية في الصيف المقبل،

وهذا التزام ملكي في الظروف الطبيعية، لكن ظهور فايروس كورونا قد يكون عاملا مهما في تغيير خطط الدولة.

لنفترض أن الانتخابات ستجري، إذن ما هي شروط نجاحها؟ كيف نقنع الأردنيين بان الانتخابات المقبلة مختلفة عن سابقاتها؟ وما هي شروط استعادة مجلس النواب المقبل للثقة الشعبية؟

من أجل إقناع الناخبين بالتوجه إلى صناديق الاقتراع بنسب تفوق الخمسين بالمئة، لا بد من خطوات منظورة وغير منظورة لاستعادة ثقة الناخب بصناديق الاقتراع، وهذا يحتاج إلى إحداث صدمة في المجتمع الأردني بهدف كسر الأنماط السائدة وإعادة بناء جسور الثقة الشعبية عبر خطوات أهمها:

يجب على الدولة التأكيد على أن وجود مجلس النواب واستمرارية انتخابه في مواعيد معروفة وثابتة هي استراتيجية وطنية غير خاضعة للمساومة أو التشكيك. ويجب التأكيد على أن كل مجلس نيابي يجب أن ينهي مدة الدستورية (أربع سنوات شمسية) وأنّ الانتخابات تجري وبوجود المجلس النيابي على قاعدة مبدأ «مجلس يسلم مجلس». وفي ذلك رسالتان مهمتان:

الرسالة الأولى، إعطاء جدية لعملية الاقتراع وبالتالي التأكيد للناخب الذي مارس دوره بكل وطنية وعلى أسس سياسية حقيقية بأنّ من انتخبه سينهي كامل مدته الدستورية وفي ذلك مكافأة له.

والرسالة الثانية لمن لم يشارك في العملية الانتخابية أو باع صوته أو انتخب على أسس عشائرية أو مناطقية بأن يجب عليه أن يتحمل وزر خياره في صندوق الاقتراع وأن يتحمل نتائج تصرفه أربع سنوات كاملة.

لا بديل عن إجراء تغيير على قانون الانتخاب من أجل تشجيع الأحزاب والشخصيات الوطنية وأصحاب الكفاءة على خوض الانتخابات (لأنّ الكثير منهم استنكف عن الترشيح). والتغيير المنشود لا بد أن يشجع العمل السياسي المنظم

ووضع قيود أكثر صرامة على الشروط الترشيح وتخفيض عدد أعضاء مجلس النواب بما لا يزيد عن بالمئة.

وحتى لو لم يجرِ تغيير على النظام الانتخابي، فإنّ الأمر لن يكون كارثة، فمهما كان القانون سيئا أو (لا يحظى بالتوافق)؛ فإن الأهم منه إجراء الانتخابات بنزاهة وعدالة، وعدم البحث عن مبررات لرفع نسب الاقتراع والمقصود هنا إنهاء ظاهرة بيع وشراء الأصوات نهائيا وبقرار سياسي لأن القانون يجرم ذلك، لكن من دون أن نلمس إجراءات فعالة.

هناك عدد من النواب من الذين ساهموا في تدنى ثقة الناس في المجلس النيابي لا بد أن يختفوا من تحت القبة في المجلس المقبل وعددهم قد لا يزيد عن 15 شخصا، بعضهم يحظى برعاية رسمية، ويمكن بسهولة إنهاء وجوده برفع الغطاء عنه. لكن المشكلة في النواب الذين لهم قواعد شعبية قوية، وبعض هؤلاء يفوز نتيجة ضخ الأموال وشراء الأصوات، وهنا يمكن إغلاق تلك (الحنفية) ومنعه من شراء الذمم لينتهي، وبعضهم الأخر يفوز بقواعده العشائرية والمناطقية وهؤلاء يمكن أن يكون مكانهم في مجلس الأعيان.

وإذا تم انتخاب المجلس الجديد، فإنّ المطلوب العمل لوضع أسس ومعايير جديدة للعمل النيابي، ابتداء من تعديل النظام الداخلي للتشدد في مسألة غياب النواب عن الجلسات وحصر العمل تحت القبة بالكتل النيابية.

يجب على الدولة أن تكون واضحة في ترسيم علاقة جديدة بين المجلس النيابي والحكومة، تقوم أولا على إلغاء العرف المتواتر عند النواب بأن قرار إسقاط الحكومة ليس بيدهم وأكبر منهم، لكن في الوقت نفسه لا يمكن أن تترك الأمور بحيث تصبح عملية إسقاط الحكومة ممارسة دائمة. والمطلوب هنا من أجل رفع شعبية النظام السياسي أولا واستعادة الثقة بمجلس النواب كمؤسسة دستورية لا بد أن يقوم مجلس النواب في السنوات المقبلة بحجب الثقة عن حكومة حتى يكسر التابو لدى النواب والرأي العام.

خلاصة القول: أننا وصلنا في العملية السياسة، وبالذات النيابية، إلى طريق مسدود يفضي إلى مفترق طرق، الأول الاستمرار في المسار الحالي، وهذا خطير على مستقبل الدولة، والثاني تصحيح المسار وإعـادة النظر في مجلس النواب انتخابا ودورا، واستعادة ثقة الناس به. فمهمة الدولة الاستمرار في إدارة الانتقال الديمقراطي، والإصلاح السياسي عملية متواصلة أكدها جلالة الملك. فمن يعاند التغيير سيجرفه التيار ومن ينجو هو من يتأقلم مع التغيير ومطالب الناس.

الفصل الثالث
السياسات الاقتصادية في مرحلة كورونا وما بعدها

يمثّل الجانب الاقتصادي أحد أهم الجوانب المتأثرة بسياسات كورونا، إذ تتوقع مصادر متخصصة عديدة حالة من الركود الاقتصادي الدولي، وتشير المعطيات إلى أزمات اقتصادية ومالية ستمر فيها غالبية دول العالم. ويبدو الاقتصاد الأردني أمام امتحان حقيقي في مواجهة هذه التداعيات، على أكثر من صعيد، اقتصادي، ومالي وعمّالي من حيث سوق العمل ومعدلات البطالة.

في هذا الفصل يعرّف المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات– وزير التخطيط والطاقة الأسبق، د. إبراهيم سيف الخيارات المتاحة أمام الحكومة في التعامل اقتصادياً مع كورونا، بعد أن يقدّم قراءة في الإجراءات التي تمّت إلى الآن. بينما يستعرض د. تيسير الصمادي، الوزير السابق والخبير الاقتصادي، الأبعاد والدلالات والتداعيات الاقتصادية لكورونا، ويقدم تصوره للخطة الوطنية المطلوبة لمواجهة ذلك. أمّا د. حمد الكساسبه، وزير المالية الأسبق، فيعرّف السيناريوهات المترتبة على الآثار والتداعيات المتوقعة لسياسات كورونا المالية على الموازنة العامة لعام 2020، والفرضيات التي قامت عليها، ويقترح جملة من الإجراءات التي يمكن أن تخفف من حدة هذه الأزمة، فيما يتناول الخبير الاقتصادي، د. مخلّد العمري، تأثير كورونا على الأزمة المالية والإيرادات والنفقات والمديونية، ويطرح جملة من السياسات الضرورية لمواجهة هذه الظروف. أمّا د. أحمد عوض، الخبير الاقتصادي والعمّالي فيتناول سوق العمل وتأثرها بكورونا، ويطرح تصوره للسياسات المطلوبة لإصلاح سوق العمل والحدّ من معدلات البطالة المرتفعة.

1 المفاضلة بين الخيارات الصعبة

د. إبراهيم سيف

إنقاذ الاقتصاد من عثرته للخروج من نفق الأزمة الحالية أقل كلفة من الوقوع في أزمة ركود ستكون كلفة الخروج منها مكلفة أكبر بكثير مما يمكن إنفاقه على مدى الشهور المقبلة. هذه الفلسفة هي التي حكمت حتى الآن استجابة السياسات في العديد من الدول في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة، تلك الدول قبلت الدخول فيما وصف بتجميد الاقتصاد (Freeze the Economy)، أي إبقاء الوضع على ما هو عليه لفترة معينة. وذهبت حُزم الإنقاذ في تلك الدول إلى حد المساهمة في دفع أجور عاملين في القطاع الخاص للإبقاء عليهم في أماكن عملهم. وهذه الحزم كبدت خزينة تلك الدول مبالغ طائلة لا قبل للأردن بها، أو حتى بجزء منها، لكنها تعكس مساهمة المال العام في تبسيط منحنى الأزمة، وإدراكا من حكومات تلك الدول، التي تمتلك خيار التدخل الإيجابي، لتجنب السيناريوهات الأسوأ في الاقتصاد.

ردود الفعل محليا وخصوصية الأزمة

ردود الفعل المحلية داخليا تركزت في مراحلها الأولى في البعد الصحي المتمثلبكبح انتشار الفيروس، وتم تسخير الموارد البشرية والمالية لتلك الغاية، وحقق الأردن عدة مكاسب ، الأول تمثلبالحد من سرعة انتشار الفيروس، والثاني ، ولعله الأهم على المدى البعيد ،باستعادة جانب كبير من الثقة بمؤسسات الدولة المختلفة وقدرتها على تنسيق جهودها وتجنب المماحكات التي كانت تعيقالأداء المؤسسي وتضفي الكثير من الضبابية وتعطل الإنتاجية بسبب تداخل الصلاحيات، ما كان يفتح المجال أمام الكثير من التأويلات المتعلقة بآليات العمل العام. وكل ذلك كان

يُفقد العمل العام عنصراً مهماً يتمثل بوجود مرجعية واضحة أسهم غيابها في كثير من الأحيان بالفشل في التعامل مع بعض الملفات الأقل صعوبة من أزمة كورونا.

إلا أن هذا الدعم والمصداقية للأداء، ليس مطلقا وبدون ضوابط، فهو رصيد تم بناءه خلال المراحل الأولى من الأزمة، وهو مرشح للنضوب، إذا لم تضع الحكومة إطاراً زمنياً واضحاً وبرنامجاً تنفيذياً يشتمل القطاع الخاص ولا يبقيه في الظل، ويأخذ بعين الاعتبار المفاضلة بين الأداء الاقتصادي والمعايير والمخاوف الصحية.

خصوصية أبعاد أزمة كورونا الاقتصادية هي فرادتها من حيث الديناميكية التي فرضتها على الاقتصادات، فهي عطلت جانب العرض، أو العملية الإنتاجية بقرار ذاتي من تلك الدول، ليس بسبب الكلف او لأسباب مرتبطة بكوارث غير طبيعية او بيئية او عسكرية، والتسارع الذي تعمقت فيه الأزمة، غير مسبوق أيضا، فبينما ظهرت آثار أزمة عام 2008 على امتداد عامين، فإن الآثار الاقتصادية المرتبطة بكورونا ظهرت خلال شهور قليلة.

وأزمةكورونا ليست مالية ومتعلقة بالسيولة، بل أوقفت العمل وعطلت آليات السوق التي سادت لسنوات، وأعادت الدولة وأجهزتها المختلفة إلى صلب اتخاذ القرار، كل هذا أربك الفاعلين الاقتصاديين، وأضفى حالة من اللايقين والشك حول القادم، فتراجع الطلب، واختلفت أولويات المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، واكتملت عناصر العاصفة المكتملة (perfect Storm) لينجم عنها ركود اقتصادي، وانتقل التركيز إلى إدامة الأنشطة ومحاولة تجنب إغلاق الشركات والخروج نهائيا من السوق، وأصبح هذا هو الشغل الشاغل للجميع بدلا من محاولاتتحفيز النمو، كما كانت عليه الحال في بداية العام في الأردن، الذي كان يعيبه أنه يرضى بمعدل نمو حقيقي لا يتجاوز 2 في المئة، أما الآن فبات السؤال كيف نحد من نسب التراجع في ظل التوقعات المتشائمة.

دور الدولة والفرق بين الهياكل والمؤسسات

عودة الدولة الى القلب من إدارة الملف الاقتصادي فرض اختبارا غير متوقع

على مفاصل إدارة الدولة، ومع مرور الوقت تبين أننا وبعد سنوات من التحولات الاقتصادية أهملنا وضع آليات واضحة لاتخاذ قرارات اقتصادية مدروسة مبينة على معلومات تفصيلية، فالسنوات التي انقضت، كانت القرارات في الصميم تخلو من الصبغة الاستراتيجية، وجاءت أقرب إلى كونها تكتيكية تعالج إشكالات آنية، وعنوانها مقايضات ما بين الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص!

وفي كثير من الأحيان كان تمرير بعض السياسات والتشريعات أهم من أثر ذلكعلى المدى البعيد. كذلك بات يحكم اتخاذ القرارات لجان عديدة تعمل على تأجيل اتخاذ القرارات وتسعى قدر الإمكان إلى التسويف والمماطلة وتجنب تحمل المسؤولية، وتخلى بذلك مسؤولو الصف الأول عن صلاحياتهم المناطة بهم؛ وطوعا في كثير من الأحيان، فهذا النمط من الإدارة يجنب اتخاذ المخاطرة والتبعات المحتملة لتلك القرارات في أوقات لاحقة، و لم تكن الحوافز أو العقوبات التي ترافق هذه الديناميكية كافية لتغيير هذه الآليات العقيمة.

أزمة كورونا في جانب منها، فرضت ايقاعا مختلفا يتطلب تنسيقا وسرعة في اتخاذ القرارات، مع غياب عنصر التخوف من تداعيات تلك القرارات، لا بل أن تفعيل قانون الدفاع منح الحكومة مساحة واسعة لاتخاذ بعض التدابير والاجراءات والمخاطرة والإقرار بأن القرارات التي تتخذ اليوم يمكن العودة عنها سريعا، ما عكس شفافية وواقعية افتقدناها لفترة طويلة، ما أضفي أيضا مرونة نحتاجها، ومكّن على نحو ما صناع القرار من التحرك بهوامش وتحت الضوء، فلا شيء خلف الكواليس يلهب الخيال ومنصات التواصل الاجتماعي.

هذا الإيقاع نجم عنه بعض الأخطاء وكشف عن وجود نقص وضعف في توافر المعلومة وآليات الاستهداف، وأدخل الحكومة أيضا في دوامة التفاصيل، وهذا نمط بائس وغير فاعل من الإدارة، فالحكومة عندما تقرر عودة نشاط ما للعمل عليها دراسة سلاسل التزويد والترابطات المختلفة للقطاعات، وهي لا تمتلك المعلومة، ولا تريد إيلاء هذه المهام الى مؤسسات القطاع الخاص المعنية وذات الصلة مثل غرف التجارة والصناعة والنقابات العمالية فيما يخص العمال.

وتبين أن لدينا هياكل مكتملة، وليس مؤسسات فاعلة، مما رتب أعباء إضافية على كاهل الدولة التي بدورها لا تستطيع اتخاذ كافة القرارات، وأظهر هذا الخلل الضعف الذي رافق بعض القرارات من جهة، والتشتت المؤسسي إن جاز التعبير والمعارك الصغيرة التي بات تخوضها هياكل تلك المؤسسات لإثبات الحضور. أما موضوع ضعف الأطر المؤسسية فهو موضوع بحاجة إلى بحث عميق لفهم كيف وصلنا إلى هنا، ولماذا بعد مرور عقود من العمل لا زالت تلك الأطر ضعيفة وغير فاعلية على النحو المطلوب.

والوقت عامل مهم في إدارة الأزمة، وفي الوقت الذي استعادت فيه الحكومة ثقة الشارع، تبين أن الثقة بين مؤسسات القطاع العام والخاص، وغياب رؤية مشتركة تعطلان الأداء.

كيف نسير إلى الامام

الخيارات المتاحة في المدى القريب ثلاثة:

الخيار الأول يتمثل بالاستمرار بالسياسة القاضية بالإغلاق شبه التام، ما يعني تراكم العبء على المجتمع والقطاع الخاص وارتفاع قيمة الفاتورة، وهذا سيرتب على الخزينة أعباء ثقيلة، ويعني الدخول في حلقة مفرغة سيكون لها تداعيات اقتصادية سلبية كبيرة تمس الإطار الكلي للاقتصاد الأردني. وليس من الواضح قدرة تحمل الفئات التي توقفت مداخيلها بشكل مفاجئ على الاستمرار بالحظر المفروض، مما يعني أنّ هذا النمط من إدارة الأزمة بهذا الشكل غير مستدام، ويقتضي التفكير ببدائل معقولة.

الخيار الثاني يتمثل باختيار قطاعاتوفقا لبعض المعايير،وهذا مشوب بالعديد من المحاذير، فهو يعني أن الدولة وعبر لجانها ستقرر عودة بعض الأنشطة بناء على طلبات تقدم بهذا الخصوص، وهو ما أعلن عنه في تعليمات صدرت قبل أيام، وهذا الأسلوب في الإدارة يعني تدخلا إلى أبعد الحدود في التفاصيل (micro management)،والغوصفي دوامة لا تنتهي من المراسلات بين الراغب في العودة إلى النشاط واستئناف العمل وبين الطرف الحكومي الذي سيتلقى آلاف

الطلبات التي سيغرق في دراستها، فالمعايير غير واضحة والكل متلهف للعودة الى العمل. وفي هذا تجاوز على مفهوم التشاركية التفاعلية(interactive participation) الذي نحن أحوج ما نكون إليه خلال هذه الفترة الحرجة. ومعلوم أن هذا النمط من الإدارة لن يرضي إلا فئة قليلة، وسيعوزه استكمال سلاسل التزويد والترابطات القطاعية.

الخيار الثالث يتمثل بتشغيل الاقتصاد كاملا لضمان تجاوز مشكلة سلاسلالتزويد، معالتعهد من قبل المشغلين بتفاصيل البروتوكول الصحي وضمان تطبيقه بصرامة، وهذا من شأنه إعادة الدورة الاقتصادية لبدء العمل بتكاملية وضمان التناسقما بين العرض والطلب والتشغيل. وهذا الخيار يمكن البدء به بالعمل وفقا لطاقة تشغيلية أقل من المعتاد، بمعنى يمكن أن نبدأ وحسب النشاط أو المنشأة، ويجنب هذا الخيار الغوص في التفاصيل والحاجة إلى عدد كبير من اللجان، ويراعي مفهوم التباعد الاجتماعي.

سرعة العودة لاسترجاع دورة الإنتاج والتشغيل، هي الحافز والحزمة التي يمكن فعليا أن تقدمها الحكومة خلال هذه الفترة، فالحوافز التي قدمت حتى الآن، مفيدة في ظل ظروف التشغيل الاعتيادية، وهذا ينطبق على معظم الحزم التي قدمت وآخرها كان في قطاع السياحة الذي لم تبد فعالياته ارتياحا لسلسلة حوافز كانت حلما قبل شهور، أما في ظل توقف الحركة حاليا، فالمطلوب مقاربة مختلفة تتعامل مع الواقع المستجد من خلال سرعة الاستجابة وبانتظار ضخ شيء من السيولة في السوق قبل جفاف شرايينه وتعقيد العودة إلى «الطبيعي الجديد»(New Normal) الذي كان سائداً.

إعادة ترتيب الأولويات

أسئلة كثيرة تقفز الى الذهن فيما بعد انقضاء الأزمة والاغلاق، والكل يعلم أنّها مرحلة مؤقتة، لكن الدروس المحلية التي تمخضت عن تلك التجربة كثيرة، فهي أظهرت ضرورة تعزيز بنود الاستثمار في القطاع الصحي والتعليمي والثقافي وتعزيز الاعتماد على الذات، فهل سيتم التركيز أكثر على تحسين النوعية وترشيد

النفقات لأنها أيضا من عناصر المنعة الاقتصادية، كذلك فإن التنسيق ساعد في تعزيز كفاءة المنظومة الأمنية الصحية، وخلال فترات الإغلاق برزت الأهمية الكبيرة لقطاع الزراعة الواهن، الذي بالرغم من ضعف أطره تمكّن من الوفاء بالاحتياجات الداخلية، مما يؤكد على ضرورة التركيز أكثر على هذا القطاع.

بشكل عام فإن موضوع الانكفاء إلى الداخل، والحد من الاعتماد على الخارج على الأرجح سيميز السياسات الاقتصادية. ومن الواضح أن التركيز على القطاعات الإنتاجية سيكون عنونا عمليا للمرحلة الجديدة.

وكالعادة، فإن الجدل الذي رافق الأزمة حول ماهية أدوار الفاعلين أيضا جاء ملتبسا، وبعكس ما يجري في معظم دول العالم، من تصدر الحكومات المشهد وتقديم حزم انقاذ بمبالغ نقدية وموجهة مباشرة، فإن ما جرى اليوم باستثناء مبادرة البنك المركزي كانت إجراءات محدودة، وتبرز مطالبات بأن يتقدم القطاع الخاص المشهد، وهو الأمر غير الممكن بسبب تعقيد المشهد والكلف الهائلة.

الخلاصة تتمثل بأننا بحاجة إلى مراجعة السياسات وتبني استراتيجية جديدة تقوم على ما تعلمناه من دروس الأزمة، وتقدير دور الإدارة العامة ورفع كفاءتها وإعادة هيكلتها والابتعاد فيها عن الاسترضاء وتبني سياسة تواصل واضحة تساهم بالحد من الضبابية واللايقين وتطمين القطاع الخاص إلى طبيعة الدور المناط له. وهذا نهج لا يرتبط بالأزمة الراهنة بل يتخطاها إلى المدى البعيد، فالسياسات الراهنة وما يرافقها من ضبابية وضعف في الثقة بالمؤسسات أثرت على الأداء وافقدتنا البوصلة. ولعل من مكاسب الأزمة الحالية تصحيح المسار.

2 نحو خطة اقتصادية وطنية في مواجهة آثار وباء كورونا

د. تيسير الصمادي

ترك انتشار وباء كورونا آثارا سلبية على أداء الاقتصاد الأردني، كغيره من اقتصادات دول العالم، وربما ما زال الوقت مبكرا لتقييم هذه الآثار بالأرقام بصورة واضحة! فكما تشير التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية فإن التقديرات التي تصدر عنها تتغير بصورة مستمرة، ويتم إعادة النظر فيها خلال فترات زمنية متقاربة!

ويمكن القول أنّ التقدير الدقيق لآثار هذا الوباء يرتبط بعاملين رئيسيين؛ الأول يتمثل بالفترة اللازمة لاحتواء هذا الوباء والقضاء عليه نهائيا، وبالتالي عودة الأمور إلى طبيعتها، على المستوى المحلي، أما العامل الثاني فيتمثل بالفترة اللازمة لاحتواء هذا الوباء والقضاء عليه عالميا، بخاصة في الدول التي تصنف على أنها أبرز الشركاء الرئيسيين للأردن في المجال الاقتصادي؛ مثل الولايات المتحدة الأميركية، والصين، ودول الاتحاد الأوروبي، ودول الخليج العربي.

قراءة أولية في الآثار الاقتصادية

بالرغم مما سبق، فلا شك أن تفشي هذا الوباء سيترك آثارا سلبية على جميع المتغيرات الاقتصادية مثل: الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية، وميزان المدفوعات، والعجز المالي، وحجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفقر والبطالة. وستكون بيانات الربع الأول من هذا العام أولى المؤشرات على «الآثار الفعلية» التي خلّفها هذا الوباء، وأولى المؤشرات التي يمكن البناء عليها لتقدير آثاره على الأداء الاقتصادي لعام 2020 كاملا،

مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية المتوقعة للتخلص من الوباء أو وقف انتشاره إلى الحدود الدنيا؛ بما لا يعيق سير عجلة النشاط الاقتصادي!

وعند العودة إلى انعكاسات انتشار الوباء على الاقتصاد الوطني لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأزمة قد جاءت في فترة كان الاقتصاد الأردني يعاني فيها من تحديات كبيرة تمثلت بتعمق حالة تباطؤ النمو الاقتصادي وتوسع عجز الموازنة العامة وتضخم حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات الفقر البطالة، إلى جانب العديد من المؤشرات القطاعية المتباينة في أدائها. وبهذا تأتي الأزمة الناجمة عن انتشار الوباء بمثابة أزمة جديدة فوق أزمة قائمة؛ أي أزمة مزدوجة، الأمر الذي يمكن اعتباره منطلقا لتوقعات شديدة القتامة للعام الحالي، على أقل تقدير!

إجراءات أساسية مطلوبة

من هنا فإن على الحكومة أن تبادر إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات وتبني حزمة أوسع من السياسات لتقليص الانعكاسات السلبية لوباء كورونا على الاقتصاد الوطني. ففي قطاع المالية العامة أصبح واضحا أن الإيرادات المحلية، وربما الإيرادات العامة، ستسجل تراجعا عن مستوياتها خلال السنوات القليلة الماضية.

أما النفقات العامة فإن مدى تأثرها، أو بتعبير أدق تضخمها، يعتمد على عدد من العوامل لعل من أبرزها: كفاءة الإنفاق، والحد من النفقات التشغيلية، ومستوى الإنفاق الرأسمالي الفعلي مقارنة بما قدر في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية المستقلة! وفي هذا المجال فإن الحكومة أضحت مطالبة بإعادة النظر في أولويات الإنفاق واتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها تحفيز جانبي العرض والطلب؛ وهذا يشمل حزمة إضافية من الحوافز والإعفاءات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتها القطاعات التي باتت مشلولة بسبب انتشار الوباء؛ مثل القطاع السياحي والأنشطة المرتبطة به كالنقل الجوي والنقل السياحي البري. وقد تشمل الحزمة المذكورة تخفيض أو إلغاء ضريبة المبيعات المفروضة على مختلف

القطاعات وتخفيض تعرفة الكهرباء والمياه وربما تقديم المزيد من القروض الميسرة من خلال البرامج التي يتم الاتفاق عليها بين البنك المركزي والقطاع المصرفي.

كما يتوجب على الحكومة التواصل السريع مع الجهات المقرضة ومعرفة مدى تقبلها لتأجيل دفع أعباء الدين الخارجي التي تستحق هذا العام؛ الأمر الذي يمكن، إذا تم، أن يؤدي إلى تخفيض النفقات الجارية والرأسمالية بمقدار الفوائد والأقساط التي كان مقررا الوفاء بها، من جهة، وعدم تأثر الاحتياطات الرسمية للبنك المركزي بتلك المدفوعات.

من جهة أخرى؛ وفي السياق ذاته يمكن للحكومة دراسة إمكانية تجميد بند «تسديد التزامات سابقة»، بخاصة أن الجزء الأكبر من هذه الالتزامات قد تم الاتفاق على تسديده سابقا من خلال اتفاقيات أبرمت مع بعض البنوك.

من جانب آخر فقد بات من الأهمية بمكان توجيه المزيد من الموارد نحو شبكة الأمان الاجتماعي للحد من تداعيات الأزمة على الفئات المهمشة أو الفقيرة والتي يتوقع أن تتوسع رقعتها بسبب انتشار الوباء وتداعياته!

بناء سياسات اقتصادية جديدة

ولتقليص آثار تخفيض التعرفة الكهربائية على قطاعات الإنتاج، وربما على المشتركين المنزليين، لدعم القوة الشرائية اللازمة لدفع الطلب الاستهلاكي، فإن من الأهمية بمكان استغلال هذا الظرف الطارئ لإعادة النظر بالاتفاقيات التي أبرمت مع شركات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بحيث يتم تعديل تعرفة شراء الطاقة المولدة من تلك الشركات بأسعار أقل؛ علما بأن التعرفة العالية المتفق عليها سابقا تكبد شركة الكهرباء الوطنية نفقات تقدر بمئات الملايين سنويا!

وللحد من الآثار المتوقعة لإنتشار الوباء على معدلات الفقر يتوجب على الحكومة وضع المزيد من الضوابط على عمل الشركات العاملة في مجال التمويل المايكروي والصغير بحيث يتم منع هذه الشركات من تقديم القروض الاستهلاكية،

من جانب، ودفعها للقيام بتخفيض أسعار الفائدة على القروض القائمة والجديدة، من جانب آخر.

في هذا المجال فقد يكون من المناسب توجيه المزيد من الموارد لصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الإقراض الزراعي لتقديم قروض انتاجية وزراعية بتكلفة تمويل منخفضة للمشاريع المنتجة والنشاطات الزراعية، الأمر الذي من شأنه خلق فرص عمل جديدة، واستدامة القائم منها، مع ما يتركه ذلك من آثار إيجابية على معدلات الفقر والبطالة!

وبالنظر إلى التداعيات التي تركها انتشار الوباء، بالإضافة إلى حرب الأسعار بين المملكة العربية السعودية وروسيا، على أسعار النفط فيجدر بالحكومة دراسة إمكانية الاستفادة من الوضع الحالي من خلال شراء كميات مناسبة من النفط بعقود آجلة مستفيدة من الأسعار الحالية المتدنية (التحوط)، وهذا من شأنه تحقيق العديد من النتائج الإيجابية التي تتمثل بتخفيض فاتورة استيراد النفط الخام مع انعكاس ذلك إيجابيا على أداء الميزان التجاري، وعلى أداء شركة الكهرباء الوطنية، واحتياطي المملكة من العملات الأجنبية، وأخيرا على أسعار المشتقات النفطية، ما يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين القوة الشرائية للمستهلك المنزلي وعدم ارتفاع معدل التضخم بسبب أسعار المشتقات النفطية.

إلى جانب ذلك فإن على المؤسسات الحكومية ذات العلاقة دراسة الآثار المحتملة لتداعيات انتشار وباء كورونا على الأداء الاقتصادي للدول التي تتواجد فيها العمالة الأردنية، وإعداد سيناريوهات حول مدى انعكاسات ذلك على مستوى حوالات العاملين وأعداد العاملين الذين قد يفقدون وظائفهم في تلك الدول وتأثير ذلك على مستوى الطلب العام المحلي وعلى معدلات البطالة!

أما في المدى المتوسط، فإن على الحكومة إعداد قاعدة بيانات شاملة حول عمال المياومة بحيث يمكن الوصول إليهم؛ سواء لغرض حفزهم للاشتراك بالضمان الاجتماعي أو لتقديم المساعدات النقدية والعينية لهم إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

كما يتوجب على الحكومة التوجه نحو بناء نظام كفؤ وفاعل للإنذار المبكر في المجال الاقتصادي لتوقع آثار التطورات والمستجدات الدولية والإقليمية والمحلية على الأداء الاقتصادي. ويمكن في هذا المجال البناء على ما تم إنجازه في كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي الأردني. إلى جانب ذلك فإن من الأهمية بمكان توفير الموارد الكافية لدائرة الإحصاءات العامة لتمكينها من توفير البيانات حول كل من معدلات الفقر والبطالة بصورة دورية أفضل مما هي عليه الآن لتمكين صانعي السياسات ومتخذي القرار من القيام بمهامهم بناء على معلومات وليس على توقعات أو قراءات غير رقمية.

3 التداعيات المتوقعة لكورونا على الموازنة العامة لعام 2020 وتدابير مواجهتها*

د. حمد الكساسبه

تمهيد

تعتبر التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي نجمت عن وباء كورونا العالمي من أخطر التداعيات التي يواجهها الاقتصاد العالمي منذ الكساد العظيم عام 1929. والاقتصاد الاردني المنفتح على الأسواق والاقتصادات العالمية سوف لن يكون بمعزل عن الأبعاد السلبية لهذه الأزمة. وقد تؤدي هذه الأزمة إلى التأثير سلباً على دخل المملكة من السياحة وحوالات العاملين والمساعدات الخارجية والصادرات الوطنية في ظل الانكماش الحاد في الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من هبوط أسعار النفط التي تزامنت مع انتشار وباء كورونا العالمي وما قد يرافقه من آثار ايجابية على بعض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الاردني، كوضع العجز الجاري في ميزان المدفوعات ومعدل التضخم والنفقات التشغيلية في الموازنة، إلا أن المحصلة النهائية لهذه التداعيات قد تؤدي إلى زيادة معدلات التراجع في النشاط الاقتصادي في الاردن، الأمر الذي سينعكس سلباً على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومنها المتغيرات المتعلقة بموازنة الحكومة لعام 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار والتداعيات المحتملة لوباء فايروس كورونا على موازنة الحكومة لعام 2020 واقتراح بعض الإجراءات والتدابير التي من شأنها التخفيف من هذه الآثار والانعكاسات السلبية.

التداعيات المتوقعة لازمة كورونا على الموازنة العامة لعام 2020

تم بناء الموازنة العامة لعام 2020 وفقاً لمجموعة من الفرضيات من أبرزها نمو الناتج الاجمالي الحقيقي بنسبة 2.1%، وارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 1.9%، ونمو الإيرادات المحلية لتبلغ نسبتها من الناتج المحلي الاسمي 24%، بالإضافة إلى ورود مساعدات خارجية.

إنّ الاقتصاد الأردني الذي لا يزال يعاني من مشاكل الفقر والبطالة وتصاعد المديونية العامة وتباطؤ النمو الاقتصادي سوف يكون المتأثر الاكبر من تداعيات أزمة كورونا العالمية، التي تعد من أخطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي منذ الكساد العظيم عام 1929. لذلك، فمن المتوقع أن يشهد معدل النمو الاقتصادي تراجعاً حاداً جراء تداعيات كورونا، قد يكون هذا التراجع هو الاسوأ منذ عقود. الأمر الذي سوف ينعكس سلباً على موازنة 2020 من النواحي التالية:

1. في ظل تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي وارتباط الايرادات المحلية بهذا النمو، فإن اي تراجع في وتيرة النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى انخفاض حصيلة الايرادات المحلية عن مستواها المقدر في موازنة عام 2020 مما يشكل تحدياً كبيراً لهذه الموازنة.

2. كما أن تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصادات الدول المانحة للمملكة قد يُفضي إلى تقليص حجم هذه المساعدات عن المستوى المستهدف في الموازنة.

3. ستؤدي الاجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية التي اتخذتها الحكومة لمكافحة هذا الفايروس في جميع أنحاء المملكة إلى زيادة النفقات الطارئة والاضافية. وهذا بالطبع سيؤدي إلى زيادة الانفاق العام عن مستواه المقدر في موازنة عام 2020 مما يشكل ايضاً تحدياً اضافياً للموازنة العامة.

وإزاء هذه التحديات، ستتناول هذا الورقة سيناريوهين لوضع الموازنة العامة في

عام 2020، وذلك استناداً إلى طول فترة تعطل النشاط الاقتصادي التي رافقت عملية الاجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة وباءً فايروس كورونا ومدى تأثر الاقتصاد الوطني بها.

السيناريو الأول: يفترض هذا السيناريو أن مدة تعطل النشاط الاقتصادي في المملكة تبلغ شهراً واحداً خلال هذا العام. وفي ضوء ذلك فإن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من المتوقع أن تكون على النحو التالي:

1. النمو الاقتصادي الحقيقي سيبلغ – 6.4% بدلاً من 2.4% مستهدف في الموازنة.
2. النمو الاقتصادي الاسمي سيبلغ – 4.7% بدلاً من 4% مستهدف في الموازنة.
3. معدل التضخم سيبلغ 1.7% بدلاً من 1.9% مستهدف في الموازنة.
4. المساعدات الخارجية 707 مليون دينار بدلاً من 807 مليون دينار مستهدف في الموازنة.
5. من المتوقع أن ترتفع النفقات الجارية لتبلغ 8483 مليون دينار بدلاً من 8383 مليون دينار مستهدف في الموازنة، وذلك في ضوء الاجراءات الحكومية المتخذة لمكافحة هذا الوباء في مختلف انحاء المملكة.

وفي ضوء هذه المؤشرات، من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الاجمالي الاسمي 29614 مليون دينار بدلاً من 32306 مليون دينار مقدر في الموازنة العامة. وعليه فإن الايرادات المحلية التي قُدرَ أن تبلغ نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي في عام 2020 نحو 24%، ستتراجع إلى 7107 مليون دينار بدلاً من 7754 مليون دينار مقدر في الموازنة العامة، بانخفاض مقداره 647 مليون دينار. وإذا ما اضيف إلى ذلك قيمة انخفاض المساعدات الخارجية بنحو 100 مليون دينار فإن الانخفاض في الايرادات العامة سيبلغ 747 مليون دينار.

جدول رقم 1: موازنة 2020 وفقاً للسيناريو الاول (بالمليون دينار)

البيان	قانون الموازنة العامة لعام 2020	الموازنة العامة في ظل السيناريو الأول
الايرادات المحلية	7754	7107
المساعدات الخارجية	807	707
اجمالي الايرادات	8561	7814
النفقات الجارية	8383	8483
النفقات الرأسمالية	1425	1425
اجمالي النفقات العامة	9808	9908
العجز بعد المساعدات	1247	2094
نسبة من الناتج %	%3.9	%7.1
الزيادة في العجز	–	847
الناتج المحلي الاسمي	32306	29614

وعند اضافة 100 مليون دينار زيادة في النفقات الجارية كنفقات طارئة واضافية جراء مكافحة فايروس كورونا في جميع أنحاء المملكة، فإن عجز الموازنة العامة سيرتفع إلى نحو 2094 مليون دينار أو ما نسبته 7.1% من الناتج مقابل 3.9% مقدر في الموازنة العامة لعام 2020، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم 1.

السيناريو الثاني: يفترض هذا السيناريو أن مدة تعطل النشاط الاقتصادي تبلغ شهراً ونصف خلال هذا العام. وفي ضوء ذلك فإن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ستكون على النحو التالي.

1. النمو الاقتصادي الحقيقي سيبلغ – 10.7% بدلاً من 2.1% مقدر في الموازنة.
2. النمو الاقتصادي الاسمي سيبلغ – 8.9% بدلاً من 4% مقدر في الموازنة.
3. معدل التضخم سيبلغ 1.8% بدلاً من 1.9% مقدر في الموازنة.
4. المساعدات الخارجية ستبلغ 757 مليون دينار بدلاً من 807 مليون دينار مقدر في الموازنة.

5. ستزيد النفقات الجارية لتبلغ 8533 مليون دينار مقابل 8383 مليون دينار مقدر في الموازنة، وذلك في ضوء الاجـراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الوباء في مختلف محافظات المملكة.

وفي ضوء ذلك من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الاجمالي الاسمي 28268 مليون دينار بدلاً من 32306 مليون دينار مقدراً في موازنة عام 2020. وعليه فإن الايرادات المحلية التي قُدرت أن تبلغ نسبتها من الناتج المحلي الاسمي في عام 2020 نحو 24% ستهبط إلى 6784 مليون دينار بدلاً من 7754 مليون دينار مقدراً في الموازنة، فانخفاض مقدارة 970 مليون دينار. وإذا ما أضيف إلى ذلك قيمة الانخفاض المتوقع في المساعدات الخارجية بنحو 50 مليون دينار فإن مجمل الانخفاض في الايرادات العامة سيبلغ 1020 مليون دينار. وإذا ما أضيف إلى ذلك مبلغ الزيادة المتوقع في النفقات الجارية والمقدرة بواقع 150 مليون دينار كنفقات إضافية وطارئة رافقة عمليات مكافحة الوباء، فإن الزيادة في عجز الموازنة عن المقدر في هذا السيناريو ستبلغ نحو 1170 مليون دينار.

جدول رقم 2: موازنة 2020 وفقاً للسيناريو الثاني (بالمليون دينار)

البيان	قانون الموازنة العامة لعام 2020	الموازنة العامة في ظل السيناريو الثاني
الايرادات المحلية	7754	6784
المساعدات الخارجية	807	757
اجمالي الايرادات	8561	7541
النفقات الجارية	8383	8533
النفقات الرأسمالية	1425	1425
اجمالي النفقات العامة	9808	9958
العجز بعد المساعدات	1247	2417
نسبة من الناتج %	%3.9	%8.6
الزيادة في العجز	–	1170
الناتج المحلي الاسمي	32306	28266

الاجراءات والتدابير المقترحة لمواجهة التداعيات المتوقعة على الموازنة

السيناريو الاول: ملامح الموازنة العامة في إطار التدابير والاجـراءات المالية المقترحة.

قبل الخوض في الاجراءات المالية والتدابير الموصى بها في إطار هذا السيناريو لابد من الإشارة بأن تخفيض النفقات الاجمالية وخاصةً الرأسمالية منها في ظل ظروف التباطؤ الاقتصادي المتوقعة تعتبر سياسة مالية غير ملائمة، ذلك أن مثل هذه السياسة ستساهم في تعميق حالة التراجع الاقتصادي. إلا أن ارتفاع العجز المالي من 1247 مليون دينار مقدر في الموازنة إلى 2094 مليون دينار في ظل هذا السيناريو يتطلب اتخاذ اجراءات وتدابير مالية لإبقاء نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي قريبة لتلك التي تم تقديرها في الموازنة. ويمكن في هذا المجال اقتراح إعادة ترتيب بعض بنود الموازنة التي لا تترك اثراً سلبياً على النشاط الاقتصادي، ومن أبرزها ما يلي:

1. تأجيل دفع مساهمات الضمان الاجتماعي المرصودة في الموازنة العامة بواقع 290 مليون دينار إلى عام 2021.
2. تأجيل تسديد بند الالتزامات السابقة في الموازنة والبالغة قيمتها 70 مليون دينار لعام 2021.
3. تأجيل دفع نحو 200 مليون دينار من بند مخصصات فوائد الدين العام الداخلي في الموازنة إلى عام 2021.

وبذلك يصبح مجموع ما يمكن توفيره من هذه الاجراءات 560 مليون دينار، الأمر الذي يتطلب السعي الحثيث لدى الدول المانحة للحصول على مساعدات بمقدار 287 مليون دينار للتمكن من تغطية كامل فجوة العجز المتوقع.

جدول رقم 3:

موازنة عام 2020 وفقاً للسيناريو الاول بعد اتخاذ التدابير والاجراءات (بالمليون دينار)

البيان	قانون الموازنة العامة لعام 2020	الموازنة العامة في ظل السيناريو الاول بعد اتخاذ التدابير والاجراءات
الايرادات المحلية	7754	7107
المساعدات الخارجية	807	707
اجمالي الايرادات	8561	7814
النفقات الجارية	8383	7923
النفقات الرأسمالية	1425	1425
اجمالي النفقات العامة	9808	9348
العجز بعد المساعدات	1247	1534
نسبة من الناتج %	%3.9	%5.2
الزيادة في العجز	–	287
الناتج المحلي الاسمي	32306	29614

السيناريو الثاني: ملامح الموازنة العامة قي إطار التدابير والاجـراءات المالية المقترحة.

بالإضافة إلى الاجراءات والتدابير المقترحة في السيناريو الاول والتي ستوفر نحو 560 مليون دينار، فإنه يُقترح اتخاذ الاجراءات الاضافية التالية:

1. نقل 350 مليون دينار من بند فوائد الدين العام الداخلي في الموازنة إلى بند حزمة الامان الاجتماعي المرصودة في موازنة عام 2020.

2. عدم صرف النفقات الرأسمالية المخصصة في الموازنة لغايات المشاريع الجديدة والمقدر قيمتها نحو 202 مليون دينار

3. تخفيض النفقات الرأسمالية المخصصة للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ في الموازنه العامة بنحو 20%، وذلك باعتبار أن نسبة الاستخدام لهذه المشاريع سوف لن تتعدى 80% في أحسن الظروف، في ضوء الاجراءات الحكومية

الموجهه للتغلب على فايروس كورونا وما رافقها من توقف في النشاط الاقتصادي، وهذا الأجراء يوفر نحو 245 مليون دينار.

4. تخفيض النفقات التشغيلية بنحو 50 مليون دينار وذلك نظراً لانخفاض اسعار النفط من جهة وفي ضوء الاجراءات الحكومية الموجهه للتغلب على وباء كورونا وما رافقه من تعطيل الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية لمدة لا تقل عن شهر ونصف.

وبذلك تصبح الحصيلة الاجمالية لهذه التدابير 497 مليون دينار، مما يتطلب السعي الحثيث لدى الدول المانحة للحصول مساعدات بمقدار 463 مليون دينار للتمكن من تغطية الفجوة المالية المتوقعة وفقاً لهذا السيناريو.

جدول رقم 4:

موازنة عام 2020 وفقاً للسيناريو الثاني بعد اتخاذ التدابير والاجراءات(بالمليون دينار)

البيان	قانون الموازنة العامة لعام 2020	الموازنة العامة في ظل السيناريو الثاني بعد اتخاذ التدابير والاجراءات
الايرادات المحلية	7754	6784
المساعدات الخارجية	807	757
اجمالي الايرادات	8561	7541
النفقات الجارية	8383	8273
النفقات الرأسمالية	1425	978
اجمالي النفقات العامة	9808	9251
العجز بعد المساعدات	1247	1710
نسبة من الناتج %	%3.9	%6.1
الزيادة في العجز	–	463
الناتج المحلي الاسمي	32306	28266

خلاصة السيناريوهين، بعد اتخاذ الاجراءات والتدابير المتعلقة بالإيرادات والنفقات.

جدول رقم 5: خلاصة السيناريوهين
بعد اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالايرادات المحلية والنفقات (بالمليون دينار)

البيان	قانون الموازنة العامة لعام 2020	الموازنة العامة في ظل السيناريو الاول بعد اتخاذ التدابير والاجراءات	الموازنة العامة في ظل السيناريو الثاني بعد اتخاذ التدابير والاجراءات
الايرادات المحلية	7754	7107	6784
المساعدات الخارجية	807	707	757
اجمالي الايرادات	8561	7814	7541
النفقات الجارية	8383	7923	8273
النفقات الرأسمالية	1425	1425	978
اجمالي النفقات العامة	9808	9348	9251
العجز بعد المساعدات	1247	1534	1710
نسبة من الناتج %	%3.9	%5.2	%6.1
الزيادة في العجز	–	287	463
الناتج المحلي الاسمي	32306	29614	28266

الملامح العامة للسيناريو المقترح

مما تقدم يمكن القول أنه حتى يتسنى للحكومة التخفيف من التداعيات الاسوأ لأزمة كورونا وعدم التأخر في تبني الخطة المناسبة في هذا الشأن، فيُقترح تبني الحكومة للسيناريو الثاني الذي يتضمن اتخاذ تدابير مالية استباقية على جانبي الايرادات والنفقات من جهة، وعلى صعيد المساعدات الخارجية من جهةٍ ثانية. ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا الشأن ما يلي:

في حال عدم ورود مساعدات خارجية لتغطية الفجوة الاضافية المشار إليها في السيناريو الثاني، فإن السياسية الاقتصادية الحصيفة تقتضي في هذه الظروف تحمل زيادة العجز المالي الاضافي بدلاً من اتخاذ اجراءات قاسية في مجال تخفيض النفقات أو زيادة الضرائب، نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها هذا العام في ضوء تداعيات فايروس كورونا، والذي يتطلب اتخاذ اجراءات غير اعتيادية.

ينبغي التركيز في تمويل الزيادة الاضافية في العجز على الاقتراض الخارجي، وذلك لتجنب مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل من جهة، وتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية من جهة ثانية، هذا فضلاً عن الاستفادة من هامش سعر الفائدة المنخفض على الاقتراض الخارجي مقارنةً بالاقتراض الداخلي.

وضع المديونية في إطار السيناريو المقترح

وفي ضوء نتائج السيناريو الثاني ايضاً، يُلاحظ أنه مع زيادة العجز المتوقع جراء أزمة فايروس كورونا، فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف ترتفع هي الأخرى بمعدلات قياسية مقارنةً بما هو مستهدف في قانون موازنة عام 2020. وفي حال تم تمويل العجز الإضافي المشار اليه في السيناريو الثاني بعد أخذ التدابير والاجراءات من خلال الاعتماد على المديونية الخارجية أو الداخلية، فإن وضع المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سترتفع إلى 115% مقابل 97% مقدرة في موازنة عام 2020.

مقترح بخصوص خطة للتحفيز الاقتصادي في إطار السيناريو المقترح

بالرجوع إلى مؤشرات الموازنة في إطار السيناريو الثاني بعد اخذ التدابير والاجراءات المالية، يُلاحظ أنه تم اقتراح إجراء مناقلات من بند فوائد الدين العام الداخلي في الموازنة والمُقدر بحوالي 769 مليون دينار بحيث يتم نقل حوالي 350 مليون دينار من هذا البند إلى بند حزمة الامان الاجتماعي في الموازنة لعام 2020، وبالتالي ترتفع المخصصات في بند حزمة الأمان الاجتماعي، إلى ما يربو على 500 مليون دينار. هذا المبلغ يمكن للحكومة استخدامه كحزمة أمان اجتماعي تُخصص لحماية القطاعات والجهات الاكثر تضرراً من تداعيات فايروس كورونا على الاقتصاد الاردني وما رافقها من عمليات تعطل في النشاط الاقتصادي لغالبية القطاعات الاقتصادية والخدمية، وعمال المياومة، وكذلك لفئات العاملين لحسابهم الخاص، وهنا يمكن للحكومة أن تضع أسساً واضحة ومحددة لاستهداف هذه الفئات بعد حصرها وبالتالي توجيه دعم نقدي من هذه المخصصات لهم، علماً بأن هذا الاجراء

سوف لن يؤدي إلى زيادة إضافية في العجز من جهة، كما أنه يُعطي إشارة إيجابية وسياسية للشارع الاردني بدور الحكومة في رفد الجهات الأكثر تضرراً من هذه الازمة من جهة أخرى.

وما ينبغي التأكيد عليه هو أنه في هذه المرحلة فإن القطاع الخاص الأردني، لا سيما القطاعات الأكثر ربحيةً وملائمةً مالية مدعوةً اليوم أكثر من أي وقت مضى للمساهمة في مساندة دور الحكومة في دعم القطاعات الأكثر تضرراً، بخاصة أن القطاع الخاص الأردني هو شريك أساسي للحكومة في النشاط الاقتصادي. لذلك فإن المطلوب من القطاع الخاص هو المساهمة بمبلغ لا يقل عن 200 مليون دينار وليس الاعتماد فقط على المبالغ التي التبرع بها لصالح صندوق همة وطن التي قد لا تتجاوز مبلغ 100 مليون ديناراً. فالتداعيات السلبية لفايروس كورونا على الاقتصاد الاردني هي تداعيات عالمية فوق قدرة الحكومة في ظل الأوضاع الاقتصادية والمالية السيئة التي يعيشها الاقتصاد قبل انتشار فايروس كورونا، الذي طالت آثاره السلبية بلدان العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

4 تداعيات أزمة كورونا على المالية العامة

مخلّد العمري

تعد الأزمة الراهنة أو ما تعرف بأزمة كورونا، التي تواجه مختلف دول العالم، أزمة غير مسبوقة من حيث مستوى التركيب والتعقيد، الذي احتوته، وكذلك حجم تداعياتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية، التي تعد الاسوأ مقارنة بالأزمات العالمية السابقة، وفي مقدمتها الأزمة المالية العالمية عام 2008، فقد أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي ودخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود جراء الانعكاسات السلبية للأزمة، فتراجع كل من العرض الكلي وكذلك مستويات الطلب الكلية الى نقطة توازن جديدة.

كما وأثرت الأزمة على العديد من القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاعات السياحة والنقل والصناعة والتجارة والانشاءات، فمن المتوقع ان يترافق مع ذلك زيادات معدلات البطالة والفقر، وربما انكماش حجم الطبقة الوسطى بسبب تراجع وتدهور الأوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات، وبالتالي تراجع مستويات المعيشة للأفراد وانخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك نتيجة لاضطرار الدول الى اتخاذ العديد من الاجراءات لمنع انتشار الفيروس مثل اغلاق الحدود وتعليق الرحلات الجوية وفرض حظر التجول ومنع الأنشطة والفعاليات والتجمعات العامة وتعطيل المدارس والجامعات واحياناً المؤسسات العامة والخاصة، وتعطيل الحركة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة واقتصارها على القطاعات الإنتاجية الصناعية المتعلقة بإنتاج المواد الطبية والصحية والمواد الغذائية الرئيسية وبالحد الأدنى.

والأردن كغيره من دول العالم والمنطقة ليس بمنأى عن تأثيرات وتداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد الوطني، بل قد تكون تداعيات الأزمة على الاقتصاد الاردني اكثر حدة؛ لأنّ الاردن كان يعاني من أوضاع اقتصادية ومالية صعبة قبل دخول الأزمة الحالية تمثلت بتواضع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، الذي لم يتجاوز ما نسبته 1.9% خلال عام 2019، رافقه ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى أكثر من 19.0% خلال عام 2019، وارتفاع عجز الموازنة العامة إلى حوالي 1.1 مليار دينار أو ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وتفاقم الدين العام ليصل الى حوالي 30.1 مليار دينار أو ما نسبته 96.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

كما لجأ الاردن إلى اتخاذ اجراءات أكثر حزما وصرامة لمنع انتشار الفيروس والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين باتخاذ نهج الحظر الكلي في بداية الامر وتعطيل حركة الإنتاج المحلي، ثم الانتقال إلى الحظر الجزئي والسماح لبعض القطاعات الضرورية بالعمل وبالحد الأدنى، وهي الإجراءات التي بدورها ستزيد من حدة صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمالية التي يعاني منها الاقتصاد الاردني.

من المتوقع أن يستمر تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الأردني لفترة زمنية ليست بالقصيرة، حتى وإن تم إعلان الأردن خاليا من مرض فيروس كورونا في مرحلة معينة، والسماح لبعض القطاعات الإنتاجية بالعودة إلى العمل وممارسة أنشطتها بالحد الأدنى مع اتخاذ التدابير الصحية الحمائية والوقائية. فالقطاعات الإنتاجية مرتبطة ومن خلال سلاسل التزويد ببعضها البعض سواء محليا او عالميا، فضعف مستويات العرض الكلي على مستوى العالم والتأخر في تلبية الطلبات من المستوردات، سواء كانت منتجات نهائية أو مدخلات إنتاج سيكون له الأثر الكبير على مستوى القيمة المضافة لبعض القطاعات الإنتاجية خصوصا الصناعية منها.

أما في مجال القطاعات الخدمية فإنّ الأمر يزداد صعوبة وتعقيدا حيث ترتبط بعض القطاعات مثل قطاعي النقل والسياحة ارتباطا كبير بتقييم وتطور واقع الحال لدى الدول التي كان يقصد سكانها الأردن كوجهة سياحية، بحيث يعتمد الأمر

على مدى تأثرها بفيروس كورونا ودرجة تعافيها. بالنتيجة النهائية سوف يتأثر كل من ميزان المدفوعات والحساب الجاري ومستويات المساهمة لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات المالية المتأتية منها.

وفي المقابل لا يمكن إنكار زيادة حجم الطلب على بعض القطاعات الاقتصادية والمتمثلة بالقطاعات الصناعية المنتجة للمواد الغذائية الأساسية وكذلك المواد الطبية ومستلزمات الصحة العامة، وأيضاً قطاع المنتجات الدوائية والقطاع الصحي بشكل عام. هذا بالإضافة إلى قطاع الاتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات التي زاد الطلب عليها خصوصا في تطبيق مسار التعلم عن بعد وممارسة بعض قطاعات الأعمال لنشاطاتها اليومية من خلال التطبيقات الالكترونية المختلفة.

تداعيات الأزمة على المالية العامة

تتحدّد تداعيات أزمة كورونا وحدّة تأثيرها على الاقتصاد الأردني، وبالتالي على المالية العامة للاقتصاد الوطني، من خَلالَ مدى تأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة، فمما لا شك فيه بأنّ التأثر يختلف من قطاع إلى آخر، كما تختلف الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في المستويات الضريبية المفروضة عليها ومحصلة ايراداتها الضريبية لخزينة الدولة. فالمنهجيات العالمية تشير الى ثلاثة مستويات من تأثير أي أزمة على القطاعات الاقتصادية وهي على النحو التالي:

- التأثر قصير المدى (V–Shape): وهنا تعاني القطاعات الاقتصادية من فترة قصيرة من الركود أو التراجع في الإنتاج إلى أنها سرعان ما ترجع إلى مستويات انتاجها المعهودة، وإلى انتعاش اقتصادي بسبب عودة الطلب بصورة سريعة. وهنا تنطبق الأمثلة على العديد من القطاعات الإنتاجية: مثل القطاع الزراعي، والصناعات التحويلية الغذائية، والصناعات الدوائية، وصناعات التعبئة والتغليف، وصناعة العدد والأدوات، وخدمات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، وقطاَع التعدين، وقطاعي المياه والكهرباء.

- التأثر متوسط المدى (U–Shape): بحيث تنكمش القطاعات الإنتاجية لعدة أرباع من السنة، ولا تعود حركة الإنتاج إلا بعد فترة زمنية وبتعافي تدريجي يحتاج وقتا من الزمن. وتتمثل القطاعات الإنتاجية التي ينطبق عليها هذا النوع في الصناعات التحويلية والصناعات الكيماوية وقطاع الانشاءات وقطاع الايجار والعقارات وقطاعات النقل.

- التأثر طويل المدى (L–Shape): وهذا هو أشد أشكال التأثر بحيث تأخذ القطاعات الاقتصادية مدة زمنية ليست بالسهلة حتى تعود إلى سابق عهدها وتتعافى بشكل دائم. الأمر الذي يجعلها ترزح في سبات إلى فترة طويلة. وتتأثر كذلك القطاعات المرتبطة بها سواء بروابط أمامية أو خلفية لسلسة التزويد والإنتاج. ومن المتوقع أن يتأثر بهذا الشكل في الاقتصاد الأردني قطاع السياحة الذي انتعش في الفترات الأخيرة مما سيؤثر على الإيرادات المالية المتأتية منه، كما سيؤثر على مستويات البطالة نظرا لتوظيف هذا القطاع لأعداد كبيرة، سواء كانت وظائف مباشرة او غير مباشرة. في المحصلة فإنّ التأثير الكلي على الاقتصاد الأردني من المتوقع أن يكون ضمن مجموعة التأثر متوسطة المدى.

قراءة في وضع المالية العامة

وبمراجعة سريعة لوضع المالية العامة، فقد ارتفعت الإيرادات المحلية المقدرة في موازنة العام 2020 بحوالي 788 مليون دينار أو بزيادة نسبتها (11.3%) عن مستواها في العام 2019، حيث تأتي هذه الزيادة من زيادة الإيرادات بسبب النمو المتوقع عند مستوى 4%، وبحوالي 280 مليون دينار، ومن ضريبة الدخل الجديدة بحوالي 200 مليون دينار، و308 مليون دينار تأتي بسبب الإجراءات الأخرى المتمثلة في مكافحة التهرب الضريبي والتهريب.

كما ارتفعت المنح الخارجية المقدرة بحوالي 18 مليون دينار لتصل الى 817 مليون دينار موزعة بين 538 مليون دينار من المنحة الأميركية و120 مليون دينار المنحة الخليجية و70 مليون دينار من منح مخرجات قمة مكة و53 مليون دينار من

الاتحاد الأوروبي و26 مليون من بند منح أخرى.

أمّا في جانب النفقات العامة، فقد ارتفعت النفقات الجارية المقدرة للعام 2020 بحوالي 437 مليون دينار، أو ما نسبته (5.5%) عن مستواها في العام السابق لتصل إلى 8334 مليون دينار مُشَكلةً ما نسبته (86.7%) من إجمالي النفقات العامة 2020. ويأتي هذا الارتفاع في النفقات الجارية المقدرة جراء ارتفاع رواتب الجهاز المدني بنحو 105 مليون دينار، وارتفاع النفقات التشغيلية بنحو 3.8 مليون دينار، وزيادة مخصصات الجهازين العسكري والمدني بحوالي 89 مليون دينار، وارتفاع مخصصات التقاعد بحوالي 88 مليون دينار، وارتفاع مخصصات فوائد الدين العام بحوالي 141 مليون دينار، وارتفاع إعانات المؤسسات غير المالية بحوالي 7.5 مليون دينار، وارتفاع مخصصات المعونة النقدية بحوالي 22 مليون دينار، وانخفاض مخصصات الدعم النقدي بما فيه الأعلاف بحوالي 30 مليون دينار، وانخفاض مخصصات المعالجة الطبية بحوالي 21 مليون دينار.

أما في جانب الانفاق الرأسمالي فقد ارتفعت النفقات الرأسمالية المقدرة بمقدار 358 مليون دينار عن العام السابق لتصل الى حوالي 1273 مليون دينار مشكلة ما نسبته (12.3%) من النفقات العامة.

وبهدف تخفيف حدة تأثير الأزمة على المالية العامة للدولة، وكذلك على معدلات النمو الاقتصادي، فقد اتخذت الحكومة جملة من التدابير والإجراءات على مستوى المالية العامة، وكذلك على مستوى السياسة النقدية يمكن تلخيصها في الملحق رقم (1). إلا أنّ على الحكومة اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها تخفيف حدة تأثير الأزمة سيتم التطرق اليها لاحقا، ومن ضمن هذه الإجراءات إعادة ترتيب أولويات الموازنة العامة. وبالنظر الى مستوى تأثير الأزمة (حسب المستويات الثلاث المذكورة سابقا) على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي انخفاض الإيرادات الضريبية المتأتية منها بسبب تراجع الطلب فإنّ الأثر على الموازنة العامة للدولة يتلخص في تأثر حصيلة الإيرادات المحلية بسبب توقع تراجع معدل النمو الاسمي، فلن يصل إلى المعدل المرسوم له في موازنة 2020 عند 4%، وبالتالي

ستتأثر حصيلة الإيرادات من ضريبة المبيعات، وكذلك الضرائب الجمركية بسبب تباطؤ معدلات النشاط التجاري.

أما ضريبة الدخل فتأثرها بدرجة أقل، لأنّ الضريبة المستوفاة على الشركات في العام 2020 تكون عن أرباحها للعام 2019. وبالتالي فإنّ الانخفاض في الإيرادات المحلية من المتوقع أن يزيد عن (1.5) مليار دينار جراء المبالغة في تقدير الإيرادات المحلية بحوالي 700 مليون ونتيجة للأزمة وأثرها على القطاعات المختلفة بحوالي 800 مليون دينار.

أمّا في جانب الانفاق العام فإنه من الصعب التكهن حول مستوى الانفاق المطلوب، خصوصا أنّ هنالك نفقات طارئة لا بد من تخصيصها حيث يعتمد تقدير حجم هذه النفقات على حالة عدم اليقين، التي ترافق الأزمة من ناحية مدتها وشدة تعقيدها، إذ من المتوقع أن تصل إلى 500 مليون دينار، إلا أنّ هنالك في المقابل مجال لتخفيض بعض أنواع الانفاق بهدف تخصيص المزيد من النفقات الطارئة بحسب الحاجة وبهدف تخفيف حجم العجز في الموازنة في ظل تراجع حجم الإيرادات.

الإجراءات والتدابير المستقبلية

يكمن الهدف الرئيسي في المرحلة الحالية في إعادة دوران عجلة الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل تدريجي وصولا إلى مستوى الإنتاج كما كان عليه سابقا قبل الأزمة، وذلك بهدف الحفاظ على مستويات آمنة من الإيرادات الضريبية، وكذلك بهدف تخفيق تأثير مدة التعطل أو خفض مستويات الإنتاج على معدلات البطالة مستقبلا. وبالتالي فإنّ تعزيز مناعة الاقتصاد الأردني بحاجة إلى جملة من التدابير والإجراءات على مختلف مستويات السياسات العامة سواء المالية أو النقدية وحتى التجارية. إلاّ أنّ هذه الإجراءات والتدابير بحاجة إلى حيز مالي لا بد من خلقه، وحزم تحفيزية سواء ماليه أو إجرائية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وبالنظر إلى الممارسات الفضلى لبعض دول العالم فقد قامت هذه الدول بتوفير حيز مالي بمبالغ مختلفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبقياس الاقتصاد الأردني

من حيث تركيبته وطبيعته مع بعض الاقتصادات المتشابهة، فإننا نوكد على ضرورة توفير مبالغ مالية تصل قيمتها بين (2.5 الى 3) مليار دينار، أي ما نسبته (8 الى 10%) من الناتج المحلي الإجمالي من مصادر مختلفة ومن خلال الإجراءات التالية:

- توفير مبلغ 550 مليون دينار سيولة إضافية للبنوك بسبب تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي للبنوك من (7 الى 5%).

- توفير 500 مليون دينار من السيولة للبنوك من خلال قيام البنك المركزي بإصدار سندات بهذه القيمة.

- مليار دينار من خلال تأجيل فوائد الدين العام المستحقة والعمل على التفاوض مع الجهات المانحة لإعادة جدولة الديون والاتفاق على الترتيبات اللازمة لهذا الغرض وضمن البرنامج المتوافق عليه مع صندوق النقد الدولي.

- 120 مليون دينار من خلال ارجاء الزيادات المقرة على رواتب العاملين في الجهاز المدني ووقف التعيينات للعام 2020.

- 200 مليون دينار من خلال تأجيل دفع جزء من مساهمات الضمان الاجتماعي للأشهر المتبقية من العام الحالي.

- 15 مليون اقتطاعات من مخصصات مجلس الاعيان والنواب والوزراء وكبار موظفي الدولة والرواتب العالية في المؤسسات المستقلة.

- 50 مليون دينار من خفض النفقات التشغيلية للوزارات والدوائر الحكومية وضبط بعض أوجه الانفاق فيها خصوصا ان هنالك فترة تعطل قد مرت خلال فترة الأزمة.

- 50 مليون من خلال تخفيض اعانات المؤسسات العامة غير المالية والتي لا ترد موازناتها ضمن الموازنة العامة بما فيها دعم الجامعات نظرا لتعرضها لمدة من التعطل.

- 60 مليون من خلال تخفيض بنود النفقات الجارية الأخرى غير اللازمة.

- 200 مليون من النفقات الرأسمالية والمخصصة للمشاريع الجديدة بما فيها مشاريع الشراكة لصعوبة تنفيذها وتسويقها وربما عدم جاهزيتها من حيث الطرح.

- 100 مليون من النفقات الرأسمالية المخصصة للمشاريع قيد التنفيذ والبالغة (800) مليون والتي يمكن تأجيلها بما فيها تخفيض مخصصات دعم البلديات.

في المقابل فإنّ الحيز المالي الذي سيتم إيجاده لا بد من تخصيصه بفاعلية وكفاءة لتغطية النفقات في مجالات ضرورية من الناحية الاجتماعية، وكذلك لتغطية القصور في بعض النفقات على مستوى القطاعات للتخفيف من حدة أثر الأزمة عليها وانعاشها، ومنها:

- إعادة ترتيب أولويات موازنة العام 2020 بتخصيص مبلغ 500 مليون دينار كمبلغ اولي للنفقات الطارئة يتم مراجعته مع استمرار تطور الأزمة، بحيث يغطي هذا المخصص:

- النفقات الناتجة عن الإجـراءات والتدابير الصحية والنفقات العلاجية والتشخيصية المتعلقة بانتشار الفايروس.

- تعزيز النفقات المخصصة لصندوق المعونة الوطنية لإغاثة الاسر الفقيرة والمحتاجة وتوسيع مظلتها وادراج عمال المياومة المتضررين بسبب توقف أعمالهم. وكذلك الفئات المعرضة ومحدودي الدخل خوفا من وقوعهم ضمن دائرة الفقر. الامر الذي قد يعالج العاملين في القطاع الرسمي ويعمل على تغطيتهم مقابل اخضاعهم مستقبلا تحت مظلة الضمان الاجتماعي وبالتالي تقليل حجم القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية.

- إعادة النظر في المبالغ المخصصة للصناديق الاقراضية في الحكومة مثل صندوق التنمية والتشغيل وصندوق الإقراض الزراعي وصندوق التشغيل

والتدريب المهني والتقني وصندوق توفير البريد، وإعادة توجيهها بشكل مباشر نحو المشاريع الصغيرة والماكروية المتعثرة بسبب الأزمة.

- تفعيل صندوق تأمينات البطالة من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي إضافة الى تفعيل برنامج دعم الدخل التكميلي في صندوق المعونة الوطنية. وخلق سياسة دعم العمال (Labor Subsidy) لمساعدة الأعمال بالذات الصغيرة والمتوسطة التي تعثرت بسبب الأزمة.

- تغير الأولويات القطاعية: حيث من الواضح – وكما ذكر سابقا– إنّ بعض القطاعات لن تكون منتجة لفترة طويلة، مع أنّها تعتبر قطاعات ذات أولوية، مثل السياحة. وعليه يجب إعادة التفكير بالقطاعات ذات الأولوية ودعم هذه القطاعات لحين وضوح الرؤية المستقبلية. حيث يمكن أن يتضمن هذا مراجعة بعض الاتفاقيات التجارية.

- إعادة النظر في ضريبة أرباح الصادرات والمفروضة على القطاعات التصديرية وإيجاد آلية مناسبة لها أكثر حصافة، بهدف إعادة تشجيع القطاعات على التصدير وتعزيز تنافسيتها من خلال خفض الكلف المختلفة والاستفادة من فرص التصدير بسبب الفجوة في بعض الأسواق والتي اوجدتها الأزمة.

- دعم القطاع الزراعي بهدف إنعاش القطاع والاستفادة من المنتجات الزراعية للسوق المحلي في ظل صعوبة الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى مساعدة المزارعين من تأمين السلة الغذائية للمواطنين من خلال انتاجهم الحيواني والزراعي.

- إعادة النظر بالمخصصات المدرجة لمشاريع المجالس المحلية والبلدية، حيث يجب العمل على توجيه هذه المخصصات إلى الحاجات الآنية: مثل تقديم الدعم الاجتماعي المالي المباشر من خلال برامج صندوق المعونة الوطنية. بهذه الخطوة يتم التنسيق والعمل بين الحكومة المركزية واللامركزية. او إذا أمكن يتم تحويل المخصصات المالية للمجالس المحلية والبلدية لرفد الموازنة

العامة لخدمة الاحتياجات الناتجة عن الأزمة.

- تعزيز نظام الدفع الالكتروني ورفع جاهزية البنية التحتية الخادمة له من خلال توفير المخصصات اللازمة له، لما له من أثر مباشر في كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية وسرعتها.

- إعادة النظر في الية بناء الموازنة من خلال تجفيف مصادر الهدر فيها خصوصا المتعلقة بالنفقات التشغيلية وغير الضرورية.

- استمرار البنك المركزي في توفير المزيد من السيولة اللازمة لإدامة عجلة الإنتاج للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة منها، من خلال الاستمرار في تخفيض اسعار الفائدة او مفاضلتها من قطاع الى اخر حسب الحاجة والاهمية وإصدار السندات اللازمة للتمويل.

إنّ الأزمات في حالتها الطبيعية تؤخر بعض الإصلاحات الصعبة والمنشودة التي تقوم الحكومة بالعمل عليها منذ أمد بعيد، لكنها في بعض الحالات تشكل محفزاً للإصلاح السريع، وبالذات للأنظمة المالية التي كشفت الأزمة مستويات قصورها.

ملحق رقم (1)

الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في مجال السياستين المالية والنقدية.

السياسة النقدية:

- السماح للبنوك بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات وإعادة جدولة الديون.

- تخفيض أسعار الفائدة بما مجموعه (1.5%) خلال شهر اذار.

- ضخ سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 1050 مليون دينار.

- تخفيض كلف برنامج تمويل البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية.
- تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج ضمان المبيعات المحلية والصادرات.
- تأجيل الأقساط والفوائد المستحقة على مؤسسة الإقراض الزراعي.
- الإجراءات الخاصة بالشيكات وتسويتها.

السياسة المالية

- تسريع موافقة صندوق الدولي على برنامج الإصلاح المالي الجديد مع الأردن ولمدة 4 سنوات.
- تأجيل استحقاق ضريبة المبيعات لحين القبض وليس عند البيع.
- السماح للشركات على القوائم الذهبية دفع 30% من الضريبة الجمركية وتأجيل الباقي لاحقا دون تعهد بنكي.
- تسهيل الإجراءات الرقابية لدخول البضائع.
- الاتفاق مع شركة الحاويات في العقبة بما يخص تسهيل رسوم مدة السماح لتصبح 14 يوم بدلا من 7 أيام وكذلك رسوم التبريد.
- تأجيل رسوم عوائد التنظيم المفروضة على قطاع الأراضي لحين بيع المشاريع او اقامتها بدون فوائد، والسماح بمعاملات الافراز بين الورثة والشركاء في نفس القطاع مع تأجيل دفع الفوائد لحين نقلها الى المالكين.
- تأجيل صرف بدل العمل الإضافي واية مكافآت وبدل الاقتناء والتنقلات لشهر نيسان 2020.

5 سياسات العمل ما بعد كورونا

أحمد عوض

تجمع مختلف القراءات الاستراتيجية في مختلف أنحاء العالم أن تداعيات وتأثيرات جائحة «كورونا المستجد» ستؤثر على مختلف مجالات الحياة. وأنّه وبالقدر الذي تؤثر فيه في الوقت الراهن على النظم الصحية في جميع دول العالم، وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية والعاملين فيها، فإنها سوف تقوم على تغيير منظومة العلاقات الدولية، بكل مضامينها الإنسانية والاقتصادية، بل يذهب بعض الخبراء الاستراتيجيين إلى أن النموذج (Paradigm) للعالم سوف يتغير.

ولعل حالة التراجع الاقتصادي الكبير – الذي تواجهه كافة الاقتصادات العالمية بمختلف أنواعها– تطفو على سطح غالبية النقاشات اليوم، إذ تؤكد مختلف التوقعات العالمية، التي تجريها المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى جانب مراكز البحوث الدولية، أن الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية ستعاني من حالة كساد لم يشهده العالم منذ الكساد الكبير الذي ضرب العالم في نهاية عقد العشرينات من القرن الماضي.

أسواق العمل العالمية في ظل «كورونا»

تلقي الأزمة الاقتصادية العالمية بظلالها الصعبة على أسواق العمل بمختلف أبعادها ومكوناتها. ولعل الخطر الرئيس يتمثل في توقعات منظمة العمل الدولية بخسارة العالم ما يقارب 195 مليون وظيفة بدوام كامل، سبقها توقعات بفقدان

25 مليون وظيفة مرشحة للتزايد.[1] وكل المؤشرات الدولية تفيد أن الدول الفقيرة والمتوسطة (الاقتصادات الضعيفة) سوف تتأثر أكثر من الاقتصادات القوية بآثار الأزمة، وتؤكد المنظمة ذاتها أن العاملين الفقراء سوف يتأثرون أكثر من غيرهم من العاملين جراء هذه الأزمة.

أما بخصوص الدول العربية، فتتوقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) أن سبعة ملايين وظيفة سيتم خسارتها جراء تداعيات انتشار وباء «كورونا المستجد».وبالمجمل فإن مختلف هذه التوقعات تم بناؤها تبعا للمعطيات التي توفرت عند إعدادها، التي يمكن أن تتغير في أي وقت. والمنطقة العربية تعاني – في الواقع– من معدلات بطالة مرتفعة جدا هي الأعلى بين أقاليم العالم، بحسب منظمة العمل الدولية.

وللأسف تعد معدلات البطالة عالية جدا في الأردن، حيث بلغت 19.0%، في نهاية عام 2019 بحسب مؤشرات دائرة الاحصاءات العامة[2]، إلى جانب معدل منخفض جدا لمعدلات المشاركة الاقتصادية المنقحة (قوة العمل منسوبة الى مجموع السكان)، حيث بلغت في نهاية عام 23.4 بالمائة.[3]

وفي هذا السياق يأتي هذا التقرير المقتضب لاستعراض التحديات المتوقع أن يواجهها سوق العمل في الأردن جراء تداعيات انتشار وباء «كورونا المستجد»، والسياسات التي يمكن تطويرها وتنفيذها لتجاوز تداعيات هذه الجائحة المتوقع أن تستمر لسنوات غير قليلة.

1 فوشس، م. (8 أبريل 2020). تتوقع وكالة العمل التابعة للأمم المتحدة خسارة 195 مليون وظيفة بسبب كورونا19–. الرابط:
https://newseu.cgtn.com/news/2020-04-08/UN-labor-agency-predicts-loss-of-195-million-jobs-due-to-COVID-19-Pv-jPnmE3rG/index.html

2 دائرة الإحصاءات العامة، تقرير البطالة للربع الرابع 2019، آذار 2020.

3 المرجع السابق.

معدلات بطالة غير مسبوق

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الاردني خلال عام 2020 الجاري والسنوات القليلة القادمة موجة من الركود الاقتصادي، لا بل تشير توقعات البنك الدولي أنه سواجه نموا سالبا يقدر بحوالي 3.4 بالمائة[4]. وقد كان الاقتصاد الأردني يعاني – على مدار السنوات الماضية– من معدلات نمو بطيئة تقارب 2.0 بالمائة.[5] أمام حالة الانكماش الاقتصادي (النمو بالسالب) المتوقع أن يشهدها الأردن فسوف ترتفع معدلات البطالة الى مستويات غير مسبوقة (مستويات لم يشهدها الأردن من قبل)، ما سيترتب عليه تحديات اجتماعية غير مسبوقة، الأمر الذي سيهدد السلم المجتمعي.

ويتوقع أن تتركز معدلات البطالة المرتفعة في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، مثل قطاع السياحة؛ بمختلف مكوناته من فنادق ومطاعم بمختلف مستوياتها، إذ يقدر أعداد العاملين في الفنادق بما يقارب 20 ألف عامل وعاملة، إلى جانب ما يقارب 135 ألف عامل وعاملة في المطاعم.[6] وفي الوقت الذي يمكن أن تعود المطاعم بالعمل التدريجي خلال أشهر، لأن جانباً من عملها يعتمد على الطلب المحلي، فمن من غير المتوقع أن تعود الفنادق إلى العمل بشكل موازٍ، إذ تعتمد بشكل كبير جدا على السياحة الخارجية، ومن غير المتوقع أن تعود السياحة الخارجية إلى سابق عهدها لسنوات لأسباب عديدة، منها استمرار الخوف من إعادة انتشار الوباء لدى من يرغبون بالسفر الخارجي لغايات السياحة، إلى جانب أن حالة الانكماش الاقتصادي الذي سيشهده العالم ستؤدي الى تراجع القدرات المالية للطبقات الوسطى فأعلى في مختلف أنحاء العالم.

وبالتالي فإن الآلاف من العاملين في قطاعات الفنادق والمطاعم – الذي انتعش خلال السنوات القليلة الماضية– سيفقدون وظائفهم. وإلى جانب هذين القطاعين

4 بيبرس، س. (أبريل 2020). البنك الدولي: تأثير سلبي لأزمة "كورونا" على آفاق النمو في الأردن. الرابط: https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D9%84%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/

5 وزارة المالية، النشرة المالية الشهرية، الأردن، شباط 2020.

6 دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية لعام 2018.

هنالك عشرات القطاعات المرتبطة بها لعل أهمها قطاعات النقل الجوي والنقل السياحي والإرشاد السياحي وغيرها، ومجملها سوف يتعطل بشكل كبير، بالتالي فإن ألاف العاملين فيها سيفقدون وظائفهم أيضا.

والى جانب ذلك، هنالك العديد من القطاعات الاقتصادية غير الحيوية توقفت أعمالها، خلال فترة تطبيق حظر التجوال الشامل والجزئي، بعضها سرعان ما سيعود إلى العمل بطاقتها الكلية أو الجزئية، مثل المصانع والمشاغل المتوسطة والصغيرة ومؤسسات الخدمات الشخصية والمؤسسات التعليمية الخاصة، وصالونات التجميل ووسائل النقل الداخلي الصغيرة، ومختلف المحلات والمشاغل التي تعمل في مجال الحدادة والنجارة وغيرها. يضاف إلى ذلك عشرات الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، التي يعمل فيها مئات الاف العمال والعاملات بشكل موسمي أو يومي أو اسبوعي أو على شكل مقاولات صغيرة، سواء في قطاع الانشاءات أو قطاع الزراعة وغيرها.

خلاصة الأمر أن كافة القطاعات الاقتصادية سوف تتأثر سلبا نتيجة لتداعيات وباء كورونا المستجد، بدرجات مختلفة ولمديات مختلفة، فبعضها كما أشرنا أعلاه سيعاني لمدد زمنية طويلة، وبعضها سيعاني لمدد زمنية قصيرة وأخرى متوسطة. إلاّ أن مجمع هذه القطاعات سوف تتأثر بطريقة أو أخرى، إمّا نتيجة توقف غالبية الأنشطة الاقتصادية، وإمّا من حالة التراجع الاقتصادي الذي سيشهده الاقتصاد الوطني. وبالتالي خسران المزيد من الوظائف. وإذا ما أضفنا الى ذلك كلّه، أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل من خريجي النظام التعليمي، والذي تقارب أعدادهم 100 ألف سنويا، فإن معدلات البطالة سوف تقفز إلى مستويات عالية جدا.

يضاف إلى ذلك أن حالة الركود الاقتصادي الذي يتوقع أن تعاني منه العديد من دول الخليج العربي خلال السنوات القليلة القادمة، والناجمة عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط في السوق العالمي بمستويات أقل من الفرضيات التي بنيت عليها موازناتها العامة من جانب، وبسبب تداعيات الوباء من جانب آخر، ما سيؤدي الى الاستغناء عن مئات الآلف من العالمين في هذه الدول، ومن بينهم أردنيين بطبيعة الحال.

اختلالات سوق العمل:

أظهر وباء كورونا المستجد وجود اختلالات عميقة يعاني منها سوق العمل في الأردن، يمكن عرض أهمها بشكل مقتضب كما يلي:

1. العمالة غير المنظمة: ما يقارب نصف القوى العاملة في الأردن لا تتمتع بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، ويطلق عليهم «العاملون بشكل غير منظم»، وهم العاملون الذين لا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحمايات الاجتماعية المنصوص عليها في التشريعات الأردنية، بخاصة الضمان الاجتماعي، ووفق أحدث التقديرات المتوفرة لدى دائرة الإحصاءات العامة للعام 2019، تبلغ نسبتهم 48% بواقع 1.25 مليون عامل وعاملة تقريبا. وهم ينتشرون في غالبية القطاعات الاقتصادية بخاصة قطاع الانشاءات والبناء بمختلف أحجامه وفروعه، وقطاع الزراعة والمحلات التجارية الصغيرة وسائقو سيارات الركوب والنقل الصغيرة والمتوسطة مثل (التكسي الأصفر والسرفيس وباصات الكوستر والبكبات وغيرها) والمطاعم بمختلف مستوياتها وصالونات التجميل ومحلات صيانة السيارات وأعمال السكرتارية والمدارس الخاصة والحضانات وجميع عمال المياومة وغيرها من قطاعات الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر. وأمام هذه الأعداد الكبيرة من العاملين، وجدنا أنفسنا في الأردن غير قادرين على تقدم الدعم والمساعدة ومختلف أشكال الحمايات لهم، ودخلت الحكومة في دوامة الاجتهادات لكيفية مساعدتهم.

2. ضعف إشراك أطراف الحوار الاجتماعي في عمليات اتخاذ القرار: أزمة وباء كورونا المستجد أظهرت اختلال آخر في سوق العمل، تمثل في ضعف اشراك جميع أطراف الحوار الاجتماعي في عمليات اتخاذ القرار، وبالتالي غياب السياسات التوازنية، التي تقوم على (تسويات اجتماعية) بين أصحاب العمال والعمال والمجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص، ضعف المشاركة الفعالة للمنظمات النقابية العمالية في عملية اتخاذ القرارات

لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية كنتيجة لتداعيات وباء كورونا المستجد، حيث الحضور الكثيف للقطاع الخاص بغرف الصناعة والتجارة وجمعيات رجال الأعمال المختلفة، وكانت بصماتهم واضحة على ملامح القرارات الحكومية التي غاب عنها التوازن بين حقوق العاملين وأصحاب الأعمال. ولأن عمليات اتخاذ القرار –بخاصة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية – تقوم على علاقات القوة بين مكونات المجتمع الأساسية، فقد انتقصت هذه القرارات من حقوق العاملين بشكل كبير عبر تخفيض الأجور بشكل عام في القطاع الخاص بما يقارب 30 بالمائة، وعبر الانتشار الواسع لحجم الانتهاكات العمالية التي شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، دون أن تستطيع النقابات العمالية من تحسين الحمايات للعاملين والعاملات في هذه القرارات، التي لم تتمكن أيضا من وضع حد لاتساع رقعة هذه الانتهاكات، وبدا سوق العمل خال من أي تأثير ملموس للنقابات العمالية في هذين المجالين.

سياسات العمل لما بعد كورونا:

تتطلب عملية التفكير في مجال سياسات العمل لما بعد انتهاء وباء «كورونا المستجد»، النظر في السياسات على أكثر من مستوى، فمن جانب مطلوب العمل على تطبيق سياسات عمل قصيرة المدى تساهم في شفاء سوق العمل من الأمراض (الاختلالات العميقة) التي سيخلفها وباء «كورونا المستجد» خلفه والعمل على تجاوزها، ثم تطبيق سياسات عمل للحد من طول أمد استمرار معدلات البطالة، إلى جانب إصلاح الاختلالات التي برزت وأدت الى تعميق أثر التداعيات بخاصة الاجتماعية.

ولمواجهة التحدي الأساسي المتمثل في البطالة المرتفعة، يتطلب العمل على أكثر من مسار كما يلي:

- المحافظة على بقاء أكبر قدر ممكن من منشآت الأعمال في القطاع الخاص القائمة ودعم استمراريتها، والحفاظ على أكبر قدر ممكن من العاملين فيها،

ويتم هذا من خلال تقديم الحكومة للدعم المالي لمنشآت الأعمال التي تضررت جراء هذه الجائحة، على أن يشمل هذا الدعم، مساعدات مالية مباشرة لتمكينها من دفع أجور العاملين فيها، إلى جانب توفير قروض بتسهيلات ملموسة، من حيث أسعار فائدة قريبة من الصفر ومدد تسديدها مع فترات سماح، لتمكينها من الاستمرار في أعمالها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال انشاء صناديق طوارئ وتوفير مخصصات لهذه الصناديق من خلال عدم دفع فوائد الديون الخارجية، ووقف بعض الانفاق الرأسمالي غير الضروري، إلى جانب الاستفادة من برامج المساعدات الضخمة، التي توفرها المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة الى توفير من بعض بنود الموازنة الأخرى.

- العمل على زيادة الانفاق العام من خلال الحصول مساعدات خارجية بمختلف أنواعها، وقيام الحكومة بتسديد التزاماتها المالية إلى القطاع الخاص ليتمكن من الاستمرار في أعماله والتوسع فيها.

- العمل على تشجيع القطاعات الاقتصادية الكثيفة التشغيل على التوسع، وخاصة الصناعية منها، وتقديم التسهيلات اللازمة لها لضمان توليد المزيد من الوظائف.

- تطوير حزم دعم وتحفيز متوسطة وطويلة المدى لمختلف القطاعات تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي لأقصى قدر ممكن لمواجهة حالة الركود/ الانكماش الاقتصادي المتوقعة، للحفاظ على العاملين لديها وتشغيل المزيد من طالبي الوظائف من الداخلين الجدد الى سوق العمل.

- تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي بشكل ملموس ودائم لكافة القطاعات الاقتصادية مع الحفاظ على مختلف الحمايات الاجتماعية المعمول بها، حيث أنه ووفقا لمختلف التقييمات المحلية والدولية تعد مرتفعة جدا، وتشكل عبئا على الاقتصاد، وتساهم في عدم خلق فرص عمل جديدة.

- تخفيض الضريبة العامة للمبيعات على قطاعات كبيرة من السلع والخدمات، لتشجيع الطلب المحلي الكلي، ما سيدفع القطاعات الاقتصادية المختلفة على التوسع، وبالتالي المزيد من خلق المزيد في الوظائف.

- تكثيف الجهود الرسمية مع حكومات دول الخليج العربي بهدف عدم الاستغناء عن العاملين الأردنيين فيها من العاملين في القطاعات العامة، ومطالبتها بتشجيع القطاعات الخاصة فيها لعدم الاستغناء عن العاملين الأردنيين.

- إعادة النظر بشكل جوهري بسياسات التعليم باتجاه التركيز على فلسفة التعليم لأجل العمل، وهذا يتطلب التوسع في التعليم المتوسط والمهني والتقني بشكل كبير، ووضع محددات للتوسع في التعليم الجامعي، الى جانب تطوير محتويات البرامج التعليمية والتدريبية لتمكين المتدربين من الالتحاق السريع بالعمل في القطاعات الاقتصادية الموجودة، بالتنسيق الكامل مع القطاع الخاص المشغل الأساسي لهذه العمالة.

أما لمواجهة الاختلال الأساسي الثاني المتمثل في اتساع رقعة العمالة غير المنظمة، فيُقترح العمل على ما يلي:

- ضرورة العمل على التقليل بشكل كبير من العمالة غير المحمية في إطار منظومة الضمان الاجتماعي في الأردن خلال فترة زمنية متوسطة المدى.

- ضرورة إجراء تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي، بحيث يتم تخفيض قيمة اشتراكات الضمان الاجتماعي، ما سيؤدي إلى تقليل عمليات التهرب التأميني من قبل القطاع الخاص، وتقليل العمالة غير المسجلة في الضمان الاجتماعي.

- ضرورة إجراء تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي، بحيث يتم تغيير نموذج الاشتراك الاختياري المرتفع الكلفة، والذي يصل الى (17.5) بالمائة

من قيمة أجورهم، وهو الخيار الوحيد المتاح حاليا للعاملين مع أنفسهم، والعاملين بالمياومة بأي شكل كان، على أن تكون قيمة الاشتراك منخفضة، وعلى أن يكون الاشتراك إلزاميا.

- وعلى صعيد الحوار الاجتماعي في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بسوق العمل، يُقترح العمل على ما يلي:

- إعادة الاعتبار لمؤسسات الحوار الاجتماعي وأهميتها في عمليات اتخاذ القرار: مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثلاثية التي تشكل وفق قانون العمل.

- إعادة النظر بالنصوص القانونية في قانون العمل باتجاه تمكين كافة العاملين في الأردن في القطاع الخاص من تشكيل منظماتهم النقابية وفق المعايير الدولية للعمل ووفق الممارسات الفضلى المتبعة في العالم.

العمل عن بعد:

برزت خلال تطبيق سياسة حظر التجوال الجزئي والشامل التي تم تطبيقها في الأردن، فرص كبيرة جدا للعمل عن بعد في العديد من القطاعات الاقتصادية وللعديد من المهن، ليس فقط في تأدية المهام الأساسية للعمل، بل في مجال عقد الاجتماعات أيضا، الأمر الذي من شأنه زيادة فاعلية العمل بعشرات القطاعات الاقتصادية. لذلك تبرز أولوية تشجيع منشآت الأعمال وتمكينها وتعزيز قدراتها لتوسيع نطاقات العمل عن بعد، ما من شأنه تقليل النفقات في العديد من القطاعات الاقتصادية، وتحسين إدارة الوقت من خلال توفير ساعات عمل كبيرة كانت تستهلك في التنقل سواء داخل الأردن أو خارجه.

الفصل الرابع
السياسات الصحية والإعلامية والتحولات المجتمعية

تتجاوز آثار وباء كورونا السياسات الداخلية والخارجية والاقتصادية والمالية لتصيب أغلب السياسات العامة في البلاد، ولعلّ أحد أبرز القطاعات المهمة في مرحلة كورونا هو القطاع الصحي، إذ كان أبناؤه بمثابة القادة والجنود في الصفوف الأمامية في مواجهة هذا الفيروس. وفي الأردن كان الوباء بمثابة اختبار كبير للقطاع الصحي والكفاءات الطبية والإدارية الأردنية، وفي الوقت نفسه ظهرت أهمية السياسات الصحية وتطويرها والاستفادة من دروس المرحلة الحالية، وهو الموضوع الذي تتناوله ورقة كل من د. رائدة القطب ود. موسى العجلوني ود. محمد أبو فرج بعنوان «النظام الصحي فيما بعد كورونا».

ومن القطاعات الأخرى المهمة قطاع الإعلام وسياساته، بخاصة أنّ موضوع الرسالة الإعلامية كان أحد عوامل النجاح والفشل عالمياً وعربياً ومحلياً في التعاطي مع كورونا، وفي هذا الصدد ترصدت وزيرة الإعلام السابقة، جمانة غنيمات في ورقتها «البيئة الإعلامية في ظل جائحة كورونا»، وتقدم توصياتها للمرحلة القادمة.

كما يرصد أ.د حسين محادين، عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة مؤتة، في ورقته جملة من التحولات السوسيوثقافية التي رافقت المرحلة الأولى من كورونا، وانعكاساتها على المدى البعيد.

1 النظام الصحي فيما بعد كورونا؟

أ.د رائدة القطب، د. موسى العجلوني، د. محمد أبو فرج

مقدمة

يعد فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) جائحة عالمية وانتشر في مدة قصيرة لم تتجاوز العدة أشهر وأودت بحياة الكثيرين وتركت مئات الآلاف من المرضى واطاحت بالنظم الصحية في العديد من الدول المتقدمة وغير المتقدمة على حد سواء.

لم يكن الأردن في معزل عن هذه الأحداث حيث سجلت أول حالة بفايروس كورونا المستجد في أوائل شهر آذار 2020، ثم بدأت الحالات بالانتشار تدريجياً وكانت جميع الحالات المسجلة لأشخاص قادمين من دول موبوءة أو من مخالطين لهؤلاء الاشخاص. على الرغم من قدرة الفيروس على الانتشار السريع إلا أن قرارات الحكومة الأردنية استطاعت أن تحتوي انتشار المرض بسرعة أكبر حيث فعّلت قانون الدفاع بعد صدور الإرادة الملكية السامية وطبقت سياسات التباعد الاجتماعي وحظر التجوال، وأغلقت المملكة المعابر الحدودية وطبقت الحجر الالزامي على جميع القادمين من دول موبوءة لغاية مساء 17 أذار 2020، متبعة بذلك توصيات منظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى تشخيص الاصابات وعزلهم في مستشفيات مخصصة لذلك، ورصد المخالطين مبكرا والحجر عليهم.

كما عملت الحكومة – ومن خلال قنواتها الاعلامية الرسمية وغير الرسمية– على نشر الوعي الصحي بين المواطنين والتشديد على أهمية تطبيق إجراءات الوقاية الشخصية والالتزام في المنزل وإلزام المؤسسات على تطبيق المعايير التي تعنى بسلامة العاملين والمراجعين.

كان الهدف من هذه الاجراءات الصارمة منع اصابة اعداد كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة (السيطرة على سرعة تسجيل الحالات) تمهيداً لزيادة قدرة النظام الصحي على استيعاب الاعداد المتزايدة المفترضة للمصابين وتقديم الرعاية الصحية المثلى للمصابين والمرضى الاخرين خصوصا للاصابات الحادة التي تستدعي دخول وحدة العناية المركزة.

اتسمت إدارة النظام الصحي خلال هذه الأزمة بتوحيد جهود مقدمي الخدمات الصحية في المملكة وتشمل: وزراة الصحة والخدمات الطبية الملكية والجامعات والقطاع الخاص. كان العمل منذ بداية الأزمة منسقا تحت قيادة واحده. وتمت عملية تنظيم أداء القوى الصحية العاملة للتعاون كالاطباء والممرضين وأخصائي الصحة العامة والوبائيات أو العاملين في المختبرات أو الخدمات الطبية المساندة في المستشفيات وفي غرف العناية المركزه وحتى العاملين في الدفاع المدني.

كان قطاع الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية جزءا لا يتجزأ من هذه المنظومة فلم يألُ جهداً في التكاثف لتقديم العلاج (الذي اُعتمدَ مؤقتاً) بكميات كافية وقام هذا القطاع بتأمين المستلزمات الطبية اللازمة للوقايةَ على مدار الساعة عدا عن تقديم الشعب التبرعات المالية اللازمة، لتقديم مبالغ تساعد الحكومة في تغطية التكلفة المتزايدة للتصدي لانتشار الوباء وعلاج الحالات بأسرع وقت بفعالية أكبر.

كما قامت الحكومة الاردنية بتوفير الفحوصات اللازمة لاكتشاف الحالات وعلاجها مجانا وفحص المخالطين في جميع أنحاء المملكة من دون أي تبعات مالية. كما أطلعت الحكومة المواطنين والمقيمين على عدد الإصابات ومصدرها بشكل يومي، وشاركت المواطنين في تفاصيل عديدة تهم الصحة المجتمعية وخصصت منصات حكومية لنشر الوعي المجتمعي وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات، التي قد ترد في أذهان المواطنين، فيما يخص الصحة العامة وحياتهم اليومية، وانهالت رسائل التوعية الصحية من كل الأطراف على وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام المرئي والمسموع وذلك لتعزيز اتباع أنماط الحياة الصحية التي تعزز المناعة وتقي

المجتمع من الأمراض وتمنع تناقل العدوى بين أفراد المجتمع.

أظهرت أزمة كورونا قدرة مؤسسة صنع القرار على اتخاذ العديد من السياسات والاجراءات الناجعة التي لاقت قبولا ملموسا، كما أظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها المؤسسات الحكومية والخاصة.

في المجمل إنّ نجاح هذا العمل يدعو إلى الاستفادة من هذه التجربة في المرحلة المقبلة وتطويرها وضمان استمراريتها، بالإضافة إلى وجود محاور عديدة لمساعدة المملكة في مواجهة التحديات الناتجة عن أي أزمة صحية ممكنة مستقبلاً، كالأوبئة أو الكوارث الطبيعية لا قدر الله في محاور عديده أبرزها:

الحاكمية والإدارة (Governance)

على الحكومة توحيد مقدمي الخدمات الصحية تحت مظلة واحدة وقيادة واحدة بحيث يكون الدور المركزي للحكومة في المحافظة على الصحة العامة وتقديم الخدمات الصحية. وهذا الدور لا يمكن أن يتم تفويضه للقطاع الخاص إنما بالتشارك معه. ويكون لزاماً على هذه الادارة الموحدة أن تنسق وتتشارك مع جميع مقدمي الخدمات الصحية العامة (وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية والمستشفيات الجامعية) فيما بينها وبين القطاعات الصحية الخاصة والأهلية (جمعية المستشفيات الخاصة والنقابات المهنية كنقابة الاطباء والتمريض والصيادلة والمختبرات والجمعيات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة المحلية والدولية) الأمر الذي يستدعي أكثر من أي وقت مضى إيجاد مظلة وطنية محددة تنظم عمل جميع مقدمي الرعايةالصحية العامة والخاصة والمدنية وتوحد جهودها لمجابهة التحديات الوطنية الصحية في جميع الأحوال.

رفع جاهزية النظام الصحي وقدرته على التعامل مع الأزمات الصحية الوطنية باتباع النموذج الاستباقي (التخطيط للأزمة والاستعداد لها) بدلاً من النموذج الانعكاسي (رد الفعل الآني) Proactive Versus Reactive approach.

العمل على تكييف التشريعات بما يتلائم مع احتياجات المرحلة والأزمة ووضع التشريعات لمعالجة أي حالة مشابهة في المستقبل وإيجاد تشريعات خاصة لعقوبات رادعة لمن لا يلتزم بتعلميات الحجر الصحي أو يؤثر على الصحة العامة.

تقديم الخدمات (Service delivery)

إعادة ترتيب اولويات النظام الصحي فبدلاً من النموذج الذي يركز على «الطب العلاجي والتكنولوجيا الطبية الدقيقة» اتباع نموذج «الصحة العامة» الذي يركز على الوقاية من الأمراض والعوامل المسببة لها وحماية الصحة وتعزيزها والسيطرة على الأوبئة التي تهدد صحة وحياة أعداد كبيرة من السكان. إنّ إيجاد مثل هذا النظام الصحي الذي يوازن بين حاجات المجتمع الصحية ككل والحاجات الصحية للفرد (Collective Versus individual health needs) قد يحتاج إلى قلب اولويات الهرم الطبي الحالي في المملكة، الذي يظهر جلياً من خلال النظر إلى الاموال التي تنفق في المملكة على العلاج الطبي مقارنه بالموازنة المخصصة لخدمة الصحة العامة الوقائية.

مجال تقديم خدمات الصحة العامة (Health service)

ضرورة الابقاء على الرصد الوبائي النشط ووضع آليات مرنه للابلاغ عن الإصابات من جميع القطاعات، وتدريب الكوادر المتخصصة على الرصد، وتفعيل دور مديريات الصحة في المحافظات والاستعانة والتنسيق مع كوادر المستشفيات الحكومية والخدمات الطبية والمستشفيات الجامعية والخاصة ومختبراتهم على المستوى المحلي والوطني.

الاستفادة من مكتسبات الأزمة من خلال تقديم خدمات صحية للمواطنين والمقيمين في منازلهم وذلك لتخفيف العبء على المؤسسات الصحية، كتقديم العلاجات لمرضى الأمراض المزمنة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وخدمات تنظيم الأسرة والتطعيم، وإجراء الفحوصات الدورية والبدء بتفعيل بعض الخدمات الصحية الإلكترونية عن بعد (E–Health).

تفعيل وتمكين الرعاية الصحية الأولية التي تعتمد على مفهوم العدالة في تقديم الخدمات الصحية وتوفير الخدمة والتنسيق بين القطاعات الصحية المختلفة، بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني. تسببت الازمة الحالية بزيادة معدلات البطالة، بخاصة ضمن الفئات الأقل حظا واللاجئين، كما تسببت بزيادة معدلات الفقر، وأثرت على توفر الاحتياجات الأساسية للعديد من العائلات كالاحتياجات الغذائية أو عدم القدرة على توفير أجرة السكن والتعلم عن بُعد، وحيث أن هذه العوامل تشكل المحددات الاجتماعية للصحة (Social determinants of health) فلا بد من التعامل معها بسرعة والتأكيد على تفعيل الرعاية الصحية الأولية في المحافظات والمناطق النائية والبادية، وتأهيل الكوادر العاملة لتقديم خدمات السيطرة على الأمراض السارية، وتوفير المطاعيم وضمان الأمن الغذائي وخدمات الامومة والطفولة وتنظيم الأسرة، وعلاج الامراض المزمنة والصحة المهنية وصحة البئية للحفاظ على المكتسبات الصحية وتوفير العلاجات الأساسية للمراجعين. كما يشمل دور الرعاية الصحية تقديم خدمات التوعية والتثقيف الصحي والعمل على نشر الوعي بأساليب الوقاية الصحية الشخصية، وتزويد المنشأت والمصانع والمؤسسات العامة بالبروتوكولات التي تعنى بالصحة العامة والسلامة بالتنسيق مع وزارة العمل وضمان الالتزام بالتطبيق ومتابعته. تجدر الإشارة هنا إلى أهمية تمكين دور مديريات الصحة في المحافظات في مجال الصحة العامة، وأهمية اشراك البلديات والمجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني كدور العبادة والنوادي الثقافية والمدارس والجمعيات الأهلية وغيرها في تقديم الدعم للمؤسسات الصحية لضمان صحة المواطنين وحمايتها.

مجال الخدمات الصحيه الثانوية (Secondary Health Care)

تتطلب المرحلة الحالية والمستقبلية الإبقاء على التنسيق والتشاركية والتكامل بين مقدمي الخدمات الصحية (القطاعين العام والخاص) في الإعداد والتجهيز للخدمات الصحية. كما يحتاج النظام الصحي وجود مستشفيات مجهزه للأوبئة والعزل في مناطق المملكة المختلفة. وثمة حاجة ماسة إلى تجهيز مختبرات فرعية جديدة في المحافظات وتحديث الموجود منها، والابقاء على التنسيق مع المختبرات المركزية ومختبرات القطاع الخاص.

وضع خطة للتعامل مع الانعكاسات الاقتصادية التي لحقت بالقطاع الخاص نتيجة الأزمة، كإيقاف السياحة الطبية العلاجية وتقليل الطاقة الاستيعابية للمستشفيات وتعطيل عيادات القطاع الخاص وتغطية تكاليف عزل وعلاج المصابين بفيروس كورونا خلال الأزمة.

لا زالت الحاجة ملحّة إلى الالتزام بالابلاغ عن حالات الالتهاب الرئوي الحادة، أو حالات المشتبه بها ومراقبتها (Surveillance)مـن قبل جميع مقدمي الرعاية الثانوية، وضمان منع انتشار العدوى فيه، والالتزام بتعليمات الوقاية الشخصية للكوادر الصحية والتخلص الأمثل من الفضلات الطبية والبيولوجية، والتعامل ألامثل مع حالات الوفيات والابلاغ عنهم، وتوفير الخدمات العلاجية الاساسية للمرضى المعرضين للخطر مثل مرضى الامراض المزمنة وحالات الولادة والاسعاف والطوارئ وتوفير الأدوية اللازمة لهم.

إن تدريب الكوادر الصحية العلاجية بما فيها من أطباء وممرضين وصيادلة وفنيي (مختبرات وأشعة وأمراض تنفسية) وتدريب الكوادر المساندة من مرتبات الدفاع المدني يجب ان يستمر بحيث يركز على التعامل مع الحالات المشتبهة والمثبتة والمخالطين وطرق منع انتشار العدوى والوقاية الشخصية وضمان الجودة والتواصل مع المرضى وذويهم. هذا التدريب يمكن أن يكون عن طريق التعلم على بُعد باستخدام التقنيات التكنولوجية، وباستخدام بروتوكولات ومعايير دولية مكيفة محلياً، كما ويمكن أن يتم تدريب الكوادر على تقديم بعض الخدمات العلاجية عن طريق التطبيب عن بُعد (Telemedicine) للابقاء على أسرة المستشفيات لاستخدامها للحالات الحرجة.

جـ- مجال الخدمات البحثية (Applied research)

تظهر الحاجة إلى وجود لجان فنية علمية متخصصة من خلفيات متنوعة كمجال الميكروبات والبيولوجيا الجزئية والصحة العامه تعمل على دراسة هذه الامراض ومسبباتها وطرائق انتشارها واقتراح العلاجات واختبارها ودراسة سلوك الأفراد خلال فترة الأوبئة. كما تبدو الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى في إيجاد فحص مخبري سريع أو لقاح، وهذا يتطلب الابقاء على العينات التي سحبت من المرضى عند

التشخيص وخلال فترة العلاج في مختبرات متخصصة لعمل دراسات علمية. كما يجب العمل على توثيق هذه التجربة بالطرق العلمية وتحديد الأولويات والتوصيات المستقبلية.

استحداث قواعد البيانات الوطنية، التي تعنى بجمع المعلومات عن الأمراض المزمنة والمعدية وطرق علاجها والإجراءات المتبعة ونتائجها لتسهيل عمل الباحثين والدارسين لفهم طبيعة الأمراض، ومنها هذه الجائحة. إنّ تحليل هذه البيانات الدقيقة ومعالجتها يسهم في تقديم المعلومات والاستنتاجات الصحيحة للمجتمع وصانع القرار مما ينعكس ايجابا على واقع القطاع الصحي ومستقبله.

وهنالك حاجة لتأسيس مراكز بحثية بيوتقنية (Biotechnology) على مستوى عالمي وتذليل الصعوبات اللوجستية والتدريبية والمتعلقة بالبيئة التحتية التي تتيح للأكاديميين والباحثين من دراسة هذا الفيروس وغيره من الأمراض الجينية والوراثية.

إنّ بناء جسور التواصل والتعاون مع المؤسسات البحثية التقنية العالمية وتبني التجارب الدولية في انشاء هذه المؤسسات والعمل على ديمومتها يعد احدى الطرق الناجعة لتمكين هذه المشاريع حسب المعايير الدولية ومواكبة التطور التقني شاملا البنية التحتية والمعدات والكوادر البشرية.

3 – القوى البشرية (Human Resources)

تبدو الحاجة ملحة إلى إيجاد «معهد وطني للصحة العامة» يرفد المملكة بالمختصين في المجالات المختلفة في تخصص الصحة العامة بما فيها الوبائيات وصحة البئية والصحة المهنية وصحة المسنين والأم والطفل والسلوكيات الصحية والإدارة والاقتصاد الصحي، بحيث يكون التدريب عمليا وتطبيقيا في جميع هذه المجالات، ويرفد جميع مقدمي الخدمات في المملكة بحاجتهم من المختصين وبإجراء الأبحاث اللازمة لاتخاذ القرارات وسن السياسات الوطنية.

تفعيل إعداد القوى الصحية البشرية عن طريق التعلم عن بُعد مع التأكيد على

أهمية التدريب العملي خاصة في مجال الميكروبات الطبية في المؤسسات التعليمية الصحية.

تفعيل تدريب الكوادر وتأهيلها والتعليم الطبي المستمر باستخدام التكنولوجيا عن بُعد وبخاصة في مجال الصحة العامة/ الوبائيات ومنع العدوى ومهارات الاتصال والسلامة الشخصية وهذا ينطبق على القوى البشريه المتقاعده لتكون جاهزه دائما لأية أزمة لاحقة.

تحفيز المتخصصين بالصحة العامة بانصافهم بمساواتهم بالكوادر العاملة في الطب العلاجي.

نظام المعلومات (Health Information)

ظهرت الحاجة الملحة لوجود نظم صحية معلوماتية تبين الإمكانات البشرية والفنية واللوجيستية والتكنولوجيه والمرافق والخدمات الصحية المتوفرة في كل قطاع وعلى مستوى كل مؤسسة صحية وعلى مستوى جميع المناطق الجغرافيه لتسهيل الوصول إلى البيانات والمعلومات عند حصول أزمات صحية وطنية مماثلة.

كذلك ظهرت الحاجة إلى وضع البنى التحتية اللازمة لتفعيل وإدارة أنظمة «الصحة الالكترونية» (Digital Health) ووضع التشريعات التي تضمن انسيابها بين المؤسسات الصحية المختلفة في كل المواقع مع حفظ خصوصية الأفراد في المعلومة المتداولة.

كما ظهرت الحاجة لوجود قاعدة بيانات تظهر أماكن سكن افراد المجتمع وخصائصهم الصحية؛ مثل وجود أمراض مزمنة وغيرها وحفظ خصوصية هذه البيانات. إضافة إلى أهمية وجود قاعدة بيانات للمتقاعدين من كوادر صحية وصحية مساندة موزعة على مناطق المملكة المختلفة.

التكنولوجيا والدواء
(Appropriate Technology/Technology and medicine)

تجلى من خلال الأزمة الحالية محدودية أَسِرّة الرعاية المركزة وأجهزة التنفس الصناعي في القطاع العام، وسوء توزيعها علىَ مستوى المملكة، وكذلك أنظمة الضغط الهوائي، وفرق الإسعاف والإخلاء الطبي الأرضي محمّلين بذلك جهاز الدفاع المدني المسؤولية الكاملة عن تشغيل وإدارة هذا الملف.

من المهم، إذاً، أن يتدارك النظام الصحي في المرحلة المقبلة هذه الثغرات، وأن يكون هناك مخزون استراتيجي من الأجهزة والأدوات والأدوية المهمة للإبقاء على الحياة في الأزمات. كما ومن المهم التنبه إلى أن الصناعات الدوائية المحلية قد تأثرت من إغلاق المعابر الحدودية مما أثر على تصدير الأدوية واستيراد المواد الخام اللازمة للتصنيع. كما أنّ العمل بأقل من الطاقة الاستيعابية وتقليل ساعات العمل في ظل الالتزام بالتباعد الاجتماعي في مكان العمل يقلل الإنتاجية، بالإضافة إلى إقفال عيادات القطاع الخاص وخفض عمل المستشفيات مما يقلل الطلب على الأدوية. وكل هذا يستدعي وجود خطة إدارة أزمات خاصة لهذا الملف لابقاء هذه الصناعة حية قادرة على تلبية احتياجات الصحه العامة للدولة ورفدها اقتصادياً.

كما وظهرت أهمية وجود مؤسسية وطنية لتقيم التكنولوجيا الصحية (Health Technology Assessment) لتزويد الدولة بالأجهزة والأدوية والتقنيات والبرامج الصحية ذات الفائدة الأكبر مقارنة بكلفتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأوليات أيضا تفعيل الدور التشاركي بين القطاع الصناعي والجامعات لاستحداث الصناعات الطبية والتقنية وتطويرها لتلبية احتياجات القطاع الصحي ورفد الصناعة الوطنية. فقد ظهرت الحاجة خلال هذه الأزمة لوجود هذه الصناعات باختلاف أنواعها وزيادة الطاقة الانتاجية للصناعات الانتاجية الاخرى.

6 – التمويل (Health Financing)

طبقت الدولة خلال هذه الأزمة مفهوم (التغطية الصحية الشامل) من خلال

شملها للخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وحتى اللوجيستية لجميع السكان، الذين هم بحاجة لها بأفضل جودة ممكنة، بصرف النظر عن مقدرتهم المادية أو جنسهم أو جنسيتهم أو أعمارهم أو مركزهم الاجتماعي، كمفهوم قابل للتطبيق، بالرغم من أنه مكلف للدولة إلاّ أنه يحقق العدالة في إتاحة الرعاية الصحية الأساسية لكل السكان بدون عوائق اجتماعية أو مالية. إنّ الابقاء على هذا المفهوم ضروري ويتطلب بشكل أساسي تجميع صناديق التأمين الصحي تحت مظلة واحدة، كما تمتجميع الخدمات الصحية المختلفة بفعالية عالية تحت مظلة واحدة خلال الأزمة. وبالفعل قامت الدولة بتطبيق هذه السياسة قبل الأزمة إلاّ أن التجربة الحالية تعطي مثالا لأهمية الأخذ بكل جوانب مفهوم التغطية الصحية الشاملة وليس فقط بمفهوم التأمين الصحي.

تجلت أيضاً أهمية تمويل خدمات الصحة العامة فلا بد من إعادة اولويات التمويل والإنفاق والتركيز على تقوية بنية خدمات الصحة العامة في كل المجالات ذات الخطورة العالية.

من المتوقع أن تنخفض المعونات الخارجية التي كانت ترفد القطاع الصحي قبل الأزمة، فمن المهم الآن وضع خطط بديلة للاستفادة من الخبرات الوطنية ومشاركة منظمات المجتمع المدني القوية في المجال الصحي في تقديم الخدمات الصحية خاصة تلك المتعلقة بالمجتمعات المحلية.

7 – ألمجتمع والافراد (People and Communities)

أظهرت الأزمة الدور الكبير والمهم للمواطنين ومدى التزامهم بسياسات الحكومة وبدرجات عالية، كالتباعد الاجتماعي وحظر التجول والسلامة الشخصية. وبينت نتائج الدراسات الوطنية أنّ أهم المعوقات لمدى التزام الشعب بسياسات الحكومة هو العائق المادي والخوف من العزلة الاجتماعية والحرص على التعليم، وقد ظهرت هذه الأسباب كعوائق لتطبيق السياسات، سواء بين الاردنيين أو اللاجئين في المخيمات، أو في المجتمعات المضيفة. وعليه فإن المرحلة المقبلة تتطلب التوجه إلى الشعب وإعطاء الناس الثقة بقدرتهم على حماية صحتهم ومصالحهم

والتعاون فيما بينهم ومع السلطات ليشكلوا سلطة رقابية على أنفسهم بدل من مراقبة الدولة الدقيقة التي ترهق السلطات الأمنية.

بناء على نتائج هذه الدراسات، فإنه لا بد مستقبلا من بناء برامج تواصل صحي وطنية مدروسة ومبنية على نظريات ونماذج علمية معروفة لفهم الأسباب، التي تؤثر في معتقدات وسلوك الشعب تجاه السياسات المختلفة المتعلقة بصحة الناس، وتكييفها بما يتماشى مع تبديد مخاوف الشعب لتحقيق الهدف المرجو منها.

لا بد من تنظيم وتنسيق وتوحيد منصات التوعية الصحية بحيث يكون هناك مرجعية وطنية معتمدة موثوقة مبنية على الأدلة العلمية المثبته تحاكي الاختلافات الموجوده بين فئات المجتمع المختلفه.

2 «البيئة الإعلامية» في ظل جائحة كورونا

جمانة غنيمات

متعددة هي الإصلاحات المطلوبة لقطاع الإعلام حتى ما قبل زمن كورونا، ومنها تحديات أخلاقية قيمية ومهنية، وأخرى مالية، والأخيرة تحديدًا تجلت في ظل الجائحة، فيما يتعلق بظلالها التي ألقتها على الصحف الورقية بدرجة رئيسية، ووسائل الاعلام الأخرى بدرجة اقل.

وطالما باتت الأزمة الماثلة محطة للتقييم ومراجعة الأداء فإنّ البيئة الاعلامية لا تقل أهميتها عن أي قطاع آخر- الأمر الذي لا يتطلب تعديل تشريعات فحسب، بل يتعداه لتقديم أوجه الدعم للإبقاء على أدوات الاعلام التقليدي وتطوير الحديث منه، خصوصا وأنّ المجتمعات ليست ناجزة بشكل كبير لفكرة تعاملها وتعاطيها مع التواصل الاجتماعي، فكان للأخيرة في بعض الأزمات، التي يعبرها البلد أثاراً سلبية على الحالة العامة، مما ساهم بتوسيع فجوة الثقة التي تسعى الحكومات لترميمها..

القول بأن التنافس هو من سيبقي الأقوياء فقط ويخرج الأضعف من السوق، وفقا لمبدأ التنافس والربحية، نظريا يبدو صحيحا، أما والحديث عن الاعلام، فإن تطبيقه يبدو صعبا في هذه المرحلة ومعطياتها السياسية والاجتماعية، ويجعل الحفاظ والإبقاء على أدوات الاعلام التقليدية يصبح ضرورة ماسة، لحين تحقق شرط النضوج والوعي في استخدام منصات التواصل الاجتماعي، الظاهر منها، مثل فيس بوك والمخفي وهو الأخطر، مثل (واتس اب) وما يحمله بين ثناياه من إشاعات وأخبار كاذبة ومعلومات غير صحيحة ومفبركة، تسعى للضرب في الثوابت وخلق حالة من التشكيك وتوسيع فجوة الثقة..

بين مصير الصحف الورقية المجهول والمعلومات المفبركة، تتعاظم الحاجة للإسراع في إطلاق الاستراتيجية الوطنية للإعلام التي أعلنت عنها الحكومة في الربع الأخير من العام الماضي، بحيث ترتكز على أهداف قصيرة المدى، وأخرى ومتوسطة وطويلة المديين، تكرس الشراكة بين الحكومة والمؤسسات الاعلامية والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني..

التشريعات: مواكبة التطورات الإعلامية الكبيرة

يتطلب الامر العمل على تطوير التشريعات الإعلامية الناظمة للبيئة الإعلامية في الأردن، ومنها: الجرائم الإلكترونية، الحق في الحصول على المعلومات، وتحديد نطاق اختصاص هيئة الإعلام وتطوير قانونها ليتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة بشكل كبير، التي يتوقع أن تتسارع أكثر ما بعد أزمة كورونا، إلى جانب تطوير التشريعات الناظمة لعمل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ومستقبل الرقمنة، وذلك بهدف إيجاد أرضية توافقية تيسر عملية تغيير هذه التشريعات بما ينسجم مع التطورات المتسارعة التي تلحق بالإعلام الرقمي.

ويسهم تحسين التشريعات في تطوير المشهد الإعلامي وتوفير الجاهزية للتعامل مع التطور الحاصل في العالم، ومنه تلفزيونات الإنترنت اذ ما تزال القوانين غير مواكبة لهذا الامر.

الصحف الورقية.. أزمة وجودية

مصير الصحف بين البقاء او الأغلاق تحد ليس بالجديد، لكنه سطع بشكل أقوى في ظل أزمة كوفد 19 وتوقفت طباعة الصحف بقرار حكومي، ما أغلق الأبواب الرئيسة لمصادر دخلها : الإعلان بدرجة كبيرة والتوزيع بدرجة أقل. ذلك بالرغم من أنّ الصحف أبقت على إنتاج محتواها الرقمي، من خلال مواقعها الإلكترونية أو حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

التعامل مع أزمة الصحف يتطلب مسارين: الأول سريع بالسماح بإعادة

الإصدار والثاني تقديم دفعة مقدمة من قيمة الإعلان القضائي للصحف المستفيدة منها بموجب القانون.

أما المسألة الأخرى فهي متوسطة وبعيدة المدى، وهذه تعتمد على الصحف وإداراتها كون الصحافة الورقية في الأردن تحتاج إلى إعادة تعريف دورها وتوسيع أدواتها، لتستطيع النجاة من المأزق الحالي، كما أنّها تحتاج إلى توسيع نطاقها الجغرافي وتمثيلها لشرائح اجتماعية عريضة. الوضع السابق يعني أن على الصحف أن تتطور أو أنها ستختفي، بالرغم من أن أهميتها في الأردن ما تزال قائمة، بما تتمتع بمصداقية إلى حد ما، مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى.

تتعقد حالة الصحف أكثر بالنظر إلى العلاقة التبادلية بينها وبين الحكومة، إذ ما تزال أداة إعلام تعتمد عليها الدولة بإيصال رسائلها. في المقابل ثمة مشكلة من أهم المشكلات البنيوية التي لم تخدم موثوقية ولا دور الاعلام الأردني بشكل عام والصحف خاصة، تتمثل بارتباطه الوثيق واعتماده في التمويل على الدولة، بالرغم من أنّ حجم الإنفاق ونوعية استثمار الدولة ما تزال محدودة مقارنة بحجم التحديات.

في الموضوع المالي تستطيع الحكومة تأمين شركاء لمساعدة الصحف الورقية للتحول للصحافة الالكترونية مستقبلا، وإعادة تقديم نفسها وتأهيل صحافييها. أوروبا بالعادة وبالذات ألمانيا تتحمس لهذا النوع من التعاون في إصلاح وتطوير الاعلام المبني على بناء القدرات وتحويل خط الإنتاج للإنترنت، ولعالم الاعلام الجديد.

أيضا تبدو فكرة انشاء صندوق لدعم الإعلام حاجة ملحة، شريطة البحث عن مصادر جديدة للتمويل، وليس أساسيا أن يكون التمويل من الخزينة، بل من خلال اتفاقيات شراكة مع شركات عالمية مثل فيس بوك وتويتر، توفر بموجبها الأخيرة مبالغ مالية مقابل المحتوى الذي تحصل عليه من المؤسسات الاعلامية الاردنية الحكومية والخاصة والأفراد على حد سواء، خصوصا وأن المملكة تصنف من أوائل الدول من حيث عدد حسابات الفيس بوك مقارنة بعدد السكان، عدا عن النسب المرتفعة

لانتشار الانترنت وأسعارها المنافسة على مستوى العالم لناحية إمكانية توفرها حتى لأصحاب الدخل المحدود والمنخفض..

هذه الفكرة ليست جديدة، فثمة دول سبقت اليها منذ سنوات، حيث سيساعد هذا الصندوق المؤسسات ضمن شروط ومعايير مهنية على الاستدامة والتحول والتطور المطلوبين، ليكون هذا الصندوق بمثابة بوابة أخرى لتمويل ودعم الاعلام..

المواقع الإلكترونية تعزيز سياسات المأسسة.

كبديل للصحف الأسبوعية جاءت المواقع الالكترونية الإخبارية والتي زاد عددها عن ١٥٠ موقعًا، ونظمتها الحكومة قانونيا باشتراط تعيين رئيس تحرير وترخيصها من قبل هيئة الإعلام، إلا أنّ المواقع الإلكترونية باستثناء عدد منها بقيت بعيدة عن المؤسسية، ولم تعين كادرا صحافيًا إعلاميًا بشكل مؤسسي، ما انعكس على محتوى هذه المواقع الذي لم يرتق (إلاّ عدد محدود) منها لإنتاج محتوى أصيل يساهم بتطوير المحتوى الإعلامي، الأمر الذي يتطلب نظرة جديدة تساهم بمأسسة عمل المواقع الاخبارية وتساهم بتطوير الحالة الاعلامية لناحية المحتوى التحليلي والحقيقي والاصيل ايضا..

التواصل الاجتماعي والتربية الإعلامية

يتعاظم مشكل الشائعات ليصل حدود التهديد أحيانا للسلم المجتمعي والأهلي، فضلاً عن اغتيال الشخصية والإضرار بمصالح الناس العام والخاصة. أحد الحلول يتمثل بتدفق دائم للمعلومات، الامر الذي وفرته الحكومةفي ظل أزمة كرونا من خلال الإيجاز الصحافي المشترك لوزيري الصحة والإعلام، وكذلك بتفعيل منصة حقك تعرف للرد على الشائعات وتفنيدها بالمعلومات والحقائق.

لكن فيما بعد كرونا سيبقى هذا التحدي قائما، ما يتطلب حلولا جذرية أهمها تسريع تنفيذ مشروع التربية الاعلامية الذي بدء تنفيذه ووضعت له استراتيجية للأعوام الثلاث المقبلة تشترك نحو ٦ وزارات في تنفيذها وتتابعها بشكل مباشر

وزارة الثقافة، بحيث تساهم بتقوية الجمهور بالتعامل مع المعلومات والشائعات والمعلومات المفبركة عن طريق تكريس التفكير النقدي.بما لا يتعارض مع حرية المرء في التعبير، بحيث يلعب التعليم والثقافة الدور الأساس في تحصين الأفراد وتأهيلهم للتعامل مع المشهد الإعلامي الجديد والمتغير.

تبقى الظواهر السلبية في مواقع التواصل الاجتماعي انعكاسا للظواهر السلبية في المجتمع الأردني لكن بشكل مكثف. ولمعالجة ذلك على الدولة التدخل من بعيد بحيث لا تظهر وكأنها تسعى لقمع الحريات او السيطرة على الاعلام، اذ من المهم في هذه المرحلة تعزيز المنتج الصحي والسليم، إلى جانب محاسبة غير المهني الذي ينطوي على جرائم الكراهية واغتيال الشخصية وغيرها. .

مشكلات الأْردن في هذا الصدد، لا تختلف عما يحدث في دول ومجتمعات أخرى، وهنا يأتي دور الخبرة، القوى الاجتماعية، مؤسسات المجتمع المدني، النشطاء والمثقفين في تسليط الضوء على هذه السلبيات وتحييدها. فإذا استطاع الأفراد تمييز خطاب الكراهية وتبعاته الاجتماعية، فإننا سنصل إلى ثقافة مجمعية ترفضه وتدينه، يضاف إلى ذلك أن المجتمع المدني في الأْردن فاعل يمكن له أن يعمم ثقافة إعلامية نقدية عن طريق الحوارات العامة والمواد التدريبية، عن طريق الأفراد والمؤسسات التي تقوم بالرصد بشكل تطوعي أو بدعم من المؤسسات الدولية.

3 كورونا وتأثيرها على المجتمع الاردني - رؤية سسيوثقافية

أ.د حسين طه محادين

المجتمع هو مجموع المواطنين الأردنيين المنتمين لوطنهم بالمعنى الدستوري والمتفاعلين باستدامة في ما بينهم ومع العالم خارج هذا الوطن، ولهم ضوابطهم الداخلية الخاصة بكل منهم كالأخلاق والضمير والايمان بالله والتي يتشربونها من خلال أنماط التنشئة الاجتماعية في أُسَرِهم منذ الطفولة إلى نهاية أعمارهم ذكوراً وإناثاً، بالتعلم والتعليم عبر العادات والتَقاليد والأعراف والرموز الوطنية؛ وبالتالي يصبح لهم ضمير جمعي كامن يربطهم وينظم سلوكياتهم الخاصة والعامة أوقات السلم؛ وأمام التحديات التي تهدد وجودهم مثل جائحة كورونا، محور هذه الورقة. ولَهم ضوابطهم الخارجية ممثلة بالقوانين المدنية مثل «تفعيل قانون الصحة العامة الحالي» والاتفاقيات الدولية والنظم العشائرية.

أما المؤسسات المرجعية لتنشئة المواطنين فهي: أُسر عربية ومسلمة ذات قيم دينية وتفسيرية غيبية أحيانا للتحديات التي تواجههم تناغما مع تأثير الكنائس والمساجد والمؤسسات التعليمة المختلفة، من دون أن نُغفل سطوة وسائل الإعلام؛ لاسيما وسائل التواصل الاجتماعي؛ وهي الأكثر عبية وفعالية الآن في تشكيل اتجاهات الاردنيين نحو أنفسهم وواقعهم المعيش والعالم المتعولم، الذي أصبح بحدود كف اليد «الهاتف الخلوي» عبر تسيّد ثقافة الصورة/البث المباشر للفيديوهات والتماهي معها.

واستناد إلى كل ما سبق؛ وجود هوّس رسمي متسارع منذ تسعينيات القرن الماضي وسيادة القطب الواحد مع أطروحات نظرية التحديث الغربية

(modernization) المعولمة وما صاحبها من «خصخصات» وحرية للسوق والافراد وتباشير ديمقراطيةكمظاهر لتداعيات العولمات الحديثة، وما بعدها التي أثرت وبعمق على مجتمعنا الاردني النامِ. وتفاعل كل ما سبق من مؤثرات مع الطبيعة في كل من:

الجغرافيا الصحراء وهي المساحة الاكبر لبلدنا، وقلة مياه الشرب والزراعة رغم وجود منفذ مائي وحيد لنا هو العقبة وسميناه فرحا به «ثغر الأردن الباسم». لذا فالذاكرة الجمعية المتشكلة لدينا هي الحاضنة لوعينا والموجهة لسلوكياتنا وصولاً إلى تشكيل هوية وشخصية المجتمع الاردني الصارمة والمتقلبة بحدتها كجذر صحراوي كامن بدواخلنا كجموع؛ وبمرونتها المغايرة في أحايين أخرىَ مثل سهولة ونخوة كاستقبالنا لهجرات سكانية عربية ومسلمة متنوعة والتبرم منهم لاحقا كمنافسين لنا في الأسواق والعمل والمرافق الخدمية الأساسية.فالمجتمع الأردني المتفاعل بتنوع مكوناته وغناها البشري؛ لا يشبه أبدا المختبر الكيمائي في جامعة ما؛ من حيث إمكانية الضبط والقدرة على الحكم نوعية المواد الداخلة فيه؛ ودرجة تأثير وحرارة كل مكون فيه نحو كورونا بصورة مستقلة عن غيره؛ فالتداعيات الانسانية بخصوصيتها – ليست كالمواد في المختبر–فهي تتأثر بعدة عوامل؛ ما يعني صعوبة الحسم رقميا بحجم مظاهر وتأثير تداعيات كورونا المستمرة والقادمة علينا في هذه الفترة القصيرة بُعيد ظهورها.

غموض كورونا معرفي ومغالبة للواقع بالتحليل العلمي

لغايات المقاربة بالرصد والتحليل العلمي واليومي لتداعيات كورونا على المجتمع الاردني بأنساقه المختلفة؛ يمكن التذكير هنا من المنظورين العضوي وعلم نفس الاجتماعي معا؛ بأن المجتمع الاردني كشخص معنوي كما يُعرّف بالقانون؛ يشبه الإنسان الفرد كشخص عادي فكلاهما يتأثر بنوعية ودرجة الخبرات السابقة التي مرا بهما من قبل حقبة تحديات كورونا؛ الأمر الذي سينعكس راهنا على الكيفية والسرعة التكيفية التي يتعاملا بها معا مع هذه التحديات الجديدة جدا والمتمثلتان في:–

- اكتشاف فايروس كورونا في العالم قبل أربعة شهور تقريبا وغياب العلاج الشافي للقضاء عليه؛ واستمرار خطورته كعملية مستمرة للآن بعدة أشكال وبعناوين متوالدة؛ بالإضافة إلى أنه لا مرئي وفتاك بالبشرية وعابر للجغرافيا والدول واللغات والاعراق والمعتقدات معا هدفه فقط إفناء البشر.

- اتخاذ الدولة الاردنية ممثلة بجلالة الملك كرئيس للسلطات الدستورية يوم 2020/3/17 قرار تفعيل قانون الدفاع العام كضبط خارجي للأفراد والجموع ومصاحباته الضاغطة على حرياتناالفردية السابقةلإقراره؛ إذ لاحظنا أن العديد من المواطنينالعاديين أو الاشخاص العامين « نواب؛ نقابين قد تجاوزوا الحظر العام، في الوقت الذي تهرب أيضا بعض المصابين من الإبلاغ عن إصابتهم مهددين بذلك الآخرين، ما حدى بالحكومة إلى إقامة دعوى قضائية عليهم بتهمة الشروع بتهديد حياة الآخرين؛ وهذا يعني ضعف الضبط الداخلي وأنماط التنشئة السوية المؤكدة على أهمية صحة الآخرين في حياتنا مهمة لنا كأفراد أيضا؛ مما عرضهم كمهددين لأنفسهم والمجتمع للمساءلة القانونية الصارمة. ويجب الانتباه إلى أن هذا القانون قد عطل ضمنا مؤسسات دستورية وحجر على حرية المواطنين؛ وهاتان خبرتان جديدتان علينا كأردنيين منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي؛ لاسيما بالنسبة للشباب من الجنسين وهم القاعدة الأوسع للهرم السكاني.

ومن هنا تكمن استثنائية هذه المحاولة لرصد وتحليل التداعيات والآثار الاجتماعية الثقافية بجذورهما الدينية عموماً التي طرأت على مجتمعنا سواء الراهنة منها أو النتائج المتوقعة في المستقبل.

التغير الاجتماعي الثقافي (sociocultural change)

علميا، التغير هو الثابت الوحيد في السلوك الإنساني؛ فهو كل شيء مادي أو معنوي يظهر بصورة جديدة نتيجة للتحديات الداخلية التي تُصيب أنساق/ نظم المجتمع؛ أو الخارجية المعولمة، كما هي الحال هنا مع عدوانية كورونا ومصاحباتها المتعددة التي وفدت على مجتمعنا الأردني.

هذا النوع من التغير أو التحدي المزدوج –الاجتماعي الثقافي – بطبيعته عملية مستمرة ذات أثر وتأثير متبادل يمكن ان تكون ملحوظة معنويا؛ أو ملموسة كسلوكيات ظاهرة للعيان؛ كما تحتمل أن تكون بأكثر من اتجاه؛ اذ يمكن أن تكشف هذه التداعيات المتجددة – بغض النظر عن سرعتها وبأي اتجاه– عن طريق الرصد والتحليل الميدانيمن قِبل المتخصصين لتكشف مدى تكيف الجموع مع التحديات الجديدة المهددة لهم وَصولا إلى التوازن النسبي وظيفيا لمؤسسات المجتمع .

سلوكيات وافدة على ثقافتنا مع كورونا

طبياً وثقافياً؛ وفي ظرف خمسة أسابيع بعد تفشي كورونا المتدرج؛ اقتنع الاردنيون وعياً وخوفاً؛ بأن قوة جهاز المناعة للإنسان وضرورة الحفاظ عليه معافاً هي حائط الصد الأقوى والأهم الذي يحول دون إصابته بالفايروس؛ وترجموا وعيهم الطبي والثقافي الاشمل سلوكيا، فانتشرت عملية ارتداء الكمامات إلى حد يمكن وصفها بالحالة الشعبية أو بالسلوك الجمعي تقريبا، وهذا لم يكن متعاملا به من قبل؛ وأخذ جُل الأفراد والأسر بالنصائح الطبية التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة، سواء في تحسين نوعية وجودة الغذاء الواجب تناوله؛ أو ضرورة امتناعهم عن المصافحة والتقبيل هو وأفراد أسرته وأصدقائه؛ أو حتى قيام البعض منهم بإبلاغ الجهات الرسمية المختصة عن أية أعراض مرضية لك يَحُسّ بها؛ أو لاحظها على غيره كمهدد للصحة العامة؛ فهذا السلوك المُستحدث اجتماعيا وثقافيا أصبح مقبولا بما في ذلك امتثالهم للحجر المنزلي التباعد الجسدي مع الآخرين في الفضاء العام .

والجدير بالملاحظة إنّه على الرغم من قوة الأدوار التأثرية المقدسة وشبه المستقرةللكنيسة والمسجد في مجتمعنا على تفكير وسلوكيات الأفراد والمجاميع؛ إلا أنّ الكثافة الدينية قد تراجعت فكرا وسلوكا مع الاحترام لهما؛ فأصبحت الصلاة تُقام مؤقتا– للحفاظ على حياة المصلين وغيرهم معا – دون مصلين في المساجد والكنائس كما كانت الحال قبلمجيء كورونا التي لامست كل ما هو اعتقادي ومقدس؛ فمن خلال الملاحظة بالمعايشة للباحث؛ لوحظ أنهأثناء مشاركة الناس كانقليلة جدا في طقوس دفن الموتى الطبيعيين ومن دون مقرات عزاء وإقامة غداء،بعد الانتهاء من

عملية الدفن؛ والاكتفاء بقبول العزاء اللفظي من المشاركين في الجنازات، بالإضافة إلى تغير محتوى ونوع إعلانات أهالي الموتى عبر وسائل التواصل الاجتماعي من مواعيد وأماكن – مسيحين ومسلمين على حد سواء–، معملاحظةتفهموقبول أهالي المتوفينبهذا السلوك الوافد نتيجة لخطورة عدوى كورونا.

كما ظهرت في مجتمعنا أنواع وطرائق جديدة للزواج وهو ما سميّ «بالعرس الالكتروني» أي من دون قطار أو تجمع بشري وجاهي (كما هي العادة)؛ اذ يتفق العروسان مع المدعوون المحددين مسبقا من قِبلهما على ساعة بدء المشاركة عبر قناة الكترونية معهما يتبادلون عبرها الغناء ومظاهرَ الفرح المختلفة والمبارِكة لهما.

لقد فعّل الأردنيون بوعيهم الجمعي وتكيفهم السلوكي جهاز المناعةالثقافي لديهملمحاصرة ثقافة الخوف/الموت التي في حال تمكنها من الناس –لا سمح الله – ستضعف حصانة الأفراد ومؤسسات المجتمع مهددة للوحدة الوطنية في ظل هذا التحدي المُستهِدف للإنسانيةجمعاء؛ لذلكظهر الكثير من الفيديوهات والأغاني المتميزة التي تبث الوعي لأعراض هذا المرض المعدي؛ وانتشرتالكثير من الصفحات والروابط الالكترونية التي تبعث على الفرح والفكاهة وعرض النكات المدعمة بالصور والتعليقات الساخرة والكاريكاتيرات للترويح عن المواطنين المحجورين ببيوتهم؛ بالرغم من أن هذه الممارسات المتنوعة لم تكن حاضرة في ثقافة ويوميات الأردنيين بهذا الحجم البارز بنفس الدافعية والقبول الثقافي، أو حتى سعة الانتشار وسرعة تبادلها بين مشتركي أدوات التواصل الاجتماعي من جهة.

ومن الجهة المقابلة، شرع المواطنون وحتى الأطفال منهم ببث التفاؤل ورفع الروح المعنوية للعموم عبر الفيس بوك مثل «اقبل التحدي» ببث الصور التي تحظى بدلالات الفرح في حياتهم؛ كما قام آخرون بتقديم النصح لغيرهم بقراءة الكتب او استثمار اوقاتهم في المنازل والتفاعل والتعاون مع الزوجات والاولاد داخل بيوتهم؛ كما شهدنا إطلاق حملات للتضامن والتبرع الوجداني والمادي المتبادل بين أهلنا في بعض المناطق التي عُزلت وقائيا مع اخوتهم الاخرين .

إنّ هذه السلوكيات الواعية، والعابرة للمناطقية أو الطائفية والمنحازة لكل ما

هو وطني وانساني، تؤشر على ما هو آتٍ:

ا- لقد اتسم البناء الذهني والسلوكي للأردنيين المستند إلى ارتفاع نسب التعليم في مجتمعنا بالمرونة اللافتة لهم ولغيرهم، جراء سرعة وقدرة مؤسسات الدولة العميقة؛ وعقلها المتقدم بالتكيف المتدرج في إبقاء المجتمع الأردني – بالرغم من تعدد المستويات الاقتصادية والثقافية بين شرائحه – في حالة توازن وتيقظ متنامٍ عموما؛ بدليل أن الأردن قد احتل متقدمة مرتبة عالميا في نجاحه بالتعامل معً كورونا.

ب- لقد نجحت المنظومة الثقافية في المجتمع الأردني وبرغم تفاجئها بجائحة كورونا في الحيلولة دون انتشار عدوى الفردية الأنانية أو الطائفية أو الإقليمية؛ نتيجة لإيمان أغلبية الأردنيين نظرياً وسلوكياً (ومع اختلاف ثقافاتهم الفرعية: بادية؛ ريف؛ مدينة؛ مخيم) بأنهم أمام تحدٍ واحد يجب إيقاف انتشاره، ومن ثم الفوز عليه عملا بقاعدة تنوع عناوين مساهمة الأفراد والمؤسسات العسكرية والمدنية وتكامل المجهودات الوطنية بتحقيق هذه الأولوية القصوى للجميع.

أبجدية جديدة لكورونا أردنيا..

تُعتبر اللغة العربية أداة التواصل الرئيسة بين أبناء المجتمع الواحد؛ فهي الحاملوالمحمول الثقافيللمشاعر والأفكار بدلالات الظاهرة والضمنية وبإيحاءاتهاالواضحة بين المتفاعلين من خلالها؛ وبالتالي فإنّ أزمة كورونا قد اتصفت بسطوتها الوسعة بحكم انتشارها عالميا ووطنيا، ما مكنها من استدخال مفاهيم جديدة أصبحت متداولة في القاموس اللغوي والحياتي للأردنيين لكثرة بثها عبر أدوات التكنولوجيا ومنها ما هو أتِ:-

فُلان كوروني وتحمل معنيين متصلين هما :-

أ- أي أنه مصاب بكورونا وهذا «وصم اجتماعي» وتجلى تأثير هذا الوصف بامتناع وهروب بعض المصابين من العلاج خشية من هذا الوصم، الذي

شاع إطلاقه وتداوله بصورة واسعة جدا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما حدا برئيس الوزراء د. عمر الرزاز إلى التصريح رسميا قائلا «ليس عيبا ان يُصاب الانسان بهذا الفايروس».

ب– أو أنه فرد مؤذٍ ويتمتع بسمات مشابهة الخطورة والعدوى مثل كورونا؛ وهو ما يُسمى بالتناص في اللغة العربية عادة؛ إذ يقوم العقل الجمعي الحائر باستعمال تعابير سابقة لتساعده على التوازن التعبيري أمام أي مشكلة لم يألفها من قبل ونذكر هنا مثلا؛ كيف أن مصطلح داعشي قد نُحت وانتشر قبل سنوات أمام هول وغموض الداعشية وقتها.

العزل؛ وهي مفردة تحث على الخلاص الفردي وتشيء بأهمية القبول الجمعي لمبدا القطيعة مع المصابين كبشر او حتى المشتبه في إصابتهم؛ وهذا ما يتنافى تاريخيا مع منظومة القيم الجماعية والتكافلية التي كانت سائدة قبل انتشار هذه العدوى.

التباعد الاجتماعي؛ هو تعبير يحث على الاستبعاد الاجتماعي للآخرين؛ إذ أصبح متداولا بكثرة لا بل أخذ يقفز بسرعة على السنة الناس وعبر وسائل الإعلام المختلفة بعد مجيء كورونا، على الرغم من عَدم دقته العلمية برأيي استنادا إلى أطروحات علم الاجتماع لوصف الموقف المراد وصفه؛ اذ وصفته وللدقة العلمية بالتباعد الجسدي بين الأفراد.

الجيش الأبيض؛ تعبيرا مجازيا للدلالة عن أن الاطباء والممرضين والعاملين في المهن الطبية هم من يتقدم صفوف المعركة مع كورونا.

بؤرة للفايروس؛ وهو تعبير مركب إذ شبه البؤرة كمصدر للإشعاع، كما هو معروف فأقرنت هنا ببؤرة لبث الفايروس المُعدي للآخرين.

مناعة القطيع؛ تاريخيا؛ هي تشبيه دوني للبشر مستلهم من التعابير المستوحاة من تعامل الأطباء البيطريين، غالبا مع قطيع الحيوانات المصاب بمرض معد « الأقرب إلى نظرية الانتخاب الطبيعي؛ وحورت لاحقا وأصبحت إحدَى استراتيجيات العلاج لأن الأقوياء منهم يستحقون العيش فقط .

المنحى الوبائي؛ وهو المدى بين أعلى وأقل عدد تصل اليه إصابات كورونا قبل القضاء عليها.

قنبلة بشرية موقوته؛ تعبير جديد ذو إيحاءات مخيفة دخلت على قاموسنا التعبيري السلمي كأردنيين لوصف كورونا من حيث غموضها وخطورتها التفجيرية للإنسان في أن.

حِراك المكانات الاجتماعية للمؤسسات – رؤية استشرافية

حراك المكانات الاجتماعي؛ هو تصنيف معمول به في علم الاجتماع من حيث انخفاض أو ارتفاع مستوى أهمية المهنة أو أدوار المؤسسات العاملة في المجتمع بالنسبة للمواطنين في مختلف الظروف، ومنها تحديات كورونا أردنيا، التي نتج عنها بحكم الملاحظة بالمشاركة للباحث إمكانية استمرار المراكمة على ما رافق معركتنا مع كورونا من تغيرات ودورس ترابطامع ما يمكن استخلاصه من تجارب البلدان الغربية أثناء تعرضها لتحديات كوروناقبلنا؛ أما أبرز هذه التغيرات أردنيا فهي ما يلي:

أولا– تبلور أهمية هيبة الدولة الاردنية الوطنية وبصورة حاسمة جراء سرعة وصرامة إجراءاتها الناجحة بُعد تفعيل قانون الصحة العامة، بعيدا عن المفاهيم العولمية السابقة والاتفاقيات الدولية التي سادت ما قبل ظهور العدوين في الأردن:

ا – كورونا كفايروس جديد معرفيا وحياتيا خطير الانتشار.

ب – الاجتماعي؛ متمثلا بالرُهاب الاجتماعيالنسبي المصاحب لظهور العدوى بين عدد قليل من المواطنين.

ثانيا– ارتفعت مكانة المؤسسة العسكرية بكافة مسمياتها التخصصية وبصورة اضافية ومراكمة عما كانت قبلا.

ثالثا – ارتفعت مكانة الكادر الطبي بكل مسمياته وبشكل اعلى مما كان عليه الامر قبل ظهور جائحة الفايروس.

رابعا – ارتفعت مكانة قيمِ التكافل والتساند الاجتماعي والثقافي مقارنة عما كان قبلا انطلاقا من الأسرة، مرورا ببعض الخدمات التطوعية للجمعيات الخيرية وصولا إلى حملات التبرع للصناديق الوطنية التي أطلقتها الحكومة أثناء أزمة كورونا، وساهمت فيها بعض الشركات وعدد محدود من الأثرياء.

خامسا–ارتفاع مكانة وأهمية القطاع العام الحكومي مجددا، بعد أن تراجعت بعد تسعينات القرن الماضي نتيجة لسرعة الخصخصة ومصاحباتها من ارتفاع في نسب البِطالة وتوثيق للعلاقة المتسرعة بين الوطني والعولمي في ظل سيادة القطب العولمي الواحد.

سادسا–ارتفع منسوب ومكانة الوعي بأهمية الأسرة الاردنية كمرجِل أساس للسُّكنى بين الزوجين وإكساب الأبناء، عبر التنشئة، قيم الصبر والتعاون وتنمية الروح الانسانية المشتركة بينهم وإعادة تقسيم العمل داخل المنزل على أساس المبادرة ومهارات الأداء بين ولد وبنت لصورة مغايرة لِم كان الحال عليه قبل الحجر المنزلي المصاحب لمجيء جائحة كورونا.

الخاتمة والنتائج

تطرق الباحثون والخبراء في مقالات هذا الكتاب، للتحولات والسياسات والتوقعات والتوصيات المرتبطة بمرحلة كورونا وما بعدها: في مجال المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها على السياسات الخارجية والداخلية الأردنية، وسيناريوهات الاستحقاق الدستوري للانتخابات النيابية القادمة، ومقاربات إدارة الدولة والحكم، والسياسات المالية والاقتصادية والعمّالية والإعلامية والصحية، وملامح التحولات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بهذه المرحلة.

قواسم مشتركة: الأزمة والحلول

ثمّة «قواسم مشتركة» توافقت عليها أغلب القراءات، وهنالك بعض التباين والاختلاف في التوصيات بين هذه الأوراق، في بعض المجالات. لكن ما يمكن أن نراه بمثابة الإجماع بين هذه النخبة البارزة من الباحثين والخبراء، فهي القراءة التالية:

أنّ الأوضاع الاقتصادية ستكون أكثر صعوبة، خلال الفترة القادمة، فالعالم مرشّح لمرحلة من الركود الاقتصادي والتراجع في المساعدات الخارجية والتعاون الدولي، ما يعني أنّ على الأردن خلال الفترة القادمة أن يتعامل مع أزمة اقتصادية مالية قاسية، من دون أن يتوقع «يد المساعدة» من الخارج.

إنَّ نجاح إدارة الأردن للمرحلة الأولى من أزمة كورونا، «احتواء الفيروس»، أعادت صوغ صورة الدولة وعلاقتها بالمواطنين، ومنحت الجميع فرصة جديدة لإصلاح وتطوير المعادلة الداخلية، عبر حضور فعّال للدولة، من خلال مبدأ تطبيق القانون، وتجسير الفجوة بين الشارع والحكومة، والمضي بخطوات جديّة في تأهيل وتطوير القطاع العام، الذي قدّم أداءاً مقبولاً في المرحلة الأولى من الأزمة، وأثبت

فعاليته في مواجهة الأزمات.

إنَّ الأزمة أثبتت ضرورة إعطاء الأولية للقطاعات الإنتاجية، صناعياً وزراعياً، التي استطاعت أن تحمي البلاد خلال الفترة الأولى من خلال توفير المنتجات الزراعية والصناعية بصورة جيّدة في السوق الأردني، وعدم الشعور بوجود فراغ كبير في هذا المجال، ما يجعل من هذه القطاعات في وقت بدأ العالم يتجه فيه إلى الانكفاء والحمائية التجارية والمصالح القومية على حساب التعاون المشترك أو المعاهدات الدولية؛ كل ذلك يدفع إلى منح الأولوية في المرحلة القادمة للاقتصاد الإنتاجي.

توسيع قاعدة اتخاذ القرار وتعزيز الحوكمة والشراكة الوطنية هي مفتاح النجاح والعبور في المرحلة القادمة، فمن الضروري أن يكون هنالك تعاوناً وثيقاً أولاً بين مؤسسات الدولة جميعاً، تحت إشراف الحكومة، وثانياً بين القطاع العام والخاص، وثالثاً استدخال أصحاب المصالح (Stakeholders)في عملية بناء القرار في كل قطاع من القطاعات، بخاصة عند التعامل مع الأزمات الاقتصادية والمالية والعمّالية.

إنَّ هنالك مخاوف محقّقة من ارتفاع ملموس في معدلات البطالة نتيجة الأزمة داخلياً، بخاصة في قطاعات السياحة والفنادق، وبعض الشركات وقطاعات تجارية وخدماتية ترتبط بالقدرة الشرائية للمواطنين وأولويات احتياجاتهم، لذلك من المتوقع أن يخسر آلاف المواطنين وظائفهم بسبب هذه الجائحة داخلياً، بالإضافة إلى تأثير الركود الاقتصادي الدولي وتراجع أسعار النفط دولياً على حالة العمالة الأردنية في الخارج، مع ترجيح أغلب الخبراء أن تكون هنالك عودة معاكسة لهذه العمالة إلى الأردن، بخاصة من دول الخليج العربية.

يتفق جميع الخبراء على ضرورة أن يتم عودة الحياة الطبيعية – اقتصادياً – على وجه السرعة في القطاعات جميعاً، مع العمل على إيجاد ديناميكيات ومنهجية واضحة وقوية في إلزام المجتمع في اتباع المعايير والشروط الصحية التي تحدّ من إمكانيات انتشار الفيروس، مثل التباعد الاجتماعي، ارتداء الكمامات الطبية، تجنب العادات الاجتماعية التي تؤدي إلى نقل الفيروس، والاجتماع عن بعد.

يتفق الخبراء على ضرورة أن يكون التركيز في المرحلة القادمة على أولويات واضحة؛ أي دعم وحماية الشرائح الاجتماعية المتضررة من خلال تطوير وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، إعادة النظر في الإنفاق العام في الموازنة وتوجيهه إلى القطاعات المطلوبة بدلاً من القطاعات أو الجوانب غير المهمة في المرحلة القادمة، ودعم القطاع الخاص والشركات المتضررة لحمايتها من الانهيار أو الإغلاق لمنع تفاقم مشكلة البطالة في البلاد.

يرى الخبراء أنّه وبالرغم من حجم الضغوطات والأزمة الاقتصادية والمخاطر التي يواجهها الاقتصاد الأردني وما ينجم عنه من تداعيات مجتمعية وسياسية، فإنّ الأزمة الحالية تخلق فرصاً مميزة للأردن في مختلف المجالات، أبرزها:

تميّز الأردن في مجال تكنولوجيا المعلومات، على صعيد البنية التحتية والخبرات البشرية الأردنية، ما يجعل الأردن مركزاً إقليمياً متميزاً في انتقال دول المنطقة إلى العالم الجديد وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، التعليم عن بعد، العمل عن بعد، الطباعة ثلاثية الأبعاد، وكما هنالك فرصة مميزة لتطوير القدرات الأردنية في هذا المجال وتصديرها للخارج.

تطوير قدرات الإدارة الأردنية ونقل أغلب خدماتها إلى العالم الإلكتروني، والقفز بصورة ملموسة ومتسارعة باتجاه الخدمات الذكية والحكومة الإلكترونية، واستدخال مجالات التعليم عن بعد والعمل عن بعد، ما قد يوفر نفقات كبيرة، ويعطي الأردن علامة مميزة في هذا المجال، ويحسن من أداء البيروقراطية الأردنية، ويحدّ من حجم الفساد الإداري.

التركيز على قطاعات مهمة، مثل الصناعات الدوائية، التكنولوجية الطبية، التكنولوجية المعلوماتية، الصناعات التحويلية في الزراعة، وتكييف منتجات القطاع الخاص مع التغير في حاجيات السوق.

بناءاً على المتغيرات الدولية والإقليمية يمكن إعادة تعريف أهمية الموقع الجيو استراتيجي الأردني، وتصميم العلاقات مع الجوار الجغرافي على أساس المصالح

الاقتصادية المشتركة، واعتبارات التكامل الإقليمي، بخاصة مع كل من العراق وسوريا، التي يمكن أن تقدّم أسواقاً مهمة للمنتجات والأعمال الأردنية.

المتغيرات الخارجية والسياسات الوطنية

أجمع الخبراء في هذا الجانب على أهمية ثلاثة ملفات رئيسة؛ الأول هو تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني، بخاصة مع الركود المتوقع في دول العالم، والثاني صفقة القرن والعلاقات الأردنية–الأميركية، والثالث علاقة الأردن مع القوى الإقليمية، بخاصة تركيا وإيران.

على صعيد الانعكاسات الخارجية، فأبرز النتائج تتمثّل بضرورة تحجيم سقف توقعاتنا من المساعدات الخارجية، وتراجع إمكانية توفير قروض وديون ميسرة للأردن، ما يعني الاعتماد على الذات بدرجة أكبر، مع صعوبة ذلك، وفي بحث كل دولة في العالم اليوم عن مصالحها وترتيب أولوياتها الذاتية، واحتمالية تراجع المساعدات المقدرة للاجئين السوريين في الأردن، ما يزيد حجم الضغط على الأردن، وعودة أردنيين عاملين في الخارج، ما قد يزيد من معدل البطالة ويقلل من حجم حوالات المغتربين، التي تشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل الوطني.

أمّا على صعيد «صفقة القرن»، فيجمع الخبراء أنّ الأزمة الحالية أبعدت الضغوط الأميركية على الأردن للقبول بها، ومنحتنا مزيداً من الوقت، مع وجود فرق ملموس في حال استمر الرئيس الأميركي الحالي، دونالد ترامب، أم منافسه الديمقراطي، الذي لن يسعى إلى تمرير الصفقة بالقوة. لكن، وعلى الضفة الأخرى، يجمع خبراؤنا على أنّ عامل الوقت لصالح إسرائيل، التي ستسعى إلى شرعنة الصفقة وضم مزيد من الأراضي والمناطق في استثمار لانشغال العالم بفيروس كورونا.

أغلب الخبراء يرون ضرورة تحجيم العلاقات الأردنية–الإسرائيلية، والإصرار على رفض صفقة القرن بوصفها أنها لا تخدم المصالح الوطنية الأردنية، إلاّ أنّ بعضهم – في المقابل– يرى ضرورة تهميش الصفقة في العلاقات الأردنية–الأمريكية، وحتى الإسرائيلية، لأنّ مصلحة الأردن الاستراتيجية تكمن بتحالف

قوي مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

أمّا على صعيد القوى الإقليمية؛ فيجمع الخبراء على أنّ كُلّاً من تركيا وإيران متضررتان من أزمة كورونا الحالية، داخلياً وإقليمياً، لكن هنالك تباين وخلاف بين الخبراء في انعكاسات ذلك على سلوك الدولتين اقليمياً، بين من يرى بأنّهما ستعززان الدور الإقليمي، لأسباب مختلفة، ومن يرى بأنّ كلتيهما أو إحداهما ستهتم أكثر بالأزمات الداخلية، وستكون عاجزة عن تمويل تدخلها العسكري في المرحلة القادمة.

على كلّ الحالات نرى – في مركز الدراسات الاستراتيجية – أنّ المرحلة القادمة ستحجّم من أهمية مواجهة صفقة القرن ديبلوماسياً، على الصعيد الأردني، ما يبعد ما شكلته من ضغط خلال المرحلة الماضية عن سلّم أولوياتنا الخارجية، مع ضرورة إبقاء العين مفتوحة على الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، واستمرار الدور الأردني في دعم الأشقاء الفلسطينيين في هذا المجال.

على الجهة الأخرى، تكمن أولوية الأردن في المرحلة القادمة، مع عدم توقع زيادة في حجم المساعدات الخارجية، بخاصة الأمريكية، أن يتوجه إلى إعادة تعريف أهمية موقعه الجيو استراتيجي في تطوير علاقات الجوار، سياسياً واقتصادياً، ما يسمح بإيجاد أسواق للمنتجات والمشروعات والعمالة الأردنية، مع العراق وسوريا والخليج العربي، وهذا يقتضي ورشة عمل جديدة وطنية لدراسة احتياجات هذه الدول وتكييف المنتجات والعمليات الاقتصادية الأردنية معها، وتسخير الجانب السياسي لخدمة الاقتصاد في المرحلة القادمة.

الاستحقاق الدستوري– الانتخابي

يحدد الخبراء ثلاثة سيناريوهات للتعامل مع استحقاق الانتخابات النيابية التي كان الملك قد أعلن عن إجرائها هذ العام، مع انهاء مجلس النواب الحالي مدته الدستورية في أيلول المقبل.

الشروط الصحية هي العامل الرئيس الحاسم في الموضوع، فإذا تحسنت الظروف، وتراجع انتشار فيروس كورونا، وتوصلت الحكومة مع الهيئة المستقلة للانتخابات إلى وضع تعليمات توازن بين الاعتبارات الانتخابية والصحية؛ فالخيار الأفضل – بطبيعة الحال– إجراء الانتخابات في موعدها، ما يعني حلّ مجلس النواب قبل أقل من 4 أشهر على إجراء الانتخابات القادمة، بقرار من مجلس النواب، وتشكيل حكومة جديدة، كما كان هو السيناريو الراجح قبل أزمة كورونا.

أمّا إذا استمرت الظروف الصحية بما لا يسمح بالحملات الانتخابية وبإجراء انتخابات نيابية بصورة صحية في موعدها المقرّر، فالسيناريو الآخر هوالتمديد لمجلس النواب لمدة لا تقل عن عام ولا تزيد على عامين، وهو السيناريو الذي سيتم اعتماده كخيار بديل.

أمّا السيناريو الثالث، فهو قاعدة «مجلس يسلّم مجلس»، وهو السيناريو المطروح بصورة ملحوظة اليوم في دوائر القرار، استناداً إلى النص الدستوري التالي « يجب اجراء الانتخاب خلال الشهور الاربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس فاذا لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس او تأخر بسبب من الاسباب يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد»؛ إذ يتيح هذا النص للسلطة التنفيذية اختيار الوقت المناسب لإجراء الانتخابات النيابية، في حال استمر المجلس الحالي بالانعقاد، إلى حين انتخاب مجلس جديد، وهنا يمكن استمرار المجلس الحالي لبضعة شهور فقط، إمّا لآخر العام الحالي أو بداية القادم، دون الاضطرار لتمديده عاماً كاملاً.

يوافق مركز الدراسات الإستراتيجية على تجنب سيناريو (مجلس يسلّم مجلس) لأسباب متعددة، من ضمنها العرف السياسي، وأيضاً لضمان المساواة بين المرشّحين في الفرص، فإذا تعذّر إجراء الانتخابات في موعده الحالي، فالأفضل التمديد لمجلس النواب الحالي، ما يمنح أيضاً فرصة جيدة للدولة لدراسة تأثير فيروس كورونا على الأوضاع العامة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهو ما يساعد على التفكير في مخرجات الانتخابات النيابية القادمة، بما يتناسب مع حالة المزاج العام وظروف المعادلة الداخلية.

السياسات الاقتصادية والمالية

ثمة اتفاق بين الخبراء على أنّ الأوضاع الاقتصادية القادمة ستكون أكثر صعوبة، على أكثر من صعيد، لذلك فالتوصية هي بتدخل جراحي أكبر للدولة في الموضوع الاقتصادي، من خلال دعم مؤسسات وشركات في القطاع الخاص، ودعم شرائح اجتماعية عريضة، سواء من خلال سياسات حمائية أو توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لهم، والتركيز على تطوير قدراتنا الاقتصادية الإنتاجية للتعامل مع مرحلة من الركود الاقتصادي العالمي، بما يحمل قدراً أكبر منالاعتماد على الذات.

يدافع أغلب الخبراء الإقتصاديين عن ضرورة التفاوض في موضوع الديون والالتزامات المالية المترتبة على المملكة ومراجعة العقود الدولية، بما يسمح بإعادة تكييفها والتعامل معها وفق بنود الأزمة المالية العالمية والمحلية، ويساعد المملكة على ترحيل بعض الاستحقاقات على المدى القصير.

هنالك توصيات بضرورة مراجعة الموازنة العامة على ضوء ما حدث، وإعادة هيكلة النفقات العامة والأولويات، والتخلي عن المشروعات والنفقات غير الضرورية في المرحلة القادمة، ودعم القطاعات الأكثر إفادة للاقتصاد الوطني.

على صعيد سوق العمل، فمن الضروري التوسع في إعادة هيكلتها واستثمار أزمة البطالة الحقيقية في سياسات إحلال العمالة الوطنية والمحلية الخارجية، واستبدالها بها، والتوسع في القطاعات والشركات والمجالات التي يمكن للأردن أن يقدّم فيها من خدمات ومنتجات، مثل الزراعة والصناعة الإنتاجية والصناعات الدوائية، وتكنولوجيا المعلوماتية.

أظهرت الأزمة ضرورة تنظيم سوق العمل من خلال إدخال القطاعات جميعاً في الضمان الاجتماعي، وإعطاءها تسهيلات في هذا المجال.

السياسات الصحية والإعلامية

أظهر القطاع الصحي، بخاصة في قطاعه العام، قدرة ملموسة على الاستجابة

للضغوط المرتبطة بأزمة كورونا، وفي الوقت نفسه ظهرت ثغرات كبيرة من الضروري العمل على معالجتها خلال الفترة القادمة، سواء على صعيد الفلسفة التي تحكم القطاع الطبي، وتقوم على توفير العلاج، أو الاهتمام بالجانب الوقائي والصحة المجتمعية وبتعزيز الخبرات البشرية والبحثية في مواجهة الأوبئة والأمراض السارية.

كما أنّ توحيد إدارة القطاع الطبي أصبح مسألة ضرورية، لتوزيع الجهود وتنظيم المؤسسات والقدرات والوصول إلى أفضل النتائج، بالإضافة إلى أهمية وجود بنك معلومات طبي، والوصول إلى الصيغة الفضلى في مجال التأمينات الصحية والعلاقة بين القطاعين العام والخاص.

أمّا في مجال الإعلام، فقد أظهرت الأزمة أهمية توافر المعلومات المطلوبة بالسرعة القصوى، وضرورة حضور الخطاب الرسمي للدولة وعدم ترك فراغ، وإيجاد آليات فاعلة ورادعة ضد المعلومات التي تهدد المصالح المجتمعية والسلم الأهلي، ما يعزز من أهمية تطوير قدرات الخطاب الإعلامي الحكومي وتوسيع هامش حضوره في مواقع التواصل الاجتماعي، وتعزيز قنوات الاتصال السياسي بين المسؤولين الحكوميين والإعلاميين ومستخدمي منصات التواصل الاجتماعي.

تمكّنت الدولة من تحجيم الإشاعات والأخبار الكاذبة عبر تقوية الخطابات الحكومية ومتابعة الرسائل باستمرار، ما زرع الثقة بالرواية الحكومية بدرجة كبيرة وحسّن من صورة الحكومة والدولة لدى الرأي العام، لذلك المطلوب البناء على ما سبق، في بناء القوة الناعمة للدولة إعلامياً وتطوير الرسالة الوطنية الإعلامية، وقد أثبتت المرحلة السابقة أنّ سهولة تمرير المعلومات والشفافية في إيصالها، بمثابة السلاح الأنجح والأكثر ردعاً للمعلومات المغلوطة والإشاعات والرسائل الإعلامية الهدّامة.

تعريف بالمشاركين في الكتاب

- **ا.د زيد عيادات:** مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية،استاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية في الجامعة الاردنية وعميد كلية الأمير الحسين بن عبدالله للدراسات الدولية في الجامعة الأردنية سابقاً، رئيس مجلس أمناء منظمة النهضة العربية للتنمية والديمقراطية.

- **د. عزمي محافظة:** أستاذ علم الأوبئة والفيروسات كلية الطب في الجامعة الأردنية، رئيس المجلس الأعلى لتطوير المناهج، وزير تربية وتعليم والتعليم العالي السابق، ورئيس الجامعة الأردنية سابقاً.

- **فهد الخيطان:** كاتب صحافي ومحلل سياسي في صحيفة الغد اليومية الأردنية، والمستشار الإعلامي لصحيفة الغد سابقاً، ورئيس تحرير صحيفة العرب اليوم سابقاً.

- **عدنان أبو عودة:** سياسي ووزير سابق، شغل منصب وزير الثقافة والإعلام في عدة حقائب وزارية منذ سنة 1970 إلى سنة 1984 على فترات متقطعة، وهو مستشار جلالة الملك الراحل الحسين سابقاً، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي 1991–19992، ومندوب الأردن في الأمم المتحدة 1992–1995.

- **د. مروان المعشر:** نائب الرئيس للدراسات في مؤسسة كارنيغي حالياً، وزيرأسبقاً للخارجية والبلاط، وديبلوماس سابق.

- **د. جعفر حسّان:** نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط سابقاً، ومديراً لمكتب جلالة الملك، ومدير العلاقات الدولية في مكتب جلالة الملك سابقاً.

- **عريب الرنتاوي:** مدير مركز القدس للدراسات، وكاتب صحافي ومحلل سياسي في صحيفة الدستور.

- **د. عامر السبايله:** كاتب ومحلل سياسي، وعضو هيئة تدريس في الجامعة الأردنية سابقاً.

- **د. محمد خير عيادات:** أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية.

- **د. ليث نصراوين:** أستاذ القانون الدستوري في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، عضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان.

- **جميل النمري:** كاتب ومحلل سياسي، أمين عام حزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني، وعضو مجلس النواب الأردني سابقاً.

- **نبيل غيشان:** نائب أردني، رئيس تحرير صحيفة العرب اليوم سابقاً، وكاتب ومحلل سياسي.

- **د. إبراهيم سيف:** المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، ووزير التخطيط والطاقة سابقاً، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية سابقاً، وباحث أول في مؤسسة كارنيغي سابقاً.

- **د. تيسير الصمادي:** وزير التخطيط والزراعة ووزير الدولة لتطوير القطاع العام،حاصل عل الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية يوتا.

- **د. حمد الكساسبة:** أستاذ الاقتصاد الدولي في جامعة الزيتونة، وزير المالية الأسبق، وعين سابق، وله مجموعة من الأبحاث والدراسات المنشورة في مجلات مرموقة، كما درّس وحاضر في العديد من الجامعات الأميركية.

- **د. مخلّد العمري:** حاصل على درجة الدكتوراه في اقتصاد الأعمال، عمل في القطاع الحكومي (15) عاماً متنقلاً في القطاع الحكومي بين وزارة التخطيط والتعاون ورئاسة الوزراء وأمين عام هيئة الاستثمار سابقاً.

- **أحمد عوض:** مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، وخبير ومحلل اقتصادي، ماجستير في الاقتصاد السياسي. عضو في العديد من شبكات المجتمع المدني محلياً وعربياً ودولياً، ومنسقاً للعديد من تحالفات شبكات المجتمع المدني لحقوق الإنسان.

- **د. رائدة قطب:** تحمل شهادة الدكتوراه في الصحة العامة من جامعة جون هوبكنز في الولايات المتحدة الأميركية. تعمل حالياً أستاذة في كلية الطب في الجامعة الأردنية، وهي ترأس وتعمل عضواً في العديد من المجالس الدولية والوطنية المعنية في الصحة العامة والتنمية. عملت مستشارة لجلالة الملكة رانيا العبدالله في الصحة العامة وصحة الطفل ومستشارة لمنظمة الصحة العالمية، وكانت الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة والمجلس الأعلى للسكان، وقد شغلت موقع عميد كلية الطب في الجامعة الأردنية، وكانت أول طبيبة تشغل هذا الموقع في الأردن، قبل أن تعيّن في مجلس الأعيان.

- **د. موسى طه العجلوني:** حاصل على الدكتوراه في الصحة العامة، إدارة المستشفيات من جامعة الاسكندرية، والماجستير في الصحة العامة من الجامعة الأميركية في بيروت، وماجستير في التخطيط الصحي من جامعة ليدز في بريطانيا، عمل في الخدمات الطبية الملكية وكان مساعداً لمدير العام الخدمات للتخطيط والمعلومات، تقاعد من الخدمات برتبة لواء، وحاصل على لقب مهني «مستشار أول في إدارة المستشفيات».

- **د. محمد ماجد أبو فرج:** يعمل استشارياً في جراحة الكلى والمسالك البولية والتناسلية والعقم في مستشفى الجامعة الأردنية، واستاذاً مساعداً في قسم الجراحة الخاص في كلية الطب في الجامعة الأردنية، وله أكثر من 85 بحثاً علمياً منشوراً في مجلات دولية محكّمة، وأكثر من 30 ورقة عمل في مؤتمرات عالمية.

- **جمانة غنيمات:** وزير الإعلام السابقة، ورئيسة تحرير جريدة الغد سابقاً، ومديرة تحرير القسم الاقتصادي في جريدة الغد سابقاً.

- **د. حسين محادين:** عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة مؤتة، وأستاذ علم الاجتماع في جامعة مؤتة، ناشط وكاتب صحافي، صدرت له العديد من الدراسات في علم الاجتماع.

- **د. محمد أبو رمان:** باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ووزير الثقافة والشباب سابقاً، ومدير تحرير الدراسات والمقالات في صحيفة الغد سابقاً.